

کتاب النکاح

هو مع صغر حجمه و سهل تناوله جامع لجامعة مختارات مسائل
النکاح و توابعه. و رخص فی طبعه من حصرت الرئاسة العلمية.
و فی تدريسه فی المدارس الاسلاميه. و حقوق طبعه محفوظة لمؤلفه
الناشر الحقير:

سيف الله

المدرس بمدرسة نواب الشرع في سراي بوسنه. و طبع في المطبعة
الاسلامية سنة ١٣٣٤ الهجرية. و محل بيعه في سراي عند الحاج
احمد آغا القيوحي. قيمة كل نسخة غير مجلدة قرونتان (٢ قرونه)

ووا سه قميغا مؤثره دؤيتي و سارا يوؤ قؤد حاجي احمد اغه
قؤيو مجييه و براوا جيلوؤ قؤ برؤي ٦. جيئنه نايه قميغه دوييه قرونه
(٢ قرونه = Kr. 2).

سرانده اسلام مطبعه سنده طبع اولمشدر.

کتاب النکاح

هو مع صغر حجمه و سهل تناوله جامع اعامة مختارات مسائل
النکاح و توابعه. و رخص في طبعه من حضرت الرئاسة العلميه،
و في تدريسه في المدارس الاسلاميه. و حقوق طبعه محفوظة لمؤلفه
الناشر الحقير:

سيف الله

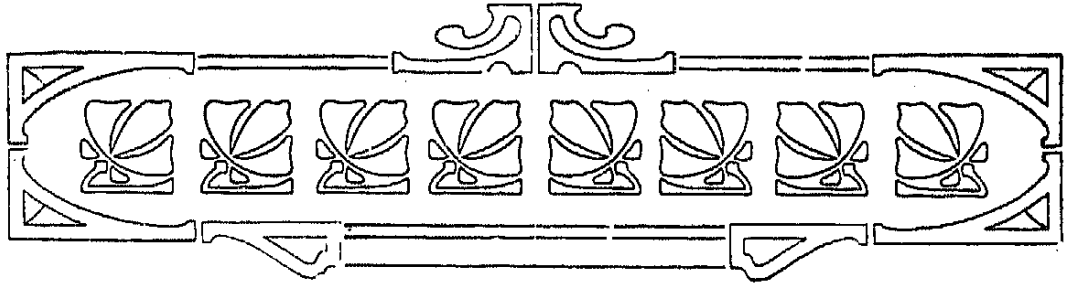
المدرس بمدرسة نواب الشرع في سراي بوسنه. و طبع في المطبعة
الاسلاميه سنة ١٣٣٤ الهجرية. و محل بيعه في سراي عند الحاج
احمد اغا القيوحي. قيمة كل نسخة غير مجلدة قرونتان (٢ قرونه)

و واسه قشغه مؤثره دؤبیتی و سارا یوو قؤود حاجی احمد اغه
قؤویو مجیه و براوا جیلؤقؤو برؤی ٦. جیهه نایه قشغه دوییه قرونه
(٢ قرونه = Kr. 2).

سرایده اسلام مطبعه سنده طبع اولمشدر.

التقطت جميع مسائل المناكحات من الملتقى و شرحه مجمع الانهر، و
تنوير الابصار و شرحه الدر المختار و حاشيته رد المختار و نبذة من الاحوال
الشخصية، و شرح الاحكام الشرعية، و بهجة الفتاوى و الفتاوى الهندية،
مقتصرأ على الاقوال المختارة عند الحنفية، ليسهل على المتعلمين الاستحضار،
ثم العمل بالمختار، لكن بعبارة اسهل مما في الكتب المذكورة، تسهيلا
على المبتدئين من شبان الطلبة.

ثم اني لم اتحاش من شرح بعض المواضع الصعبة، و ايراد الامثلة و
بيان مفاهيم المخالفة، بل من زيادة بعض المسائل المهمة في الجملة، و من ذكر
بعض شقوق مسائل باب في البابين، كذكر وجوب العدة و النفقة في بعض
مسائل المهر (مثلا) و بالعكس ليسهل على الناظر الوصول الى مطلوبه في
كل ما راجعه من المبحثين، و نحو ذلك مما يليق بالشروح تيمنا للفائدة، و
تقريبا الى الافهام القاصرة، لكن كل ذلك كتبته بين الحاجزين: (.....)
..... - ليتنبه المتعلم على ان الاصل الذي يجب عليه استحضاره و الجواب
عنه عند سؤاله هو ما وراء الحاجزين. و ربما قدرت بين الحاجزين محذوفا
اهمل في الكتاب الذي اخذت منه، و كثيرا ما ذكرت شيئا بين الخطين،
لئلا ينقطع الارتباط بين الكلامين. و استقصيت في ذكر شروط كل شيء
ذكرت متفرقة في الكتب، كما يظهر ذلك لمن قابله مع غيره من الكتب.
و من اشتبه عليه صحة شيء من الاخوان، مما كتبنا من المسائل و الشروط
والاركان، فليراجع الى مأخذه فان من لوازم الانسان الخطا، و النسيان، و
ينبغي ان يعلم ايضا ان كل ما صدرته باقول فهو من فكري القاء
اطلاعى على النقل الصريح فيه، و ان كان مفهوما من بيدي عندي
وقد الحقيق سيف الله.



كتاب النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم

و القسم الثمانى من الفقه المعاملات. و هى خمسة: المناكحات (النكاح والطلاق و مايتعلق بهما) والمعاوضات المالية، والمخاصمات، والامانات، والتركات.

النكاح

[حكمة مشروعية النكاح و تحريم السفاح هو بقاء نوع الانسان الى اجل مقدر على الوجه المشروع المقتضى لحفظ الانساب واثوارث و الانفاق الحامل عن سعيهم الى تحصيل اسباب المعاش والبقاء. و من محاسنه انه سبب للتعاون فى الدنيا والدين، و للتكثير الذى به مباهاة سيد المرسلين لسائر النبيين].

(١) النكاح عبادة من وجه - حتى قالوا ان الاشتغال به و ما يشتمل عليه من القيام بمصالحه واعفاف النفس عن الحرام و تربية الولد افضل من التخلي لنوافل العبادات - و معاملة من وجه، و ليس لاداء عبادة شرعت من عهد آدم م م الى الآن ثم تستمر فى الجنة الا النكاح والايمان. الدر المختار.

وهو عقد (حاصل من الإيجاب والقبول أو ما يقوم مقامهما مما
سيأتى) يستفيد به المتعاقدان (المتزوجان) حل استمتاع كل منهما
بالبأخر (مباشرة و مجامعة).

و ينقذ (يحصل النكاح) بالإيجاب والقبول (لا بالتعاطى و لا
كتابة الحاضر. ثم ان له شروطا يتوقف صحته على تحققها قبله - و اركاناً
يتركب منها - و صفة بحسب حال المتزوج - و اقساماً متخالفة الأحكام
- و احكاماً تترتب عليه - و موانع عن صحته - و فرقاً يرتفع بكل
منها بعد تحققه).

و شروط انعقاده صحيحاً نافذاً (بحيث يترتب عليه حل الاستمتاع
فى الحال و وجوب النفقة والتوارث و سائر احكام النكاح) سبعة عشر
(فى نكاح المسلمين): ١ العقل فى التعاقد (لنفسه او لغيره موجباً كان
او قابلاً فلا ينقذ اصلاً نكاح الصبى والصبية غير المميزين ولا المجنون
والجنونة بثلهم او بالمكلف و ان أُجيز بعده ممن له حق الاجازة، و
ينقذ موقوفاً على الاجازة نكاح العاقل الغير المأذون به منهما، و لا يشترط
البلوغ فى التعاقد)، و ٢ الرضا فى المكلف (العاقل البالغ) من المتعاقدين
(اى ما يدل على رضاه بان يباشر العقد بنفسه او يوكل غيره به او
يجيز عقد الفضولى راضياً او كارهاً او مكرهاً، و قيل لا ينقذ نكاح
المكرهه بخلاف المكره، و اما غير المكلف فاللولى ان يزوجه رضى او
لا كما سيأتى فى باب الولى)، و ٣ قابلية النحل للنكاح (كونها محالة له)
بانتهاء الموانع الشرعية (الائتية) فيها، و ٤ اسلام المتزوج عند كونها
مسلمة (٢)، و ٥ كفايته لها او اذن وليها (قبل العقد بان تنكح بغير
كفو) اذا كان لها ولى عصبة بنفسه (على المختار للفتوى، و على غيره

(٢) لان الله يابى ان تكون الشريعة بشرف الاسلام فراشاً للكافرو ان يكون
قراماً عليها، و لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً. لثامقه.

رضا الولي شرط للزوم النكاح عليه كمهر المثل في نكاح المكلفة بلا اذنه
فانه شرط للزوم بلا خلاف كما سيأتي في باب الكفو) و ٦ الكفائة
ومهر المثل معا فيما اذا زوج الولي غيره الاب والجد والابن غير المكلف
(صبيا او مجنونا او معتوها) منهما اوسى الاختيار (مجانة او فسقا)
او السكران منهم، و ٧ كون الايجاب والقبول في مجلس واحد (ولو
حكما ككتابة الغائب اذا قرئت في مجلس القبول كما سيذكر)، و ٨ سماع
كل من العاقلين لفظ الآخر (و لو حكما كما مر وكاشارة الآخر
او الآخر سين المعهودة؛ ولا يشترط فهم العاقلين معنى الايجاب والقبول
او ان ذلك الكلام نكاح ولا نية النكاح اذا عقدا بلفظ النكاح او التزويج
بخلاف الكناية كلفظ البيع مثلا فانه يشترط فيها النية او القرينة كما سيأتي.
وقيل يشترط في الصريح ايضا فهم العاقلين ان هذا الكلام ينعقد به
النكاح اذا لم يفهما معناه واختاره في شرح الاحكام الشرعية لانه
ابعد من التزويج) و ٩ حضور رجلين (مجلس العقد) او رجل و
امراةين، و ١٠ سماعهما معا قولهما (الايجاب والقبول، فلا يصح
العقد عند النائمين او الاصميين او السامعين متفرقا بان حضر احدهما
العقد ثم غاب ثم اعيد بحضرة الآخر، او سمع احدهما فقط العقد فاعيد
فسمعه الآخر دون الاول، او حضرا فسمع احدهما الايجاب والآخر
خرا القبول ثم اعيد العقد فسمع كل منهما وحده ما لم يسمعه او لا)
و ١١ فهمهما انه نكاح (اذا كان العقد بلغة لم يفهماها او بغير صريح
النكاح كلفظ البيع والهبة وقيل لا يشترط فهمهما ذلك اذا كان العقد
بصريح النكاح) و ١٢ تميز المتعاقدين (تعينهما بشخصهما او اسمهما
او غيرها بحيث يرتفع الجهالة) عند العاقلين والشاهدين (فلو قال زوجت
بنتي من ابنك و قبل المخاطب لم يصح النكاح الا اذا كانا معروفين
كأن تكون له بنت واحدة غير متزوجة وللقابل ابن واحد، و اذا

عقد وكيل الغائبة فان عرف الشهود شخصها او عرفوا ان المعقود عليها
فلانة بنت فلان الفلاني كفى ذكر اسمها او ما يعينها كبت فلان،
و ان لم يعرفوا ذلك فلا بد من ذكر اسمها و اسم ابائها و اسم
جدها؛ و كذا الحكم اذا كان النكاح غائبا و عقد له وكيله. و لو غلط
وكيلها - او وكيله - في اسمها او اسم ابائها والشهود لا يعرفونها
لا يصح الا اذا كانت حاضرة و اشار اليها، و ١٣ اضافة النكاح
الى كلها او جزء منها يعبر به عن الكل (كتزوجتك او تزوجت راسك
او بدنك او روحك) بخلاف الجزء الشائع منها (كتزوجت نصفك فانه
لا يصح بخلاف الطلاق كما سيأتي في بابه)، و ١٤ ان لا يوقت بوقت (فلا ينعقد
النكاح الموقت بوقت ينتهي العقد بانتهائه وان طال كتزوجتك مائة سنة.
و لو تزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر مثلا صح النكاح و بطل-
الشرط، و كذا لو تزوجها ناويا مكثه معها مدة بلا اشتراط)، و ١٥
لا يعلق بشرط غير كائن (غير واقع عند اكلام كتزوجتك ان رضى ابني،
واما التعليق بالكائن فهو في حكم التنجيز كتزوجتك ان مات ابوك وهو
ميت فانه يصح، و في حكم المعلق بالكائن تزوجت ان رضى فلان
وهو في المجلس و قال رضيت)، و ١٦ لا يضاف الى وقت مستقبل
(مثل تزوجتك غدا او بعد شهر فانه لا يصح. و اما تصادقهما على
نكاح في الماضي كائن اقرانه زوجها و هي انها زوجته فيثبت به النكاح
حكما بل ينعقد ان كان تصادقهما عند الشهود كما سيأتي)، و ١٧
اجازة الموقوف بلا تقدم رد (صراحة و لا دلالة على الاجازة فان النكاح
الموقوف ينفذ بالاجازة و يبطل بالرد، والباطل لا تلحقه الاجازة
بل تلحق الصحيح الموقوف كما سيأتي في باب لولي). و لا يشترط
تسمية المهر (بل يصح النكاح بشرط عدمه ايضا فيبطل الشرط و يلزم

مهر المثل كما سيأتى فى باب المهر، و لا معرفة القاضى بالنكاح (و لا الطلاق ايضا) و لا خطبة النكاح (بل تندب ٣).

و شرط فى الشاهد لصحة النكاح امران (سوى الحرية فانها لا تذكرها فى شئ من الشروط و لا شئاً من مسائل الرقيق لعدم الحاجة لذكرها فى ديارنا): التكليف (العقل والبلوغ فلا يصح العقد بحضرة صبي عاقل - مع واحد غيره - او مجنون او سكران لا يعي ما يسمع بعد صحوه) و الاسلام فى نكاح المسلمة؛ و لا يشترط اعدالة

٣) و فى الدر المختار و حواشيه: و يندب تقديم خطبة على اجراء العقد و لا تبين بالفاظ مخصوصة و منه ما ذكره الطحاوى من افظه عام و هو: الحمد لله نحمده و نستعين به و نستغفره و نعوذ بالله من شرور انفسنا و سيئات اعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له و من يضل فلا هادى له، و اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و اشهد ان محمدا عبده و رسوله، يا ايها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة الى رقباء، يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته و لا تموتن الا و اتم مسلمون، يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله و قولوا قولا سديدا الى قوله عظيما.

و يندب كون العقد فى المسجد و كونه يوم الجمعة و ان يعقد بعقد رشيد و شهود عدول و لا ينبغي ان يعقد مع المرأة بلا احد من عصباتها و لا مع عصة فاسق و لا عند شهود غير عدول خروجاً من خلاف الشافعى، والنظر اليها قبل العقد و ان خاف الشهوة، و كونها دونه سنا و حسبا و عزا و ما لا، و فوقه خلقا و ادبا و ورعا و جمالا انتهى. اقول و ان اردت الاستقصاء فى معرفة آداب النكاح فعليك بما ذكر منها فى شرعة الاسلام و احياء العلوم و مرشد المتأهلين. انامقه.

ولا كونه من غير الأصول والفروع للمتعاقدين ولا كونه بصيرا لا مكان التمييز بالاسم ونحوه وعدم اشتراط معرفة شخصيهما)؛ لكن لا يثبت عند التجاهد الا باستجماع كل من الشاهدين بقية شروط الشهادة (مما ذكرناه فلا يثبت عند القاضي بشهادة ابوى المتعاقدين او ابنيهما - لمن ادعاه منهما - او احدهما - اذا ادعاه هو - او الفاسقين او الاعميين).

وركنه امران: ايجاب احدا المتعاقدين و قبول الآخر سواء كانا اصليين (عاقلين كقوليهما تزوجتك و قبلت) او وكيلين (عاقليين لمكلفين كزوجة موكلتي فلانة موكلك فلانا و قبل الآخر) او وائسين (مكلفين كزوجة بنتي فلانة - الصغيرة او المجنونة - ابنك فلانا - الصغير او المجنون - و قبل ابوه) او مختلفين (بان يكون احدا المتعاقدين اصيلا والآخر وليا او وكيلًا، والامثلة ظاهرة مما سبق) او فضوليين او احدهما فضوليا (موجبا او قابلا) والآخر غير فضولى (اصيلا او وليا او وكيلًا كأن قال فضولى زوجت حديجة بنت زيد بن عمر و من بكر بن خالد بن زفر الفلانى و قبل فضولى آخر فى المجلس او بكر او وليه او وكيله لكن) مع اجازة من له الاجازة فى الاخيرين (فى عقد الفضوليين والفضولى مع غير الفضولى لما سيأتى من ان عقد الفضوليين او فضولى مع غيره ينعقد موقوفا على اجازة من له الاجازة اعنى من له العقد و هو الاصيل المكلف او وكيله العاقل، او الولى المكلف ان غير المكلف او وكيل الولى العاقل. و سيأتى فى باب الولى ان الاصيل العاقل فضولى اذا لم يكن بالغًا وكذا الولى الا بعد عند حضور الاقرب) او الايجاب والقبول الصادران من واحد غير فضولى اصلا (لا من جانب واحد و لا من الجانبين كزوجة بنت عمى من نفسى و قبلت عنها بحسب الولاية او الوكالة) او الايجاب (وحده) القائم مقامهما الصادر منه (كزوجة

بنت عمى - بحسب الولاية او الوكالة - من نفسى او من ابى - بحسب الولاية او الوكالة - ولم يقل: و قبلت عنها او عنهما فان من يتولى طر- في النكاح لا يحتاج لذكر القبول في صحة النكاح لقيام الايجاب منه مقام الايجاب والقبول من غيره كقيامه مقام العاقدين الآخرين (٣).

و شرط في الايجاب والقبول خمسة امور: ان يكونا بلفظ الماضى (كما مر من الامثلة مرادابها الانشاء و لو قال هل اعطيتيها فقال اعطيت ان كان المجلس للوعد فوعد و ان للعقد فكاح) او احدهما (فقط والاخر امر او مضارع حالى كقواهما زوجنى او زوجينى من نفسك و زوجت، او اتزوجك بالف و قبلت او تزوجتك بالف و اقبل والمجلس مجلس عقد لا استبعاد)، و ٢ ان يكون الايجاب بلفظ نكاح او تزويج (و هو - وكذا كل ما بمعناه باى لغة كان - صريح النكاح) و ان لم يعلما معناه (و لا معنى لفظ القبول اذا علم الشهود انه نكاح) او هز لا (بلا قصد وقوع النكاح) او بلفظ وضع لتملك العين فى الحال (كلفظ بيع و شراء، وهبة و تملك و عطية و نحوها مما يفيد الملك، بخلاف نحو اباحة و تمتع و اجارة و وصية فلو قال اتمتع بك كذا و كذا مدة بكذا من المال لا ينعقد لما ذكر و لانه موقت بوقت فانتفى فيه شرطان و ان لم يكن بمحضر الشهود انتفى ثلاثة) بشرط نية النكاح (و فهم الشهود انه نكاح كما علم) او قيام قرينة (كذكر المهر^{*} او تقدم خطبة النكاح لانه كناية موقوفة على النية ديانة و على القرينة قضاء)، و ٣ ان يكون القبول بلفظ مفهم للرضا (كقول القابل زوجت او تزوجت او قبلت او رضيت او اجزت او نعم او

٢) فمثل ذلك النكاح يتحقق عند حضور ثلاثة اشخاص: العاقد المذكور و شاهدين بخلاف غيره من الانكحة فانه لا بد فيه من اربعة فصاعدا: العاقدين والشاهدين. و اعلم ان زوجت و تزوجت فى كلام العرب يصلح من الذكر والائى و لا يختص بالذكر فلا تغفل عنه، و يعمد كل منهما لا جار و بالياء و كذا بمن عند الفقههاء.

بارك الله) بخلاف القبول بالفعل (الدال على الرضا كدفع المهر او قبضه و نحو ذلك) وان صح اجازة عقد الفضولي بالفعل ايضا (كدخول الابن المكلف بمنكوحته اتى زوجها ابوه منه من غير تقدم رد منه وكانتقال البنت المكلفة الى بيت زوجها الذى زوجها ابوها او فضولى آخر منه بلا استئذان منهما قبل العقد فانه ينفذ به لوجود انقول عند العقد)، و ع ان يكون القبول بعد ذكر المهر اذا ذكر المهر فى الايجاب (فلو قال تزوجتك بعشرة دنانير فاستعجلت - هى او وايها او وكيلها - و قبلت قبل قوله : بعشرة دنانير لم يصح الا باعادة القبول بعده)، و ه ان يوافق الايجاب (فى الزوج او الزوجة و فى المهر ان ذكر والامثلة غير خفية). و ينعقد (ايضا) بكتابة غائب (عن مجلس القبول) ان قرئت بمحضر الشهود (او اعلما بما فى الكتاب) و وقع القبول من الآخر فى مجلس القراءة (او الاعلام) كما ينعقد باشارة الاخرس المعهودة (فان كلا من القراءة والاشارة المذكورتين فى حكم المخاطبة للضرورة بخلاف كتابة الحاضر فى المجلس و اشارة الناطق لعدم الضرورة فيهما).

و ليس لاحد من الزوجين الرجوع (عن الايجاب او القبول بعد انعقاد النكاح صحيحا نافذا بخلاف ما اذا وقع المواعدة - و لو بمحضر الشهود - بالنكاح فى المستقبل و لو مع قراءة الفاتحة والدعاء و تسمية المهر بدون اجراء عقد شرعى فان لكل واحد من الخاطب والمخطوبة ان يرجع و يعدل عن الآخر و لو بعد دفع المهر و قبضه و ارسال الهدايا و قبولها. و سيأتى مسألة استرداد المهر والهدية فى آخر باب المهر) و لا خيار الرؤية (لا يملك فسخ العقد الذى اجراه قبل رؤية صاحبه اذا رآه فانه ليس له ذلك بخلاف البسيع و لذا ندب له رؤية وجهها و كفيتها

٤) لتوقف اول الكلام على آخره اذا كان فى آخره ما يغير اوله كما هنا فان مجرد تزوجتك ينعقد به - عند القبول - بمهر المثل و ذكر المسمى معه يغير ذلك الى تعيين المسمى فلا يعمل القبول قبله فلا بد من اعادته بعده حتى ينعقد.

قبل العقد و لو مع خوف الشهوة. و لو فسخا بالتراضى فهو طلاق. بائن منه يملكه بدون رضاها ايضا و يجب نصف المسمى او المتعة ان لم يخل بها فان اشترط ابراءته منه فهو مخالعة او العيب الا اذا كان العيب في الزوج العنة او الجب ٢ فلها الخيار حينئذ للحال في الجب و بعد تأجيله سنة في العنة كما سيأتى في بابه او الشرط (مثل ان يقول تزوجت على انى بالخيار ثلاثة ايام فانه نافذ بلا خيار له، ولا غيره من الخيارات مثل خيار الوصف كأن يقول تزوجت بشرط كون صاحبه جميلا او بريئا من الامراض والعيوب فوجده بخلاف شرطه) فيبطل الشرط و ينفذ النكاح (لكنه ان ردد في المهر بين القلة والكثرة كأن يتزوج على الفين ان كان صاحبه جميلا مثلا و على الف ان كان قبيحا فوجد شرط الاقل لزمه الاقل و صح النكاح في الوجهين كما سيأتى في باب المهر. و لو قال تزوجت ان صاحبه كذا وكذا فوجده بخلاف شرطه فهو تعليق النكاح بشرط غير كأن فلا ينعقد اصلا كما مر فلا تغفل).

و لو اقر رجل (و لو في سر) موته لا امرأة بانها زوجته و صدقته (و لو بعد موته مصرا على اقراره و قد سكنت عن الرد والتصديق في حياته) وهى محل للنكاح (لم تكن محرمة - ولو رضاعا - ولا ذات زوج ولا معتدة ولا مشركة ولا تحته محرمة ولا اربع سواها ثبت النكاح)، او اقرت لرجل (و لو مريضة) به و صدقها في حياتها (و هى محل للنكاح) ثبت النكاح (قضاء و يحمل على انه نكحها قبل هذا و ان اقراره اخبار عن هذا النكاح السابق لا انه نكاح لان الاقرار ليس من صيغ العقد الا اذا تصادقا بحضرة الشهود فيحمل عن الانشاء و ينعقد به ديانة ايضا على الصحيح) و لزمهما حكمه (من النفقة والارث و غير ذلك) و ان لم

٢) و كذا عدم الكفاية لها و قد اخبرها بها او غيرها بانسابه غير نسبه كما سيأتى.

يتصادقا لا يثبت النكاح الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او نكول المدعى عليه عن اليمين. و اكل منهما الرجوع عن اقراره قبل تصديق المقر له). و لو ادعت عليه عند قاض انه تزوجها (بنكاح صحيح) و اقامت البينة و هى محل للنكاح و قضى بنكاحها و لم يكن تزوجها نفذ قضاؤه (ظاهرا و باطنا) و حل له وطئها (و لها تمكينه منه والاثم عليها و على الشهود فى الاقدام على الدعوى الباطلة و شهادة الزور)؛ و كذا لو ادعى هو نكاحها. و صفته احدا الخمسة: ١ انه يفرض (ديانة) عند تيقن الزنا (لو لم يتزوج لشدة الاشتياق ذكر اكلان او اثني)، و ٢ يجب عند خوف الزنا (مع قدرته - اى الرجل - على المهر المتعارف تعجيله و النفقة و عدم خوف الجور)، و ٣ يسن عند اعتدال الشوق (مع القدرة و عدم خوف الجور)، و ٤ يحرم عند عدم القدرة على المهر المعجل و النفقة و لو بالتكسب او عند تيقن الجور (لصاحبه بعدم القيام بحقوق الزوجية)، و ٥ يكره عند خوف ذلك و لو قادرا عليهما (و ان خاف الوقوع فى الزنا و لم يقدر عليهما و لو بالتكسب يستدين و يسمى لقضاء الدين او يصوم فان الصوم له وجأه).

و اقسامه سبعة (او ستة على الاختلاف): ١ صحيح (منعقد موقوفا او نافذا)، و ٢ موقوف (انقاده على اجازة احد و يقال له غير نافذ ايضا)، و ٣ نافذ (غير موقوف انقاده و صحته على اجازة احد حتى يحل فيه الوطء فى الحال و يترتب عليه سائر احكام النكاح سواء كان

ه) و لو تيقن او خاف الوقوع فى الزنا لو لم يتزوج و اسائة العشرة لو تزوج فقد اختلفوا فيه والظاهر انه يقدم حق الآدمى لاحتياجه و سعة كرمه تعالى و يؤمر ان يتشبت باسباب التوق عن الزنا من الصوم و الرياضة القاطعة للشهوة، و رجح فى شرح الاحكام الشرعية ان يؤمر بالتزوج و معاشرته من يذكره بحقوق الزوجية حتى يكون دائما هلى ذكر منها و ان يسكن بين جيران صالحين ليتعلم منهم و يمنعوا التعمد بقدر الامكان. لنامة.

لازما ايضا او لا. و قد يطلق الصحيح و يراد به انفاذ فلا يعم الموقوف)،
و ٤ لازم (ليس فيه خيار البلوغ و لا حق الاعتراض فلا يقبل الفسخ
الا بعروض ما يفسده مما سيأتى فى الموانع)، و ٥ غير لازم (يقبل
الفسخ - بلا عروض مفسد - بعد ما كان نافذا ترتب عليه جميع
احكام النكاح الآتية بخلاف الموقوف قبل الاجازة فانه كالفاسد. و هذه
الخمسة اقسام النكاح الصحيح)، و ٦ فاسد (غير صحيح افقد بعض شروط
صحته بخلاف ما لو شرط شرطا فاسدا كما مر)، و ٧ باطل (غير منعقد
اصلا و وجوده كعدمه لفقد بعض شروط صحته ايضا. والفرق بينهما
- على قول من قال به - مع انه لا يحل الوطء فى واحد منهما
و لا يتوارثان فيه ولا يجب النفقة و لا يقع الطلاق و نحوه و يجب
عليهما الافتراق و على القاضى التفريق هو ان افسد يجب فيه بالوطء المهر
والعدة - بعد التفريق - و يثبت نسب الولدان اقر بالوطء بخلاف الباطل
كتزوج محرمه و زوجة الغير او معتدته و تزوج الكافر مسلمة و كالموقوف بعد
الرد نعم الباطل اذا اورث شبهة كنكاح محرمه و زوجة الغير او معتدته غير
عالم بذلك فتحكمه حكم الفاسد. و قال بعضهم لا فرق بين الفاسد
والباطل فى النكاح كالعبادات بخلاف البيع فيطلق كل منهما فى موضع الآخر.
و حكم النافذ (المرتب عليه سواء كان لازما او لا) خمسة امور (سوى
ما سيأتى فى حقوق الزوجين): ١ حل الاستمتاع، و ٢ حرمة المصاهرة (اى الحر-
مات الاربع - حرمة فروع و اصول كل منهما على الآخر - و لو بلا و طء و
دواعيه و لا خلوة سوى حرمة فروع الزوجة الغير الموطوءة و لو حكما و هو-
الدواعى عليه كما سيأتى فى بابها)، و ٣ التوارث (الا ان يمنع مانع عنه كاختلاف
الدينين اسلاما و كفرا الا اذا اسلمت قبل موت زوجها المسلم و لو فى العدة
من طلاق رجعى لا بائن و كقتل احدهما الآخر و لو خطأ و كموتهما معا بنحو
هدم او حرق او لم يعلم من مات اولا منهما)، و ٤ ثبوت نسب الولد منه (و ان

لم يخل بها فان للعقد الصحيح حكم الوطء) وه النفقة لها عليه (الا اذا نشزت او كانت صغيرة، ومن احكامه ايضا وقوع الطلاق عليها اذا اوقعه، و وجوب العدة عليها بموته وان لم يخل بها وبالطلاق بعد الخلوة بها ولو فاسدة، وثبو-
ت الايلاء والظهار منها، و وجوب اللعان بقذفها). و اذا فقد في العقد احد الشروط المذكورة ولو من شروط الشهادة او شروط الايجاب والقبول) فهو غير صحيح (فاسد او باطل) لا يترتب عليه حل الاستمتاع والتوارث و وجوب النفقة (لا قبل الأفتراق و لا في العدة) و حرمة المصاهرة (على مجرد العقد بل تترتب على الوطء والدواعى ان وجد كما في الزنا حتى يخل لزوجها اصولها وفروعها قبل الوطء والدواعى و ان خلا بها و لها اصوله وفروعه و يلزم منه ان يخل لرجل روجة اصله وفروعه المنكوحة بنكاح غير صحيح ان وقعت الفرقة بينهما قبل الوطء والدواعى و ان خلا بها. وبالجملة ان مجرد الخلوة بمنكوحة فاسدا كالخلوة باجنبية غير منكوحة اصلا في عدم ثبوت حرمة المصاهرة بها - و لا يقع الطلاق عليها اذا اوقعه و لا يثبت الايلاء والظهار و لا يجب اللعان بقذفها. و يترتب على غير الصحيح - ايضا - و لو باطلا اورث شبهة و على الموقوف قبل الاجازة ثبوت النسب و لزوم المهر والعدة من وقت المفا-
رقة ان وطئها و الا فلا و ان خلا بها مع الدواعى او مات احدهما كما ذكرنا ذلك بخلاف الزنا و لو حكما فانه لا يترتب عليه الا حرمة المصاهرة)، و يجب على كل منهما فسخه (او تجديد العقد على وجه الصحة ان كانت محلا له او اجازة الموقوف قبل رده. و بفسخ احدهما - و لو بغير حضور الآخر - هذا العقد يفسخ بلا توقف على رضا الآخر و لا على قضاء القاضى ان كان قبل الوطء، و بعده يتوقف فسخ الفاسد على متاركة الزوج قولاً بان يقول تركتك و نحوه او تفريق القاضى و لا يفسخ بقولها بخلاف الباطل و قيل لكل

منهما فسخه بعد الوطء أيضا كما في الباطل و صححه في الدر المختار و الافتراق و على القاضي (إذا علم به) التفريق ان لم يفترقا و تعزيرها (و سيأتى بقية احكام اللازم و غيره في باب الكفو). و لو ادعت فساد العقد وهو ينكره فالقول له (و لا يقبل قولها بعد التزوج: كنت مرتدة عند العقد او معتدة).

موانع النكاح

اسباب تحريم النكاح (و عدم قابلية المحل له) عشرة (سوى الملك كنكاح السيد امته والسيدة عبدها، و ادخال الامة على الحرية، و اختلاف الجنس كالجنينة والانسان المائى). و هى قسمان: مؤبدة (لا تحل من وجدت فيها فى وقت من الاوقات) و موقته (الى زوال الوصف المانع). فالمؤبدة ثلاثة: ١ النسب (اي القرابة النسبية المحرمة)، و ٢ المصاهرة (قرابة الزوج والزوجة اصولا و فروعا)، و ٣ الرضاع. والموقته سبعة: ١ الجمع بين المحرمين فصاعدا (قرابة بينهما نسبية او رضاعية فلا يحل لرجل - و لا يصح العقد - ان يتزوج محرم زوجته و هى تحت نكاحه او فى عدته كما سيذكر و لا ان يتزوجهما معا بعقد واحد)، و ٢ بين الاجنبيات (ممن لا قرابة محرمية بينهما نسبا و لا رضاعا) زيادة على الاربع (و اما تزوج الاربع بعقدة او عقود متعاقبة فيصح مطلقا ٧ و لا يحل ديانة الا بالشروط السابقة فى صفة النكاح. فان تزوج خمسا فصاعدا بعقد واحد لم يصح نكاح واحدة منهن و ان بعقود متعاقبة لم يصح نكاح الخامسة فصاعدا و يصح نكاح الاربع قبلها) ولو فى عدة (٧) و ذلك لتكثير الذرارى و تقليل تاييهم المؤدى الى كثرة الفواحش لغلبة الشهوة او تحصيل النفقة كما هو المشاهد بين الكفرة مع ان النساء اكثر عددا من الرجال.

احدى المحرمين او الاربع (جميعهن بان يطلق اربعا ثم يتزوج فى عدتهن، او احداهن ٨ بان يطلق احدى الاربع - او كلها و انقضى عدة ثلاث منهن دون واحدة - ثم يتزوج فى عدتها فانه لا يصح ما لم تنقض)، و ٣ التطلاق ثلاثا (كونها مطلقة الثلاث فلها تحريم على المطلق) ما لم تحلل (على ما سيأتى فى باب الطلاق)، و ٤ تسلق حق الغير بها من نكاح او عدة (او ثبوت نسب حملها كما سيأتى الكلام عليه)، و ٥ اللعان (ما دام على اهلية اللعان كما سيأتى فى بابه)، و ٦ الخنوة ما لم تتضح الذكورة او الانوثة (بظهور علامات احدها - المذكورة فى كتاب الخنثى - و لو بعد البلوغ. و لتحقيق ان نكاح الخنثى ينعقد موقوفا الى ان يتبين حاله فان ظهر فيه علامات الرجل و قد زوجه ابوه امرأة او علامات المرأة و قد زوجه ابوه من رجل حكم بصحة نكاحه من حين عقد الاب حتى لو لم يصل الرجل الى زوجته اجل طاعنين، و ان زوجه رجلا او زوجها امرأة فقد تبين بطلان النكاح)، و ٧ الشرك (اى عدم دين سماوى، سواء كان قديما او عارضا بعد النكاح، و منه الردة السابقة و المعارضة بعد النكاح).

فالنسب يحرم به (اى لا يصح النكاح ابدا) على مریدا النكاح (ذكر اكان او انثى) اربعة انواع: ١ الاصول (الابوان والاجداد والجندات و ان علوا)، و ٢ الفروع (الاولاد و اولادهم و ان سفلوا)، و ٣ فروع كل من الابوين (الاخوة والاخوات مطلقا سواء كانوا من الابوين او من احدهما و فروعهم) و ان سلفوا، و ٤ فروع الاجداد والجندات الصليبة (دون اولادهم كما سيذكر) و ان علوا (الاعمام والعمات والاخوان والخاللات من ابوين او احدهما له او لاصوله). و يحرم هؤلاء (الاربعة انواع) من الزنا ايضا (فكما تحرم على الرجل الام و ام الام مثلا اذا كانت ٨) فعلى الاول الاربع عطف على احدى المحرمين و على الثانى على المحرمين.

كل منهما من النكاح تحرم عليه اذا كانت كل منهما او احدهما من الزنا و كذا بقية الانواع. و قيل يثبت التحريم بين ولد الزنا وبين الزانى و اصوله و فروعهم فقط فلا تحرم على عم الزنا و خاله بنته من الزنا و الاول احوط) و يحل بقية الاقارب (النسبية و كذا الرضاعية و هم فروع الاعمام و العمات و الاخوال و الخالات - له او لاصوله - و ان سلفوا).

و يحرم بالمصاهرة (السابقة و العارضة فانها كما تمتنع النكاح ابتداءً تمتنع بقاءً كالزنا باصل او فرع زوجته او زوجة اصله او فرعه فانها تحرم على زوجها كما سيجى^١) ايضا اربعة انواع:

اصول و فروع احد الزوجين على الآخر (بمجرد النكاح ان كان صحيحا كما مر في حكمه سواء و حذالوط^٢ او الدواعى فيه او لا حتى لو كانا صغيرين او احدهما فمات احدهما يحرم على الحى اصول و فروع الميت سوى حرمة فروعها عليه و بشرط الوط^٣ - او دواعيه - و بلوغ كل منهما سن الاشتهاء في غيره كما في عدم النكاح اصلا و كما في حرمة فروع المنشكوحة و لو صحيحا عليه كما سيأتى. فيحرم على الزوجة مطلقا اصول و فروع زوجها، و هما نوعان من الاربعة و يعلم منه انه يحرم على الرجل ايضا زوجات اصوله و فروعهم - فلا حاجة لذكره على حدة - لانه اذا حرم على الزوجة زوجات اصول و فروع ازواجهم لزم ان يحرم هن ايضا عليهم. و كذا يحرم على الزوج اصول و فروع زوجته، و هما نوعان آخران من الاربعة) سوى حرمة فروعها عليه فبالوط^٤ (اى فتحرم فروعها عليه بوط^٥ امها) و لو حكما (و هو دواعى الوط^٦ من المس و نحوه بشهوة كما سيأتى فان و ط^٧ الامهات و لو حكما يحرم البنات لا بمجرد النكاح و لو كان صحيحا

١) لقوله تعالى و ربائبكم الى «فان لم تكونوا ادخلتم بهن فلا جناح عليكم. و الحاصل ان الحرمات الثلاث تترتب على النكاح النافذ و الحرمة الرابعة و هى حرمة فروعها عليه تترتب على الوط^٨ و لو حكما حلالا كان كما في النكاح النافذ او حراما كما في الفاسد و الزنا كما سيأتى.

و ايست الخلوة المجردة في حكم الوطء في ثبوت حرمة المصاهرة و ان كانت في حكم الوطء في حق العدة حتى لا تحرم على الزوج بنت الخلو بها و قيل تحرم و لو خلا بامها خلوة فاسدة في النكاح الصحيح. و اما فروعہ فتحرّم عليها كحرمة اصول كل منهما على الآخر بمجرد العقد الصحيح كما مر و كل منهما مشتهى و هي بنت تسع (على المفتى به) و هو ابن اثنتي عشرة سنة فصاعدا (على الراجح، و لا يشترط بلوغهما او بلوغ احدهما؛ فيحل لمن لم يوطأ زوجته اصلا او وطئها - او مسها بشهوة من احدهما - قبل بلوغ كل منهما حدا لاشتهائها ان يتزوج بنتها اذا ماتت امها او طلقها و مضت العدة - لحرمة الجمع بين المحرمين و لو في عدة احدهما كما مر - و ان لم يحز لها ان تتزوج ابنه لانها زوجة ابيه و هي حرام على الابن بمجرد العقد الصحيح كحرمة زوجة ابنه عليه كما ذكرنا). و لا يحرم (بالمصا- هرة غير الحرمات الاربع فلا يحرم:) اصول و فروع احدهما على اصول و فروع الآخر (فتحل للرجل ربيبة ابيه او ابنه - و بعبارة اخرى: يجوز ان يتزوج رجل امرأة و ابنه او ابوه بنتها من زوج آخر او امها - و زوجة الراب - زوج الام - و زوجات اصوله و فروعها كما يحل لكل من رجلين ان يتزوج بنت الآخر او امه) و لا غير اصول و فروع احدهما على الآخر (و انما يحرم له الجمع بين زوجته و محرمتها في عقد او عقدين كما مر دون النكاح بدون الجمع، فتحل له اخت زوجته - بعد موتها او عدتها - و عمتها و خالتها كما يحل لها اخوه و عمه و خاله:، و كذا تحل له زوجات اصولها و فروعها: حتى يجوز له الجمع

(٤) و بذلك يعلم انه لا يحرم على الرجل زوجات غير اصوله و فروعها من محارمه النسبية و الرضاعية فلا يحرم على الاخ زوجة اخيه و لا على الم زوجة ابن اخيه و لا على الخال زوجة ابن اخته و لا العكس. (٦) فتحل له زوجة الريب و زوجة ابن زوجته لانها ليست من اصول و فروع زوجته؛ وبالجملة تحل لرجل زوجة كل احد بعد العدة ليس من اصوله او فروع النسبية ولا الرضاعية.

بين امرأة و زوجة ابها - رابتها - او ابها - زوجة الريب -
كما سيجي في حرمة الجمع بين المحارم. و اما حل زوجة الابن المتبنى المعروف
النسب فظاهر لانها زوجة الاجنبي حتى تحل لرجل نفس البنت المتبناة
لانها اجنبية له نسبا كالمتبنى فكل منهما اجنبي للآخر في جميع الاحكام
كما سيذكر في باب النفقة).

و في حكم الزوجين (الذين تحقق الوطء او الدواعى بينهما) المتزا-
نيان (و لو مع الانزال، و بالجملة ان الوطء الحرام - و لو حكما -
كالوطء الحلال في ايجاب حرمة المصاهرة بجميع انواعها الاربعة)، و كذا
التماسان (ماس احدهما الاخر باى عضو كان بلا حائل يمنع حرارة البدن
و لينتها و لو عضا او قرصا او تقبيل او معانقه او ملاوطة) بشهوة
حصلت - و لو من احدهما - عند المس بلا انزال عنده (و لو انزل
بعد المس، اما لو حدثت الشهوة بعد المس او انزل معه او مع النظر
الآتى بيانه فلا يثبت حرمة المصاهرة الا في اللواطة بها لوجود المس
بشهوة بلا انزال عنده على ما هو الظاهر) و لو سهوا او في الجنة
او السكر او مكرها. و هى حركة ذكره (او زيادة حركته به ان
كان متحركا قبل المس او النظر) او قلبها (بحيث يشوش خاطرهما،
او زيادة حركته به ان كان متحركا قبله. و كالمراة الشيخ الكبير والمحبوب
والعنين)، و ناظرة ذكره و منظورة داخل فرجها (بخلاف النظر
الى غيرها) بشهوة من الناظر منهما (فيحرم اصول و فروع كل
من الزانى والمزنية - و لو حكما - على الآخر، و يعلم منه حرمة
مزيئات الاصول على الفروع و مزيئات الفروع على الاصول كزوجاتهم
حتى لو زنى الاب بزوجة الابن - او تماسا بشهوة من احدهما -
او زنى الابن بزوجة الاب - او تماسا بشهوة - فسد النكاح و حرمت
على زوجها - بل و على زانها - ابدا بخلاف ما لو زنى الزوج

بأخت زوجته او عمتها او خالتها او زنت الزوجة باخی زوجها او
 عمه او خاله فان أخت الزوجة مثلاً حلال للزوج بلا جمع كما حل لها
 أخوه فلا تحرم على الزوج ولا على الأخ زوجته بذلك الزنا نعم لو وطئ
 أختها مثلاً بشبهة لا يحل له وطئ زوجته ما دامت الموطوءة في العدة
 بشرط اشتها كل من الطرفين (من الزانی والمزنية او الماس والممسوسة
 - و من فی حكمهما - بشهوة من أحدهما مع كون الآخر أيضاً
 في حد الاشتها و لا يشترط البلوغ كما مر حتى لو قبلت الزوجة ابن
 زوجها المراهق بشهوة من أحدهما بلا انزال - او قبلها هو كذلك
 - او قبل الزوج بنتها المراهقة - او هي إياه - كذلك حرمت عليه زوجته
 أبداً - و كذا لو قبل الزوج يدام زوجته بشهوة من أحدهما حرمت
 عليه زوجته أبداً بخلاف ما لو كان الابن او البنت غير مراهق). و لو ادعت
 الشهوة في مسه او مسها (ای لو ادعت الزوجة ان زوجها مس احد
 اصولها او فروعها - او مسه أحدهم - بشهوة او انها مست احد
 اصوله او فروعه - او مسها أحدهم - بها) و انكرها فالقول له
 الا فيما يكذبه الظاهر مثل مس الفرج والشدی. و يثبت كونه (ای المس
 او النظر المذكور) بشهوة بالاقرار و لو مع الهزل و لا يصدق في تكذيب
 نفسه، و بالشهادة على الاقرار به (حتى لو ثبت عند القاضي ان رجلاً
 أقر بمس ربيته بشهوة فرق بينه و بين زوجته؛ و تحل له الربيبة ان لم
 يطاءً امها و لو حكما كما علم فيما سبق) و على نفسه (لا مكان وقوف الشاهد
 عليها في الجملة بانتشار آله او بآثار آخر ممن لا ينتشر آله كالشيخ
 الكبير والعنين والمجبوب والمرأة، و قيل لا تقبل الشهادة على المس
 والنظر بشهوة لعدم امكان الوقوف على ضمير الماس والممسوس).

و يحرم (أبداً) بالرضاع (السابق والطارئ) على النكاح كارضاع
 الصغير او الصغيرة بعد النكاح كما سيأتى) ما يحرم بالنسب (من الانواع

الاربعة) والمصاهرة (من انواعها الاربعة ايضا، فيحرم به الاصول الرضا-
عية - المرضعة و زوجها و اصولهما النسبية والرضاعية ١-، والفروع
الرضاعية - ممن رضع زوجة رجل او زوجة ابنه النسبي او الرضاعي او
رضع بنته كذلك و ان سفلأ فانه من فروع و فروع زوجته الرضاعية -،
و فروع الابوين الرضاعيين النسبية والرضاعية - الاخوة والاخوات
الرضاعيون مطلقا - و ان سفلأ، و فروع الاجداد والجدات - الرضا-
عيتين - الصليبيون فقط النسبية والرضاعية ٢-، ويحرم على الزوج اصول
زوجته - و لو حكما كالمزنية والممسوسة - الرضاعيون، و فروع مو-
طوئته - بنكاح او زنا - و لو حكما الرضاعيون، و على الزوجة اصول
و فروع زوجها - و لو حكما - الرضاعيون كما في النسب). و هو مص
رضيع في مدة حولين (فريين) و نصف (و لو بعد الفطام والاستغناء
بالطعام. و عندهما في مدة حولين، و اقي بكل منهما. و لا يحل الارضاع
بعد مدته) من ثدى الامة - ولو ميتة او بكرا او آيسة - و لو قطرة
ان علم وصولها الى جوفه و لو بالايجار من فم او الاسمات من انفه
(لا من غير المنفذين المذكورين كالاذن والدبر). و يعتبر في اللبن المخلوط
بغير طعام (والمخلوط به لا حكم له) و لو بلبن امرأة اخرى الغالب (بالاجزاء
في جنسه والاصاف ٣ في غيره، و اذا تساوى لبنيهما يثبت الرضاع منهما
و عند محمد مطلقا وهو الاحوط والاطهر). و لو ارضعت زوجته الصغيرة
امه (او الزوج الصغير امها) او اخته او ضرثها او ارضعتها (اي الضرتين
الصغيرتين) اجنبية فسد النكاح و حرمت عليه هي و ضرثها (المرضعة

١) فلو كان لمرضعته او زوجها امان او جدتان نسبية و رضاعية حرمت
عليه كاتاهما رضا و قس على ذلك الانواع الباقية.

٢) من الاعمام والعمات والاخوال والحالات الرضاعيون دون فروعهم.

٣) بان يرى منه طعمه و لونه و ريحه او احد هذه الثلاثة و قيل اثنان منها.

لا اذا ارضعتها اجنبية فله ان يتزوج واحدة منهما ايا شاء و اذا ارضعتها
الضرة فله تزوج الصغيرة ان لم يطاءً الكبيرة دون الكبيرة كما لو تزوج امرأة
و بنتها بعقد واحد فان له ان يتزوج البنت دون الام لان نكاح البنات يحرم
(الامهات). و يثبت الرضاع بشهادة رجلين او رجل و امرأتين (و لو
بلا دعوى المرأة و لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضى و لو قضى بالتفريق
بشهادة امرأتين لم ينفذ) و باقرار مع اصرار منه (فيفرق بينهما ان
تزوجها وهو فسخ فلا شئ لها من المهر ان لم يطاءها و الا فلها الاقل
من المسمى و مهر المثل كما سيأتى فى باب المهر) لا منها (ان لم يصدقها).
و لو اقر باقرابة الرضاعية او النسبية ثم ادعى الخطأ صدق (فله تزويجها). و
لو اخبر بالرضاع الواحد العدل (او المرضعة العدل او العدلتان او غيرا مدول)
فالاولى التنزه (و المفارقة) و لا يرتفع النكاح بحرمة المصاهرة والرضاع
(العارضين بعد النكاح كأن زنى بها و لو حكما ابوه او ابنه او
ارضعت الصغيرة امه) بل يفسد (فلا يحل الوطء والدواعى) حتى
لا يجوز لهما التزوج باخر (و ان مضى سنون مذم يحجى احدهما
الى آخر) الا بعد الم�اركة قولاً (كقوله تركتك او خليت سبيلك
و منه قوله طلقتك و ان لم يقع الطلاق عليها) او تفريق القاضى (بقوله
فرقت بينكما) و انقضاء العدة (ان خلا بها). ثم لما كان ظاهراً الحديث:
يحرم من الرضاع - اى بسببه - ما يحرم من النسب، يشمل سبعا و
عشرين شخصاً - اوصلها بعضهم الى مائة وثمانية باعتبار الذكورة والانوثة و
غيرها - محرمة نسباً فيوهم انها محرمة رضاعاً ايضا اردت دفع شموله
لها لثلا يقع الحاجة الى الاستثناءات التى ذكرها الفقهاء فى هذا الباب -
لدفع التوهم المذكور - لطول ذكرها و صعب فهمها على المبتدئين فقلت:
والرضيع مع فروعه فقط (و ان سلفوه، دون سائر قرابة الرضيع
والرضيعة من الاصول والجواشى النسبية) قريب (رضاعى) لمرضعته و

زوجها الذي لبنها منه (بان ولدت منه على ما سيأتي بيانه) ولسائر اقربائهما (النسبية والرضاعية، فيثبت بالرضاع امومة المرضعة للرضيع و فروعه فقط و ابوة زوجها - الذي لبنها منه - و اخوة اولادها النسبيين والرضاعيين الى غير ذلك) فيحرم بالرضاع منهم (من الرضيع و فروعه و مرضعته و زوجها و سائر اقربائهما) ما يحرم بالنسب والمصاهرة (كما ذكرنا) بلا استثناء فتحل لرجل ام اخيه (مثلاً) اذا لم يكن كل منهما نسبياً (سواءً كانا كلاهما رضاعيين، او الام رضاعيةً والاخ نسبياً، او بالعكس، فهذه ثلاث صور تجرى في سائر استثناءات الفقهاء. و اما اذا كان كل منهما نسبياً فتحرم لكن لا لكونها ام الاخ بل لما مر من كونها امه او زوجة ابيه - على ما ذكر في الموانع -، وهذا الوصف منتف في ام الاخ رضاعاً فانها ليست امه و لا زوجة ابيه حتى تحرم عليه بل اجنبية ارضعت اخاه النسبي او الرضاعي بارتضاعهما من ثدي الاخرى، او هي ام نسبية لـ اخيه الرضاعي المذكور، و لو كانت امه رضاعاً او زوجة ابيه الرضاعي لحرمت كما في النسب بلا فرق اصلاً فلا يشملها الحديث المذكور حتى تكون مستثناة من حكمه: من ان كل ما يحرم من النسب يحرم من الرضاع ايضاً من الانواع الثمانية كما لا يخفى) وكذا اخت ولده (ونحو ذلك من الصور التسع التي استثناهما الفقهاء في كتبهم و لا حاجة لذكر السبع الباقية بعد معرفة الاصل المذكور، ونظمته بقولي: المرضان ١ قريبان و قومهما، للراضعين وهم بفرعهم لهما. و قيل بالتركية: ائمه اميرنك كلّي حرام، اميرنه ائمنك نفسى حرام. و قيل بالفارسية نثراً: از جانب شيرده همه خویش شوند = من جانب معطى اللبن كل القوم اقرباء للرضيع، و از جانب شير خوره زوجان و فروع = و من جانب راضع اللبن الزوجان والفروع اى زوجة الرضيع او زوج الرضعة معه) و سائر اقربائهما (اى الاخ

(١) اى المرضعة و زوجها، و ضمير «لهما» راجع لهما ولقومهما.

والولد) سوى الفروع. و يثبت التحريم بين رضيعي امرأة و لو اختلف زمانهما (او زوجها) و بين رضيعي امرأتين لهنما من زوج واحد (بان ولدت كل منهما من وطئه سواء وطئها بنكاح صحيح او فاسد او شبهة كائن زفت اليه غير زوجته و قلن هي زوجتك فوطئها فحبلت و ولدت ثم ارضعت صبيا لثبوت النسب من الوطئ فيتعلق التحريم بلبنه. و اختلفت الرواية في حرمة الرضعية بلبن الزنا - بان ولدت المزنية منه ثم ارضعت صبية - على الزاني و اصوله و فروعه ١ ففي رواية تحرم كالمولودة من الزنا و رجحها بعضهم، و في اخرى لا حتى على نفس الزاني، والاوجه - كما ذكر في الدر المختار و حواشيه في آخر باب الرضاع - عدم الحرمة و ان لبن الزاني لا يتعلق به التحريم و انما تثبت الحرمة من جهة الام ٢. ثم ان زوج المرأة التي لم تلد منه فليس باب للرضيع بل رابه حتى له طلق رجل ذات لبن منه فاعتدت و تزوجت باخر فحبلت منه و ارضعت ولدا فهو ولدا الاول - و ربيب او ربيبة للثاني تحل لولده - و كذا لو نزل لبن بكر فارضعت ولدا ثم تزوجت و ولدت او تزوجت و لم تلد من زوجها قط فارضعت له لا يكون زوجها ابا له لان نسبة اللبن الى الزوج بسبب الولادة منه دون مجرد الوطئ و لذا لو ولدت امرأة فزل لها لبن ثم جنف ثم در فارضعت صبية فلا بن زوجها التزوج بهذه الصبية و لو كان صبيا كان له التزوج باولاد زوجها من غيرها) و بين رضيع و اولاد مرضعته النسبين (ارضعتهم اولا فانهم اخوته او اخواته لام اولاوين رضاعا) و اولاد زوجها النسبين من غيرها (اكونهم اخوة او اخوات لاب للرضيع).

(١) التخصيص بالاصول والفروع لان هذا القائل خصص حرمة المولودة من الزنا ايضا بهما كما مر.

(٢) فلا يثبت التحريم بين رضيعي امرأتين لهنما من واطئ واحد اذا ولدنا او احدا من زنا.

و يحرم (من محارم النساء) الجمع بين امرأتين (بعقد أو عقدين متعاقبين) إيتهما فرضت ذكرا تحرم عليه الأخرى النسب أو رضاع (بينهما) ولو كانت أحدهما في عدة طلاق بائن بعد الوطء أو مجرد الخلوة ما لم تنقض عدتها كما مر و ذلك كالجمع بين الأم - التي تزوجها و لم يوطأها بعد - و بنتها أو بين الأخنتين أو بين امرأة و بين عمتها أو خالتها نسبا أو رضاعا. فإن نكحهما بعقد واحد لم يصح نكاح واحدة منهما - إلا إذا لم يصح نكاح أحدهما لمنايع آخر كما لو كانت منكوحه الغير أو معتدته فيصح حينئذ نكاح الأخرى لعدم الجمع و صحة نكاح المضمومة إلى المحرمة، والمسمى كله لها و لو دخل بالمحرمة فلها مهر المثل - فإذا فرق بينه و بينهما فإن قبل الوطء فلا شيء لهما و له أن يتزوج للحال واحدة منهما إيتهما شاء، و أن بعده فلكل منهما الأقل من المسمى و مهر المثل و عليهما العدة و ليس له أن يتزوج واحدة منهما حتى تنقضى عدة الأخرى، و أن بعد و طء أحدهما فقط فله أن يتزوجها في الحال دون الأخرى ما لم تمض عدة الموطوءة؛ و أن نكحهما بعقدين متعاقبين وعلم الأسبق صح الأول و بطل الثاني و أن نسي الأسبق أو لم يعلم قط فرق بينه و بينهما و لهما معا نصف المهر أن قبل الوطء، و بعده يلزم أسكل منهما مهر كامل) بخلاف الجمع بين (امرأة و بنت عمتها أو خالتها لعدم المحرمية بينهما فإنه إيتهما فرضت ذكرا تحل له الأخرى، و بخلاف الجمع بين) امرأة و زوجة أبيها (النسبي أو الرضاعي فانهما و أن كانتا محرمين لكن لا على الوجه الذي ذكر فإنه لو كانت زوجة الأب ذكرا كان له أن يتزوج بنت الزوج لأنها حينئذ بنت رجل اجنبي له - والحال صل أن المحرمية بينهما صهرية لا نسبية أو رضاعية - و أن لم يجزأ الزوج في العكس) أو زوجة ابنها (فانه لو كانت زوجة الابن ذكرا جاز له أن يتزوج بأم الزوج لأنها حينئذ أم رجل اجنبي له و أن لم يجزأ الزوج في العكس).

و يحرم (لا يصح) نكاح زوجة الغير و معتدته سواء كانت معتدة
 لطلاق او وفاة او فرقة من نكاح فاسد بعد الوطء او شبهة بعده (كما
 اذا وطئ رجل معتدته من طلاق بأئن بما دون الثلاث بلا تجديد العقد
 فانه يجب عليها عدة مستأنفة منذ وطئت و لا يصح ان يتزوج بها
 غيره فيها، او بالثلاث طائنا حل الوطء في العدة - و الا فوطئها محض
 زنا و لا عدة منه - و عليها عدة مستأنفة منذ وطئت كما سيأتي
 في باب العدة و كوطء من زفت اليه و قلن هي زوجتك و هي غيرها
 و وطئ الاعمى من وجدها على فراشه و قالت انا زوجتك و كوطء
 محرمة او زوجة الغير او معتدته ان تزوجها غير عالم به فوطئها و
 وطئ المنكوحه فاسدا او موقوفا فيجب عليهن العدة) ما لم تنقض عدتها
 (الا تبينها في بابها)، و كذا نكاح حامل ثبت نسب حملها كالحر-
 بية (الحامل) المهاجرة الى دار الاسلام (بلا زوجها فتبين منه بتبليين
 الدارين كما سيذكر و لا عدة عليها و لا يصح نكاحها ما لم تلد
 لتعلق حق زوجها الحربي بها لثبوت حملها منه) او المسية (الحامل لما
 مر) بخلاف نكاح الحامل من زنا (و غير الحامل بالاولى و له وطء
 غير الحامل بلا استبراء) و آن لم يحز وطئها (و دواعيه) حتى تضع
 حملها (و لا نفقة لها حتى تضعه) الا اذا كان منه (فله وطئها حينئذ
 في الحال والولد له بالشرط الذي سيذكر في باب ثبوت النسب). و لا
 يصح نكاح المسلم (بخلاف الكتابي والمشرک) مشركة (من ليس لها
 دين سماوى) كالمجوسية (و لو تمجست زوجته الكتابية بعد النكاح
 فانها تبين منه كمن ارتدت) والوثنية والمعتلة (مالم تتدين بدين
 سماوى) بخلاف نكاح الكتابية (المؤمنة بنى مرسل المقررة بكتاب
 منزل كاليهودية والنصرانية و لو على المسلمة) فانه يصح (و يكره
 تنزيها في دار الاسلام و تحريما في دار الحرب كما سيجي) والولد

مطلقا مسلم تبعا له (فلا توارث بينه و بينها ايضا - فان الولد يتبع
خير الابوين دينا حتى لو ولد بين زوجين احدهما كتابي والاخر مشرك
يتبع الكتابي فيجوز نكاحه و ذبحته. و لا تتبع الانثى - بين المسلم والكتاب-
بنة - امها كما اشتهر بين العامة. و لا يتبع جده و لو ابوه ميتا) و كذا لو
اسلم احد المزوجين (الذين لهما صغير او ولد بعد اسلامه - قبل التفريق
او بعده بمدة يثبت فيها النسب) يتبع صغيرها من اسلم منهما (حتى يبلغ
فاذا بلغ زال التبعية الا ان يبلغ محنونا او معتوها فتستمر الى ان يعقل) ان
اتحد دار الولد والمسلم منهما (بان كانا في دار الاسلام و لو حكما كأن يكون
الولد فقط فيها فان المسلم من اهل دار الاسلام اين كان) و لا المرتد والمتردة.
احدا (و لو مرتدا مثله او مشركا و لا نكاح الكتابي مسلمة) ما لم يتب. و
لو ارتد احد الزوجين (و لو صبيا عاقلا و لو بكلام - او فعل - موجب
للكفر بالاختيار و ان لم يعتقد كأن انكر شيئا معلوما من الدين بالضرورة
كوجوب الصلاة او الصوم او سب ما يجب تعظيمه شرعا او النقي المصحف
في القاذورات) انفسخ النكاح في الحال (و وقعت الفارقة بينهما بلا توقف
على تفريق القاضى) بلا طلاق، فاذا حدد الاسلام جاز تجديد النكاح (و لو
في العدة) بالتراضى اذا كانت الردة منه، و تجبر هي على تجديده بعد اسلام
مها و لو بمهر يسير (كعشرة دراهم فضة) اذا كانت منها و رغب الزوج
في عودها اليه (فليس لها حينئذ ان تتزوج غيره). و لو ارتدا (كلاهما)
ثم اسلما لا ينفسخ الا اذا ارتد او اسلم احدهما قبل الاخر (و لو ارتدا
و اسلما معا او لم يعلم الاول لا ينفسخ و من اسلم منهما متأخرا كمن ارتد
ابتداء اذا ارتدا معا او لم يعلم الاول كما سيأتى في المهر). و اذا اسلم كل
من الزوجين (الكافرين و لو على التعاقب) اقرّا على نكاحهما و لو تزوجا
بعقد فقد فيه بعض شرط الصحة (كالعقد بلا شهود او في عدة كافر) و
كان ذلك جائزا في دينهم (و الا يجب تجديد العقد - ان كانت محلا له -

اوالتفريق) بما لم تكن محرما له، و الا فرق بينهما (و كذا اذا اسلم احد المحرمين فرق بينهما، او زوج المسلمة فرق بينهما او يجدد العقد بتراضيهما لكون الاول باطلا كما سيأتى فى آخر باب العدة. و ليس للقاضى ان يفرق بين المحرمين غير المسلمين الا اذا ترافعا معا اليه، و يفرق بين الزوجين من غير مرافعة، اذا تزوجت كتابية فى عدة مسلم (بكافر). او الزوجة (فقط و كلاهما فى دار الاسلام او اجتماعا فيها) عرض الاسلام على الزوج (و لو صيا ميمزاء و ينتظر تمييز غير المميز، و لو كان مجنونا يعرض على ابويه فليهما اسلم تبعه و اقرا على نكاحهما، و ان لم يسلم واحد منهما او لم يكن له ابواه فرق بينهما) فان اسلم فبى له و الا فرق بينهما و هو طلاق (بأن لا فسخ فلها نصف المهر المسمى او المتعة ان لم يخل بها و كله او مهر المثل ان خلا بها و تجب العدة حينئذ) او زوج المشتركة عرض الاسلام عليها فان اسلمت (او تهودت او تنصرت) فبى له و الا فرق بينهما و هو فسخ (لان انطلاق لا يكون منها، فلا مهر لها الا بالحلوة و عليها حينئذ العدة لكن بلا نفقة. و ما لم يفرق القاضى بينهما فالتكاح باق و كذا احكامه سوى التوارث. و لو اسلم زوج الكتابية بقى التكاح على حاله و لا يعرض عليها الاسلام). و كره (تحريما) تزوج مسلم حربية فى دراهم فان خرج بها الى دارنا بقيا على نكاحهما (لعدم تباین الدارين)، و ان خرج هو و تركها فى دراهم بانت منه (و ان خرجت هى قبله ثم هو صارت ذمية فلا تبين) بتباين الدارين (حقيقة و حكما) كحربية (لحربى لا لمسلم او ذمى) سيدت هى او زوجها الحربى (فقط و ادخل فى دارنا) او خرج احدهما الى دارنا

(١) و ان لم يجتمعا فيها لا يعرض لاسلام على الزوج فلا تبين منه حتى تحيض ثلاث حيض او تمضى ثلاثة اشهر او تضع الحمل كل ذلك قبل اسلامه فتبين منه حينئذ بدون العرض لتعذرده.

مسلمًا أو ذميًا (فإنها تبين بلا عدة بتباين الدارين بخلاف ما لو دخلها أحدهما بأمان على قصد الرجوع فإنه في داره حكمًا أو سيًا أو دخلاً معًا مسلمين أو ذميين، أو مستأمنين ثم أسلموا أو قبلوا الدمة).

و إذا بلغت المسلمة المنكوحة و هي لا تعقل الإسلام (لا تعلم ما تضمنه قول آمنت بالله و هي عاقلة) و لا تصفه انفسخ النكاح (و لا مهر لها قبل الخلوة و بعدها إياها المسمى) و لو عقلته (من قبل البلوغ) و لم تصفه (إي لم تقل: الإسلام أن تؤمن بالله و ملائكته . . .) لا ينفسخ. و كذا إذا تزوجت كبيرة (و هي عاقلة، أو كبيرة) لا تعقله لا يصح النكاح (لأنها مرتدة فإنها كانت مسلمة إلى البلوغ تبعًا لأبويها فلما بلغت زالت التبعية و كذا الكبيرة. أقول فينبغي إقضائنا أن لا يأذنوا بالنكاح حتى يستوصفوا الإسلام من كل واحد من المتزوجين - أو يلقنوه قبل العقد - كما فعله بعضهم جزاهم الله أحسن الجزاء فإنه حسن جدا للتيقن بصحة النكاح و لأنه يحمل على التعلم قبل الأزواج، لكن يستوصفونه فيما رأيت من المتزوج فقط دونها و لعل ذلك لعدم حضورها مجلسه و في إحصارها أو ذهاب القاضي إليها تعسر، لكن ينبغي أن يستوصفه منها إمام حيها - إمام محلها - ثم يكتب إلى القاضي فيما يكتبه إليه عند استيذان إجراء النكاح من الشهادة على عدم الموانع الشرعية فيه: أنها كذا و كذا من معرفة الإسلام، لأنهن أجهل من الرجال بمراتب لعدم تعلمهن غالبًا و عدم حضورهن مجالس العلم. و هذا نعم العون على حملهن على التعلم في صغرهن).

٣

الولى ١

الولى فى النكاح (و اما فى المال فسيأتى بيانه فى باب المهر) من

(١) الولاية حق تنفيذ القول على الغير رضى أو لا. و هى قسمان: عامة

له تزويج غير المكلفين من الصغار والمجانين (من الذكور والاناث، والمعتوه كالجنون) جبرا (بان يعقده بنفسه بلا اذن منهم و لا رضى سواً كان له حق الاعتراض ايضا عند تزوج المكلفة بلا اذنه بغير كفو - على رواية صحة النكاح - او نقصان مهر كالعصبة بنفسه، اولا كغيرهم من الاولياء). والفضولى من تصرف فى امور غيره (او نفسه كالصبي العاقل غير المأذون) بلا ولاية ولا وكالة (و منه الولي الا بعد عند حضور الاقرب فى تزويج غير المكلفين والاقرب ايضا فى تزويج المكلفين والصبي المميز فى التزوج بنفسه). و شرط فى الولي امران: ان يكون مكلفا، مسلما فى حق المسلم والمسلمة (و لو فاسقا). و هو العصبة بنفسه (الذكور من قرابة الاب) على ترتيب الارث والحجب:

الابن - ابن الابن (فيقدم ابن المجنون والمجنونة و ان سفل على ابيهما خلافا لبعضهم) الاب - اب الاب - الاخ الابوين - الاخ لاب ابن الاخ - ابن الاخ لاب و ان سفلا ما استويا فى الدرجة و الا قدم الاقرب على الاقوى بالابوين - العم لهما - العم لاب - ابن العم لهما - ابن العم لاب ما استويا - ثم عم الاب كذلك - ثم ابنه كذلك - ثم عم الجد كذلك - ثم ابنه كذلك.

فاذا لم يوجد (لغير المكلف) عصبة بنفسه فالولي (فى التزويج فقط) هؤلاء على الترتيب: الام - ام لاب - ام لام - البنت - بنت الابن - بنت البنت - اب الام - الاخت لهما - الاخت لاب - ولد الام - ثم اولاد الاخت لهما و من يليها على الترتيب - ثم العمات كذلك - ثم الاخوال

(كولاية الامام) و خاصة، و هى قسمان: ولاية على النفس و ولاية على المال، والولاية على النفس قسمان: ولاية ندب و هى الولاية على العاقلة البالغة بكر اكانت او نبيا (و هذه فى الحقيقة ولاية وكالة)، و ولاية اجبار و هى الولاية على الصغير والصغيرة و من يلحق بهما من الكبار غير المكلفين.

- ثم الخالات - ثم بنات الاعمام - ثم اولاد العمات - ثم اولاد الاخوال -
 ثم الخالات - ثم اولاد بنات الاعمام - ثم الخليفة ولى من لاولى له،
 ثم القاضى الذى كتب فى منشوره تزويج من لاولى له، ثم نائبه.
 و ليس للقاضى ان يزوج من نفسه و لا من اصوله و لا من فروع
 بخلاف سائر الاولياء. و لا ولاية للوصى فى التزويج (بل له الولاية فى المال
 فقط) و ان اوصى اليه الاب الا اذا كان وليا بالقرابة (او حاكما) و
 لا للمسلم على غيره (لا فى النفس و لا فى المال) الا الخليفة والقاضى
 المذكور (و للذى الولاية فى النكاح و المال على ذمى مثله) و لا لولى
 الا بعد فى الدرجة مع وجود الاقرب (المستجمع شروط الولاية، و لو
 زوج توقف على اجازة الاقرب) الا اذا غاب بحيث لا ينتظر الكفو
 الخاطب استطلاع رأيه (او كان غير اهل كسبي و محنون) فالولاية
 لمن يليه (فى الترتيب السابق) و لا يبطل النكاح بعوده. و لو عضل
 (امتنع) الاقرب الحاضر (ولو ابا) من تزويج الصغيرة بكفو خاطب و مهر
 مثل (بغير سبب مقبول كفساد خلقه او حضور غيره) زوج القاضى
 (دون الابد - اذا تحقق ان امتناعه كان بغير سبب مقبول و ان الخاطب
 كفواها و المهر مهر مثلها) بالنيابة عن العاضل (لا بولاية نفسه، دفعا
 للظلم فلا خيار لها بعد اليلوغ اذا كان العاضل الاب او الجد) و ليس
 لاحد نقض ذلك النكاح و ان لم يكن منصوبا عليه فى منشوره،
 و اذا استوى وليان (فصاعدا) فى الدرجة (كالاخوين لابوين مثلا)
 فليهما عقد النكاح بشروطه صح و ان لم يرض به الآخر، و ان
 زوجا قدم السابق و ان زوجا معا او لم يعلم السابق بطل العقدان،
 و لو زوجا مكلفة (و لو على التعاقب) توقف العقدان فليهما اجازت نفذ
 و ان اجازتهما معا بطلا.

الكفو

تعتبر الكفائة (أصحة نكاح المكلفة بلا اذن وليها العصبية بنفسه على المختار، و للزومه عليه على ظاهر الرواية؛ و لصحة تزويج الولي غير الاب والجد والابن غير المكلفة كما سيذكر) من جانب الزوج فقط (بان لا يكون دونها في الامور الآتية). و هي حقها و حق الولي (معا كما يشهد به بعض الفروع الآتية، و قيل حق الولي فقط). و اعتبارها عند العقد (و لو زالت بعده) وهي في ستة امور: النسب والحرية والاسلام والديانة والمال والحرفة. فالنسب يعتبر في العرب (العاربة - و هم اولاد قحطان - والمستعربة و هم اولاد اسماعيل عم، و غيرهم عجم و ان تكلموا بلسان العرب حتى اولاد فرثوخ اخي اسماعيل عم و يسمون الموالي والعتقاء) فلا يكون غير العرب كفوا لهم (الا ان يكون عالما او وجيها كامير، و لا غير قريش كفوا لهم)؛ والاسلام (اسلام الآباء) في غير العرب (فقط و كذا الحرية لانها لازمة لهم حيث لا يجوز استرقاقهم)، والديانة والمال والحرفة في الكل (اقول و انحصر اعتبار الكفائة في ديارنا في الاربعه الا خيرة الانتفاء الرق فيها اليوم و اختصاص اعتبار النسب بالعرب). فمن اسلم بنفسه من العجم (وايس ابوه مسلما) غير كفو لمن ابوها ايضا مسلم مهتد، فلو زوجت نفسها به بلا اذن وليها العصبية قبل العقد، او زوجها به وهي غير مكلفة غير الاب و ان علا و غير الابن و ان سفل لم ينعقد اصلا)، و من من ابوه مسلم غير كفو لمن ابوها وجدها مسلما، و من ابوه وجده مسلما كفو لمن اجدادها مسلمون (والمرتد اذا اسلم كفو لمن لم تجر عليه ردة^(١)).

(١) لعل مرادهم به من ارتد قولاً او فعلاً بغير قبول دين آخر فان العار الذي يلحق المنتصر مثلاً و لو يوما اعظم من العار اللاحق بكافر اصلي اسلم و ان زوجته تسميه به اكثر من تعير زوجة نصراني اسلم. و لم ار من قبله به، نعم قيد في رد المختار بان لا يطول زمن رده اخذاً من قرائن كلامهم لا منقولاً. لنا مقة.

والفاسق (و لو غير معلن) غير كفو لصالحة بنت صالح (بل كفو لفاسقة بنت صالح او فاسق، و قيل لفاسقة بنت فاسق فقط).
والفقير العاجز من المهر المتعارف تعجيله و نفقة المرأة و لو بتكسبه كل يوم غير كفو (و لو صالحا) لفقيرة. والقادر على ذلك كفو لذات ثروة عظيمة ١.

و اذا تقاربت الحرف (في الشرف او الدناثة) فلا يعتبر التفاوت فيها (و تثبت الكفاية فالحداد كفو ابنت الحلاق والطار ابنت البزاز ٢)، و اذا تباعدت فصاحب الحرفة الدنيئة (كالحداد والحفاف والقصاب والدباغ) غير كفو (و لو غنيا) ابنت صاحب الحرفة الشريفة (و لو فقيرة - كالمطار والبزاز واصراف). والعبرة في شرف الحرف و خستها بعرف البلد (و ينبغي ان يجبر شرف العلم او الصلاح نقص الحرفة فيكون الحلاق انصالح كفوا - من جهة الحرفة - ابنت المطار الفاسق. و لا عبرة في الكفاية بالبلد والجمال والسلامة من العيوب، فالقروي والمريض والمجنون كفو للمدنية والصحيحة والعاقلة. و راجح عدم كفاية المجنون للعاقلة).

و نفذ تزويج الولي (الاقرب) مطلقا (و لو غير عصبه بلا توقف على اذن احد او اجازته) غير المكلف والمكلفة (من الصغير والصغيرة والمجنون

١) و ينبغي ان يعد في ديارنا الولد الذي في عيال ابيه او امه غنييا بفناه و لو كبيرا لان العادة ان يتحمل الاب - و كذا الام - نفقة ابنه الكبير ايضا و نفقة زوجته و مهرها على ما استظروا ايضا في رد المختار، حق يرغب آباء البنات في تزويجها من ابناء الاغنياء و ان لم يكن لهم مال و لا اكتساب فعلى هذا يكون ابن الغني او الغنية المديم المال و هو في عياله كفوا لمن لها اموال عظام و انه لا تسمع دعوى من يدعى عدم صحة نكاح بنته المكلفة بلا اذنه من مثل ذلك الان او اعتراضه لفسخ نكاحها على اختلاف الرواية في ذلك كما سيذكر. لنا مقه.

٢) يعني ان الحرف جلست ليس احدهما كفولا للآخر لكن افراد كل منهما كفوا لجلسها.

والجنونة شهرا كاملا - فصاعدا - و كذا المعتوه والمعتوهة كما ذكرنا) بكفو
لها و مهر مثل لهما (او غبن يسير فيه يدخل تحت تقويم المقومين، فيحل
الاستمتاع و يتوارثان و يقع الطلاق عليها اذا اوقعه المكلف الى غير ذلك
من احكام النكاح النافذ)، و بغير كفو ايضا و فاحش غبن في المهر مع
لزوم النكاح (عليهم بلا ثبوت خيار لواحد منهم بعد البلوغ او الافاقة) ان
كان ابا او جدا (اب لاب عند عدم الاب) و ان علا او ابن المجنون
او المجنونة (مطبقا كما ذكرنا) و ان سفل بشرط ان لا يكون سكران
عند العقد و لا معروفا قبله بسوء الاختيار مجانة (لا يبالي بما يصنع و
قليل له) او فسقا (يرضى بتزويجها من فاسق. فاذا لم يعرف به بعد فزوج
بنته الصغيرة و لو مرأهقة او امه المجنونة مطبقا من فاسق او فقير او
ذی حرفة دنيئة او نقصان فاحش في المهر لزم النكاح و تحقق بذلك انه
سبي الاختيار و اشتهر به عند الناس فلو زوج بعد ذلك بنتا اخرى
او جدة مجنونة او معتوهة بغير كفو او نقصان مهر لم يصح النكاح
الثاني اصلا لانه كان مشهورا بسوء الاختيار قبله فان شأت ترده عند
البلوغ او الافاقة بلا احتياجها الى المرافعة لفسخه و ان شآ تزوجا
بعقد جديد صحيح هذا اقول و اول في رد المختار قولهم بعدم صحة
هذا النكاح و بطلانه بما اذا لم ترض به بعد البلوغ او الافاقة مؤيدا
بما صرح به في الحانية والذخيرة و غيرها. فعلى هذا لا حاجة لتجديد
العقد ان رضيت بزواجها بعد البلوغ او الافاقة). و ان كان غيره
(غير الاب والجد والابن و لو وكيلا لاحدهم لم يعين له رجلا و لا
قدرا، و ان عين و لم يخالفه فهو كالموكل نفسه) او كان (الاب
والجد او الابن) سكران او سبي الاختيار لا يصح (لا ينعقد النكاح) اصلا
(و لو موقوفا على الاجازة بعد البلوغ او الافاقة - في غير الاصل او الفرع
السكران او سبي الاختيار عنى ما مر - لان الباطل لا تلاحقة الاجازة

فلا يحل فيه الوطء ولا يتوارثان) الا بكفو و بلا فاحش غبن في المهر
(بقدر النصف في نقص مهرها عن مهر المثل او زيادة مهره) فينفذ
(و لا يلزم الا بالرضا بعد البلوغ او لافاقة. اقول و على ظاهر ما مر عن
رد المختار يلزم اذا زوج الاب - مثلاً - السكران او سيء الاختيار بكفو
و مهر مثل لانه اذا كان موقوفاً بغير كفو او غبن فاحش في المهر لزم
ان يكون لازماً اذا كان بكفو و مهر مثل) و له (لغير المكلف او المكلفة المذ-
كور) خيار الفسخ (رد النكاح المذكور و لو بعد الوطء) اذا بلغ (الصغير
او الصغيرة) او افاق (المجنون او المجنونة) او علم بالنكاح بعده (بعد البلوغ
او لافاقة ان لم يعلم به عنده او قبله) حتى يرضى صراحة (بالقول) او
دلالة (بفعل ما يدل على الرضا) و لو طال الزمان (لان وقته العمر و لا
يكون السكوت والتأخير رضى في الغلام والثيب سواء كانت ثيباً في الاصل
او كانت بكراً فوطئها هذا الزوج ثم بلغت)، غير ان سكوت البكر رضى
(يدل على رضاها لاستحيائها عن افصاح القبول لئلا تنسب الى لواقحة
بخلاف الرد فسكوتها عنه باختيارها رضى) فخيرها فوري (حتى لا يمتد
الى آخر المجلس كالشفعة بل يبطل بمجر السكوت عن الرد علمت بان لها
خيار البلوغ او انه لا يمتد او لا فلا بد لها ان ارادت نقض النكاح المذكور
ان تشهد ساعة البلوغ او لافاقة على اختيارها فسخ النكاح اتتمكن من
اقامة البينة عليه - فانها لو قالت للقاضي بلغت قبل هذا و تقضته حين
بلغت و كذبها الزوج لا تصدق و تحتاج الى البينة - ثم لا يبطل خيارها
بتأخير المرافعة الى القاضي، و لو بلغت بالليل تختار فسخ النكاح في الحال ثم
تشهد قائلة: بلغت الآن و فسخت النكاح، ضرورة احيا الحق. و لو كذبها
الزوج حالة البلوغ بان قالت بلغت الآن و فسخت صدقت بلا يمين، و لو
قالت فسخت حين بلغت صدقت مع اليمين ان لم يكن لها بينه). و لا ير-
فع النكاح باختيار الفسخ ما لم يقض به القاضي (حتى لو مات احدهما قبله

ورثه الآخر، و لزم بالموت كل المهر) بحضرة الزوج (المكلف اذا اختارت
الانثى الفسخ) او ابيه (اذا كان زوجها صيبا فانه لا ينتظر بلوغه بل تنجأ
صم اياه او وصيه المختار فان لم يوجد احدهما ينصب القاضى وصيبا و
يحضره و يطلب منه حجة للصغير على بطلان دعواها الفرقة برضاها بالنكاح
بعد البلوغ او تأخيرها طلب الفرقة فان اقام البينة و الا يحلفها الخصم - الاب
او وصيه او منصوب القاضى - فان حلفت فرق القاضى بينهما بحضرة الخصم).
والفسخ فرقة بغير طلاق (و لو كان الخيار من الزوج. فلا شئ لها من
المهر ان كان قبل الدخول والخلو الصبيحة، و بعده يلزم كل المهر و
نفقة العدة).

و توقف تزويجه (اى الولي و لو ابا) المكلف والمكلفة (و لو بكفو
و مهر مثل) على رضاها (لانه فضولى فى تزويج المكلف مطلقا فلا بد
من اذنه قبل العقد او اجازته بعده) صريحا (كاذنت و اجزت و رضيت)
او دلالة (من كل فعل يدل على الرضا كقبول التهنة والضحك سرورا و
كدفع المهر او قبضه او طلبه و طلب النفقة او قبضها والدخول بها طوعا
و نحو ذلك). و سكوت البكر عن الرد (مبتدأ خبره قوله الا تى رضى،
دون الغلام والثيب. والفرقة بطلاق او موت زوج قبل الدخول حقبقة و
من زالت بكارتها بوثبة او جراحة او كبر سن كالبكر فى ذلك) و ضحكها
بلا استهزاء و بكائها بلا صوت (حزنا على مفارقة اهلها) اذا استأذنها
الولى الاقرب (قبل تزويجها او وكيله او رسوله) مع تسمية الزوج (و لو
فى ضمن العام كبنى فلان و هم محصورون معلومون لها) او اخبرها هو
(او وكيله او رسوله) او عدل (واحد فضولى او فضوليان مستوران -
اذا زوجها لولى بلا استئذان منها) بالنكاح مع تسميته رضى (اذن دلالة
فى الاستئذان^١ و اجازة فى الاخبار. و اما اذا استأذنها غير الاقرب او هو

(١) ر له الهى بعد الاذن و لو صريحا لالاذن توكيل و للموكل ان
يعزل الوكيل قبل التصرف. لنا مقه.

بلا تسمية الزوج - مع عدم علمها به - او اخبرها فضولى غير عدل و
لو مع تسمية الزوج او عدل بلا تسميته فسكتت - او ضحكت او بكت
- فليس ذلك رضى فى حقها ايضا فهى حينئذ كالتيب والغلام فى
عدم كون السكوت و نحوه رضى بل لا بد من التصريح بالرضا او ما
يدل عليه مما ذكرنا من غير السكوت و اخويه). و لو قال (الزوج
او الولى - للبكر المكلفة): سكت عند الاستيذان او الاخبار بالنكاح، و
قالت بل رددت و لا بينة لهما و لم يكن دخل بها طوعا فالقول
لها مع اليقين. و كذا الاختلاف فى البلوغ (حتى لو زوج الولى مراة
زاعما عدم بلوغها فقالت: انا بالغة و لم ينفذ النكاح، و قال الولى او
الزوج بل هى صغيرة فالقول لها ان كانت تحتمل البلوغ بدنا - و
لا يعتبر مجرد سنها - و كذا الوادعى المراهق بلوغه و كذبه الولى، و
لو تزوجت مراة بكفو - او مراهق - بلا اذن وليها و ادعت
البلوغ - و هى تحتمله بدنا - صدقت و نفذ نكاحها (و لا يتوقف
على اجازة الولى) و الا فلا. والمراهق ابن اثنى عشرة سنة، والمراة
بنت تسع الى خمس عشرة فيها). و لو رد المكلف او المكلفة او ولى
غير المكلف او المكلفة النكاح الموقوف على الاجازة (اذا بلغه) بطل ثم
لو اجازته لا يصح الا بعقد جديد (لان الباطل لا تلحقه الاجازة كما
مر و لذا استحسنا تجديد النكاح عند الزفاف لان الغالب اظهار النفرة
فجاءة السماع كما استحسنا العقد مرتين اذا زوج غير الاب والجد
الصغيرة: مرة بمهر مسمى، و مرة بغير مهر لانه ان كان فى التسمية
نقصان لم يصح النكاح الاول و يصح الثانى بمهر المثل).

و نفذ (من غير توقف على اجازة الولى) نكاح المكلف (و لو سفيها
غير رشيد فى ماله او فى مرض الموت) من شاء مطلقا (سواء كان له ولى
عصبة او لا وسواء رضى به الولى قبل العقد او بعده او لم يرض اصلا و

سواء كانت اعلى منه في الشرف او ادنى، فانه لا (ولاية لاحد في نكاحه فله ان يتزوج بنفسه من شاء) وكذا نكاح المكلفة (و لو بكرا) اذا كان بكفو و مهر مثل (و ان كره بلا اذن وليها) او لم يكن لها ولي عصبية (بنفسه او كان و فقد فيه شرط الولاية كالصبي والمجنون و كالكافر و هي مسلمة فان نكاحها في الصورتين صحيح نافذ و لو بغير كفو و نقصان مهر لان الكفائة والمهر عند عدم العصبية خالص حقها و قد اسقطته بنفسها بخلاف تزوج الصبي والصبيبة المميزين فانه موقوف على اجازة الولى الاقرب مطلقا و لو من كفو و مهر مثل). و ان كان (لها ولي عصبية) و زوجت نفسها بغير كفو (و لو باكثر من مهر المثل) لا يصح اصلا (لا ينعقد نكاحها و لو موقوفا على اجازة الولى) الا باذنه صريحا (او اذن واحد ممن في درجته) قبل العقد (فلا يحل الاستمتاع فيه و لا يتوارثان و لا يقع طلاقه عليها اذا نكحت قبل اذنه) و لو اجازه بعده (ما لم يحدد العقد باذنه لما مر ان الباطل لا يلحقه الاجازة) على المختار (للفتوى و هو رواية الحسن عن الامام) و ظاهر الرواية ان نكاحها مطلقا (و لو بغير كفو سواء رضى الولى قبل العقد او بعده او لم يرض اصلا كنكاح المكلف) نافذ (فيحل الاستمتاع و يتوارثان و يقع طلاقه عليها) و لكنه غير لازم على الولى اذا كان بغير كفو فله الاعتراض و طلب التفريق من القاضى ما لم تلد او يظهر حملها ان لم يرض به قبل العقد او بعده صريحا او دلالة (كجهيزتها و قبض مهرها منه او طلبه او مطالبته بالنفقة بخلاف سكوته عن طلب التفريق فانه ليس برضى ما لم تلد او يظهر حملها) و افتى كثير من المشايخ بهذه الرواية^١ فقد اختلف التصحيح و رجح الاولى اصحاب المتون. فاذا طلب من القاضى ان يفسخ النكاح و يفرق بينهما احضر الزوج و

(١) و هى الاوفق بزمار الحرية و عاينها اقتصر فى بعض رسائل النكاح التركية لكن رواية الحسن مع كونها هى المختارة للفتوى هى احوط بل الاحوط ان يأمر.

فسخه بحضرته بعد ما اقام الولي البينة عليه بعدم كفايته لها في امر كذا من الامور المتقدمة، فان ادعى الزوج رضى الولي قبله او بعده و اقام البينة عليه او نكل الولي عن اليمين بطل حقه).

و ان بكفو مع نقصان فاحش في المهر نفذ (نكاحها بلا خلاف) و له ان يطالب زوجها باتمام مهر مثلها (ان لم يرض به) او تفريق القاضى بينهما ان لم يتم (دفعاً للعار اللاحق بالولى بسببه. و لو مات احدهما قبل التفريق فليس للولى المطالبة بالاتمام (و تفريق القاضى لعدم الكفاية او نقصان المهر فسخ لا طلاق فلا شئ لها من المهر ان كان قبل الدخول والحلوة بها و الا فلها المسمى، و لو طلقها قبل التفريق و قبل الدخول والحلوة فنصف المسمى). و ليس اغير العصبية بنفسه (و لو اما) من الاولياء حق الاعتراض (لفسخ النكاح او اكمال مثل المهر اذا تزوجت بنقصان المهر، او بغير الكفو على رواية صحة النكاح)، و لكل واحد من العصبات (و لو غير محرم لها كابن عمها) حقه ما لم يرض واحد منهم، فاذا رضى احدهم فليس له و لمن في درجته (و لا لمن دونه فيها) الاعتراض. و تصديقه بانه كفو لا يسقط حق الباقيين (حتى لو اثبت آخر منهم انه غير كفو فله المطالبة بالتفريق). و لو زوج الولي مكلفة برضاها و لم يعلم (عند العقد) عدم كفاية زوجها لها ثم علم فليس له خيار فسخ النكاح و لا لها الا اذا اشترط الكفاية على الزوج او اخبر انه كفو فاذا هو غير كفو (فلها و لوليها حينئذ الخيار فلكل منهما الفسخ رضى الآخر او لا). و لو نكحت (رجلا) بنفسها و لم تعلم حاله فظهر غير كفو فلا خيار لها بل هو للولى. و لو عمرها بانتسابه نسباً غير نسبه الحقيقي ثم ظهر دونه و هو ليس بكفو فسخ النكاح بغير اذنها و اياها في النكاح بكفو ايضا قبل العقد ليكرن صحته بجما عليها و التطيب قلب الولي فان اى ان يأذن اذن القاضى بالعقد و امرهم ان ياتمسوا رضى الولي قبل الدخول بها ليحل الوطاء عند محمد ايضا القائل بانعاده موقوفاً على رضاه قبل العقد او بعده و لو بكفو. لا مقة.

فلها و لوليها الخيار، و ان كان كفوا فالحيار لها دون الولي (و ان كان ما ظهر فوق ما اخبر فلا خيار لواحد منهما)، و بلا تغير لزوم النكاح.

و يجوز للمكلف والمكلفة ان يوكلأ (شفاها و بالكتابة) من شأ من العقلاء (الذكور والانات و لو غير بالغ) بالنكاح و لا يشترط الاشهاد عليه للصحة (بل خشية الجحود). و يكفي شاهدان (فقط) على وكائته و وكالتها و على العقد. و لا يجوز كون الواحد عاقدا و شاهدا (فلا بد لصحة العقد من شاهدين سوى العاقلين) الا اذا كان وكيلا و حضر الموكل العقد (فلو زوج الاب - او وكيل آخر - مكلفة باذنها بمحضر رجل واحد او امرأتين و حضرت صح، و كذا لو امر الاب - مثلا - رجلا ان يزوج صغيرته او المجنونة فزوجها عند رجل واحد او امرأتين والاب حاضر صح فان الامر متى حضر جعل مباشرا). و يجوز للولي ان يوكل بنكاح من له الولاية عليهم (من غير المكلفين). و لا يجوز للوكيل (بالتزويج او الوكالة به) ان يوكل غيره بلا اذن موكله (المكلف او ولي غير المكلف). و يشترط للزوم عقد الوكيل على الموكل (او الموكلة) موافقته لما امره، فان خالف في المرأة (او الزوج) او قدر المهر لا ينفذ (عقده بل يتوقف على اجازة الموكل لانه فضولي في ذلك فلو زوجه بأكثر مما عينه لا يسقط خياره بدخوله بها غير عالم بالزيادة التي زادها في المهر فلو رده - بعد الدخول - فلها الاقل مما سماه الوكيل و من مهر المثل، و ليس للوكيل ان يلزمه بالنكاح و ان عسر الزيادة من ماله الا برضاه). و لو امره ان يزوجه (و لم يعين المرأة و لم يفوض له الامر بان يقول كل من شئت و نحوه و الا نفذ) فزوجه بنته او موليته الغير المكلفة (او زوجته الوكيلة نفسها) لم ينفذ (بخلاف ما لو زوجه اخته الكبيرة)، و ان زوجه اجنبية (غير موليته) و لو بها عيب (كالشلاء والعمياء والمجنونة والصغيرة التي لا تجامع) نفذ (النكاح

خلافاً لهما) ولو امرأتين في عقدين نفذ نكاح الأولى و توقف نكاح الثانية، و ان في عقد واحد توقفاً (و لم ينفذ نكاح واحدة منهما بلا اجازته، و له ان يجيزها او احداها). و لو عين امرأة فزوجها منه مع اخرى (و لو في عقدة) نفذ نكاح المعينة و توقف نكاح الأخرى على الاجازة. و لو امرت ان يزوجهها (و لم تعين الرجل والمهر و لم تفوض له الأمر) فزوجها من نفسه او ابيه توقف، و لو من اجنبي له فان كان كفوا و لو به عيب (سوى الجنون على ما مر من عدم كفاية المجنون للعاقلة على الراجح كالأعمى والمقعد والصبي والعنيد و ان كان لها ان يطلب التفريق عن العنيد على الوجه الآتي في بابها) والمهر مهر المثل لزم، و ان كفوا والمهر اقل (بغبن فاحش) توقف على اجازتها و اجازة وليها (ان لم يتم الزوج مهر مثلها)، و ان كان غير كفوا لم يصح اصلاً (الا باذن الولي قبل العقد كما لو تزوجت بنفسها من غير كفوا). و لو عينت رجلاً و قدر المهر فزوجها منه بما عينت من المهر (لزم النكاح بالنسبة اليها و) لا يلزم على الولي الا اذا كان كفوا والمهر مهر المثل (فان لم يكن كفوا لم يصح اصلاً كما مر الا على غير المختار، و ان كان كفوا والمهر اقل منه فله الاعتراض. و لو زوجها باقل مما عينته توقف فان دخل بها ثم علمت و لم يتم الزوج فردت فلها مهر المثل و عليها العدة بلا نفقة لعدم النفقة في عدة نكاح فاسد و موقوف كما سيجيء في بابها)، و لا يطالب وكيل الزوجة بتسليمها الى الزوج و لا بمهرها الا اذا ضمنه اليها (فلها حينئذ ان تطالب ايا شاء من الزوج والضامن فاذا ادى الضامن لا يرجع به على الزوج - جبراً - الا اذا ضمن بامرهم) و لا الاب بمهر ابنته الصغیر الفقير (و لا الكبير بالأولى) الا اذا ضمنه (كنفقة زوجته) و اذا ادى عنه لا يرجع به عليه (بخلاف سائر الأولياء) الا اذا شهد على الرجوع عند الاداء او الضمان.

و لا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج (و يجبر الزوج على ايفاء معجل مهرها ان طلبه الاب). و للزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت الرجل (اطاقت وطئه) فان انكر الاب يريها القاضي النساء (و لا يعتبر السن). و كذا البالغة اذا كانت لا تحمله لهزالها و ضعفها لا يؤمر الاب بدفعها. و لو اقر وكيل رجل او امرأة او ولي غير المكلف منهما بالنكاح لم ينفذ الا بالينة او تصديق الموكل او غير المكلف بعد البلوغ او الافاقة (هذه المسئلة مستثناة من قاعدة من ملك انشا شئ ملك الاقرار به).

وتوقف تزويج فضولين او فضولى مع غيره (من الاصيل او الولي او الوكيل فان اجاز (قولا او فعلا) من له الاجازة (من الاصيل المكلف او ولي غيره او وكيل احدها) قبل الرد نفذ والابطل و ان اجاز بعده (كما مر في صدر الكتاب)، و نفذ تزويج واحد ليس فضوليا و لو من جانب (واحد، كائن امرته مكلفة ان يزوجه من نفسه فقال بمحضر الشهود: زوجت فلانة الموكلة من نفسى، و كذا لو امرها فزوجت نفسها منه). و لا ينعقد اصلا تزويج واحد اذا كان فضوليا من الجانبين او من واحد (و منه ان يزوج وحده بنت عمه المكلفة من نفسه او من صغيره بلا اذن منها و ان اجازته بعده او الصغيرة و لهما ولي اقرب منه فانه فضولى من جانبها في الصورتين) و ان اجازه الغائب (اذا بلغه خبر النكاح ما لم يقبل عنه آخر في المجلس و لو فضوليا فيتوقف، فان كل عقد صدر من فضولى و له محيز - قابل - عند العقد ينعقد موقوفا، و كل عقد ايس له قابل يقبل الايجاب وقت

(١) و فى ذلك خمس صور: كونه وليا من الجانبين، او وكلا منهما - و لا يتصور كونه اصيلا منهما - او اصيلا و وليا، او اصيلا و وكلا، او وليا و وكلا. والامثلة ظاهرة.

العقد يقع باطلا). ولا يملك الفضولي فسخ النكاح (الذي عقده مع غيره) قبل الاجازة ولا يبطل بموته قبلها (حتى لو زوج مع غيره رجلا بلا اذنه ثم قال قبل اجازة الرجل ورده: فسخت، او مات لا يفسخ حتى او اجاز بعده صح.

٥

المهر

هو المال الذي يجب على الزوج في عقد النكاح (او شبهته) في مقابلة البضع (الجماع) سمي اولاً (فهو قسمان: مسمى و هو ما سمي عند العقد تسمية صحيحة، و مهر المثل و هو ما يلزم عند عدمها. و اما المفروض بعد العقد بالتراضي او فرض القاضي فحكمه حكم المسمى ان تأكد بالدخول او الموت، و الا فحكم مهر المثل كما سيأتى. والمسمى قسمان ايضاً: معجل و هو ما اشترط او عرف ادائه من المسمى حالاً كلاً كان او بعضاً كنصفه او ثلثه، و مؤجل و هو ما اشترط او عرف ادائه منه آجلاً - كلاً او بعضاً - لان المعروف كالمشروط (١). و اقله عشرة دراهم فضة (و لو غير

(١) اعلم ان العادة الجارية عندهم ان المرأة لا تسلم نفسها الى زوجها الا بعد ان تأخذ شيئاً من المهر من ثلثه او نصفه او غير ذلك على حسب تراضيها او عادة بلديتها و لهذا لا تقبل دعواها عليه او دعوى ورثتها بعدم قبضها شيئاً منه بعد ما سلمت نفسها اليه لان العادة تكذبها. و اما في بلادنا فالعادة ان المتزوج او اباه يرسل الى محطوبته عند الخطبة خاتماً و دنانير تزين بها او يسلمها المتزوج بنفسه فان رضيت بتزوجها منه قبضت ذلك و عرضته شيئاً من جهازها للاستيثاق على النكاح الموعود ثم اذا رقت الى بيته عقدوا النكاح فيه و سألتها امه او غيرها من النساء عند ما ارادوا عقد النكاح: بكم تنكح فالتذر الذي عينته من النقود بمشيئها من غير معارضة الزوج و غيره في ذلك يعقدون النكاح به من غير تعيين المعجل والمؤجل منه بل يؤجل عرفاً كل المسمى عند العقد الى الموت او الطلاق، و تشتط بعضهن على المتزوج الخاطب قبل الزفاف اليه سوى ما اخذت منه من الخاتم والدنانير انما لا ترضى ان تزوج منه الا بكذا و كذا من الحلوى و كذا و كذا من كسوة الديباج و نحو ذلك

مضروبة ١) و لو عرضا (او دينا عليها او على غيرها - فتطالب اباشات من الزوج والمديون - او منفعة كسكنى داره و زراعة ارضه مدة معينة) قيمته ذلك (يوم العقد و ان صارت ثمانية مثلاً يوم القبض). فلو سـمى (الزوج او وكيله او وليه ان كان غير مكلف) عشرة او ما دونها لزم تمام العشرة، و ان اكثر فذاك، و ان لم يسم شيئاً او نفاه رأساً (و لو بطريق الشغار و هو ان يزوج بنته من رجل على ان يزوجه بنته او اخته مثلاً معاوضة بالعقدين) لزم مهر مثلها (اى من تساويها سنا - صفرا او كبرا - و جمالا و عقلا و ديانة - اصل جمال و عقل و ديانة لا زيادتها - و عصرا و بلدا و بكاره و ثبوت و عدم ولد) من قبيلة ابيها كاختها و بنت عمها (الا اذا فرض لها بعد العقد - الحالى عن المهر - بالتراضى او فرض القاضى على مرافعتها فيلزم المفروض ان تأكد بالدخول او موت احدهما والمتعة ان طلقها قبله و لو حكما من كل فرقه جاءت من قبله. و ان لم توجد مثلها من قبيلة ابيها فمن قبيلة اخرى تماثلها فى الرفعة والضعف، فان لم توجد مثلها - من احدى القبيلتين - فى جميع الاوصاف المذكورة ففيها توجد. و يشترط فى ثبوت مهر المثل الشهادة - على المماثلة بينهما و ان مهر الاولى كان كذا ان انكر الزوج - فان لم توجد و يتراضيان عليه و تزف اليه و تنكح على الوجه المتقدم فما اخذته من الخاتم والدانير و ما اشترطت عليه معجلا من الحلى والكسوة قبل الزفاف هو المعجل فى دياربام، و بعضهن تزف اليه من غير قبض شيء منه و لا اشتراطه عليه بل تنكح بلا معجل اصلاً ثم ان شاء بهديها من الحلى اذا دخل بها. لنا مقه.

١) اذا سعى شيئاً من جنس النضة درهم او غيرها فلا شك ان المعتبر وزنه، و اما اذا سعى شيئاً من غير نضة فينبغى ان يعتبر قيمة عشرة دراهم. فضه مضروبة اى مسكوكة كما اعتبر و اذ لك فى نصاب زكاة العروض. ثم قيمة العشرة المضربة فى دياربام اربع قرانين و خمسة و ستون هلراً و سدس هلراً لان كل قرونة درهمان و زيادة قليلة فلو سعى اربع قرانين او شيئاً قيمته ذلك يلزم زيادة خمسة و ستين هلراً و سدسه لحق الشرع. لنا مقه.

البينة فالقول له مع اليمين) وكذا (يلزم مهر المثل ان لم يفرض بعد العقد) اذا لم تصح التسمية (اعدم كون المسمى ما لا متقوما، وكذا اذا لم يصح العقد وقد وطئها كما مر في حكم النكاح او كان موقوفا فوطئها قبل الاجازة ثم رد او وطئ بشبهة كمن زفت اليه و قلن هي زوجتك او نكح زوجة الغير او معتدته غير عالم به او وطئ معتدته في عدة بائن كما سبق جميع ذلك) بان سمي حراما كالتحرر وهو مسلم (و لو هي كتابية)، او حلالا و اشار الى الحرام (كهذا الدن من الخل فاذا هو خمر) بخلاف العكس (كهذا الدن من التحرر فاذا هو خل فانه تصح التسمية و يلزم المسمى المشار اليه، و لو سمي حلالين فاذا احدهما حرام فلها الحلال ان ساوى عشرة و الاكملت العشرة)، او ما هو معدوم في الحال كما يثمر نخيله او يخرج ارضه العام، او ما ليس بمال اصلا كالبيعة او في الحال كما في بطون غنمه، او مجهول الجنس (اي النوع) كدار او ثوب او حيوان (غير معين، و لو سمي معلوم الجنس دون الوصف صح التسمية كفرس او ثوب من قطن غير معين و ينخير الزوج بين دفع الوسط من جنسه او قيمته و لا خيار لها في ذلك، و اما المعين كهذا الفرس او هذا الثوب فهو لها ان كان مملوكا له و الا فلها ان تطالبه بشرائه فان عجز لزم قيمته)، او اختلفا في اصل التسمية (بان يدعى احدهما تسمية قدر معلوم عند العقد و ينكر الآخر رأسا و لا بيينة لمدعيها، فيحلف منكر التسمية فان نكل عن اليمين ثبتت و ان حلف لزم مهر المثل لكن لا يزداد على ما ادعته - لو هي المدعية - و لا ينقص عما ادعا - لو هو المدعي^١، و سيأتي ان كل ما يلزم فيه مهر المثل يلزم المتعة اذا طلقها قبل الدخول والخلوة)، و ان اختلفا في قدر المسمى (و لا بيينة لواحد منهما) فالقول لمن شهد له مهر مثلها مع اليمين (فان كان مهر

(١) والحاصل لزم لافل من مهر المثل و مما دته او الاكثر من مهر المثل و عما ادعاه. لنا مقه.

مثلها كما قال او اقل منه فالقول له مع اليمين، او كما قالت او أكثر
 فلها) و ان خائف قولهما (بان كان أكثر مما قال و اقل مما قالت) لزم
 مهر المثل بعد التحالف. و ايها نكل عن اليمين لزمه ما قاله الآخر،
 او برهن قبل (سواء شهد له مهر المثل او لا)، و لو برهننا معا (في
 صورة ما) ففي كل ما كان القول لصاحبه فينبته اولى. هذا (ما ذكر
 من الاحكام عند اختلافهما في اصل التسمية او قدر المسمى) في حياتهما
 او موت احدهما (و وقع الاختلاف بين ورثته و بين الحى منهما في الاصل
 او القدر)، و كذا لو اختلف ورثتهما في الاصل، و لو في القدر فالقول
 لورثة الزوج و لزمهم ما اعترفوا به (من القدر) و لو ما لا يتزوج
 مثلها به، و لو اختلفا في جنسه (كقفيز من بر او شعير، او الفرس
 او البقر) او صفته (كالردائة والجودة) فكالاختلاف في الاصل ان كان
 المسمى عينا (كهذا الفرس و هذا البقر مثلا)، و ان دينا (هو ما ثبت
 في الذمة غير معين كالثقود والمكيل والموزون والمذروع والمعدود).
 فالقول له.

و لو سمي لها اقل من مهر مثلها (بلا ترديد) و اشترط في
 مقابلة نقصه ما هو منفعة لها (و كانت مباحة و الا بطل الشرط و
 لزم المسمى فقط) اولدى رحم محرم منها كأن لا يتزوج عليها او يقرض
 ابها (كذا و كذا او لا يخرجها من البلد او يطلق ضرثها او
 يهدى لها او لاختها هدية او يزوجه بنته) فان و في بالشرط فلها
 المسمى فقط، و الا فعليه تكميل مهر المثل (لكن لو طلقها قبل الدخول
 والحلوة ينصف المسمى فقط). و كذا لو سمي أكثر منه (بلا ترديد
 ايضا) و اشترط في مقابلة الزيادة وصفا مرغوبا ككونها بكر او جميلة
 (و كذا خروجها معه الى مدة السفر) فان وجدها كما اشترط فلها
 كل المسمى و الا فمهر المثل (فقط). و اذا لم يقابل الوصف المشروط

يشئ من المهر (بل اشترطه فقط كما لو تزوج امرأة بشرط كونها بكرا او جميلة او بريئة من العيوب) فوجدها (كذلك او) بخلافه قلها تمام المسمى (ان سمي ولا ينقص شئ منه اثيوبتها مثلاً، وكذا الحكم اذا اشترطت هي في الزوج فيلزم المسمى فقط ان سمي و الا فمهر المثل كما لو لم يشترط شئ*). و ان ردد فيه بين القلة (على تقدير) والكثرة (على تقدير آخر كأن يتزوجها على الفين ان بكرا - او ان هو اعزب - على الف ان ثيبا - او متزوجا) ان وجد شرط الاقل لزم الاقل، و الا فمهر المثل (لا يزداد على الاكثر ولا ينقص عن الاقل) لا الاكثر (خلافا لهما و اختاره بعضهم) الا في التزديد للجمال والقبح (فانه يصح الشرطان معا حينئذ بالاتفاق فان وجد شرط الاكثر بان كانت جميلة فهو لها). و لو تردد فيه بين شئين متفاوتي القيمة (كهذا الثوب او هذا، او هذا الثوب و هذا الفرس) بلا شرط خيار له او لهما حكم مهر المثل (فان كان مهر مثلها مثل الاعلى منهما او فوقه قلها الاعلى، و ان مثل الادنى او دونه فالادنى) و ان كان بينهما قلها مهر المثل (و ان طلقها قبل الدخول يحكم متعة المثل). و لو تواضع المتزوجان في السر على مهر ثم تعاقدوا في العلانية بأكثر (سمعة) او تعاقدوا في السر (مرة بمهر) والعلانية (مرة اخرى بأكثر) فالمهر مهر العلانية الا ان يتفقا او اشهد الزوج ان المهر مهر السر والعلانية هزل و سمعة (فالمهر حينئذ مهر السر). و لو تعاقدوا في السر بمهر و اعلنا أكثر منه فالمهر ما اسراه.

و يلزم كل المهر (اللازم من المسمى او مهر المثل) اذا تأكد (فان المهر و ان وجب بنفس العقد الصحيح لكن يحتمل سقوطه بالكلية و ذلك بكل فرقة جاءت من قبلها قبل الدخول والخلوة كردهاء او تنصفه بكل فرقة جاءت من قبله قبلهما كالطلاق والردة ما لم يتأكد انزوم كله) باحد ثلاثة: بالوطء (و لو في نكاح فاسد لفقد شرط في العقد او عروض

مفسد كالردة و حرمة المصاهرة العارضتين بعد العقد؛ او موقوف قبل
الاجازة ثم زد او بشبهة كوط^١ معتدته من بائن بلا تجديد عقد - و لو
من ثلاث ظانا حله - و غير ذلك مما اسلفنا)، و بمجرد الحلوة الصحيحة
فى النكاح الصحيح، و موت احدها (و لو قبلهما فى النكاح الصحيح فان
الموت فيه كالوط^٢ فى حق المهر والعدة فقط) فلا يستقط منه شئ بعده
(بعد ما تأكد و تقرر باحدها) و لو مكرها على اوط^٣ او الحلوة) الا
اذا ابرأته عنه و لو جاءت الفرقة من قبلها بعد تأكده بنحو خيار
البلوغ اولردة او فعلها ما يوجب حرمة المصاهرة باحد اصوله او فروعه
(واما اذا جاءت الفرقة منها قبل تأكده فلا شئ لها من نصف المهر
او المتعة بل يسقط كما سيذكر فان كانت قبضت منه شيأ ردتة). و لو
ادعت الدخول و انكره فالقول لها (فى النكاح الصحيح لانكارها سقوط
نصف المهر و قيل له كما فى الفاسد لانه منكر). و اذا لم يتأكد
بواحد منها (بل طلقها قبلهما و لو حكما و هو كل فرقة جاءت من
قبله - قبلهما - و لو كانت فسخا كالفرقة بردتة و فعله باحد اصولها
او فروعها ما يوجب حرمة المصاهرة) لزم نصف المسمى عند العقد فى
كل ما صحت التسميت فيه (و لزم المسمى مما مر)، والمتعة (بدل نصف
المهر) فى كل ما (لم يسم فيه المهر تسمية صحيحة ١) و لزم مهر المثل (فانه
لا يتنصف كالمفروض بعد العقد كما مر و كالأزائد على المسمى بعده
فان لها نصف الاصل كما سيذكر) او قيمتها. و هى ما تكسب المرأة
و تستتر به عند خروجها من الملابس بحسب عرف كل بلدة (فهى مختلفة
بحسب البلدان). و يعتبر فيها حال الزوجين (غنى و فقرا فان كانا
غنيين فلها الاعلى من الثياب، او فقيرين فالادنى او مختلفين فالوسط
كالنفقة و به يفتى كما فى الدر المختار و ان صحح فى الملتقى اعتبار حال الزوج

١ بان ملى او سكت عنه او سى تسمية فاسدة

فقط فيها). و ادناها (بحسب العدد في عرفهم) درع (ما تلبسه المرأة فوق القميص او نفس القميص على الاختلاف) و خمار و ملحفة لا تنقص (بحسب القيمة) عن خمسة دراهم (و لو فقيرين) و لا تزداد على نصف مهر مثلها (و لو غنيين فان زادت عليها لا تجب الزيادة على الزوج. اقول ادنى المتعة يجاوز غالبا تمام المهر في ديارنا لان المهور عندنا رخيصة غالبا والكسوة غالية فلا يلزم المتعة في ديارنا غالبا بل نصف مهر المثل). و تستحب لمن طلقت بعد الدخول بها (سوى مهرها - لا للمتوفى عنها زوجها). و لا يلزم شئ (من المهر والعدة) في نكاح فاسد و موقوف لم يجز اذا فرقت قبل الوطء و ان خلا بها (و لو مع الدواعي) او مات احدها، فان وطئها (في القبل او فض بكاره بكر) و اقربه لزم مهر المثل و لا يزداد على المسمى (و عليها حينئذ عدة الطلاق من حين التفريق و يثبت النسب منه ان ولدت. و مهر الموطوءة بشبهة لها لا لزوجهما لو متزوجة). و اذا ارتد احد الزوجين فان (كانت الردة منها او منه) بعد الدخول او الخلوة فلها تمام المهر (و نفقة العدة ان لم تزوجا بعد التوبة)، و ان قبلهما فان كانت الردة منه فلها نصف المسمى (او المتعة) و ان منها فلا شئ لها (كما ذكر، و لو ارتدا فان معاً او لم يعلم الاول ثم اسلم احدهما قبل الآخر فالتأخر منهما اسلاما كالمرتدا ابتداء فان كان المتأخر هو الزوج فلها نصف المسمى - قبل الدخول والخلوة - و الا فلا شئ لها للحي الفرقه منها بتأخرها اسلاما و عدم تأكد مهرها). و من جدد العقد بمهر للاحتياط (لاحتتمال فساد النكاح بخواردة منهما او من احدهما) لا يلزمه الزيادة على اولال. والوطء في دار الاسلام (اذ لا حد في دار الحرب) لا يخلو عن حد او مهر الا اذا تزوج المراهق بالغة بلا اذن وليه و دخل بها فرده الولي او زنى

ببأفة دعتة الى نفسها (و لو مكرهة فعليه المهر). و لو زنى بصبية او ازال (احد و لو اثى) بكارتها بمصا فعليه المهر.

و للولى فى المال - و هو الاب ثم وصيه ثم اب الاب ثم وصيه ثم القاضى ثم وصيه - قبض مهر غير المكلفة و يبرأ به الزوج (فلا تطالبه بعد البلوغ او الافاقه بل القابض منه، و لا يضمن بهلاكه فى يده بلا تعديه فلو قبضت الام مثلا مهر بنتها غير المكلفة و هى ليست بوصيتها فلها ان تطالب زوجها به بعد البلوغ او الافاقه و هو يرجع على الام، و ان كانت وصيتها و قبضته فلها ان تطالب الام دون الزوج، و كالام الاخ و ساء الاولياء غير من ذكر)، و له قبض مهر البكر المكلفة ما لم تنه عنه و ليس لاحد قبض مهر الثيب المكلفة الا بتوكيل منها. و المهر ملك الزوجة تتصرف فيه كيف شئت (من بيع و اجارة و اعارة و هبة ممن شئت كسائر اموالها) بلا اذن زوجها و غيره لو رشيدة (تحسن التصرف فى مالها و الا توقف تصرفاتها فى مالها على اذن وليها فى المال. و اذا ماتت قبل ان تستوفى جميع مهرها فلو رثتها مطالبة زوجها او ورثته بما بقى من مهرها و كذا ما وجد من جهازها و حلها و كسوتها مما تبرعه الزوج اليها او اعطاها من نفقة الكسوة و كذا سائر اموالها بعد اسقاط نصيب الزوج - من نصف او ربع - من ارثه منها ان ماتت عنه و الا فيكون جميع مالها لباقي ورثتها). و يجوز تعجيل كل المهر و بعضه و تأجيله (على حسب اتفاقهما فان لم يكن اتفاق يتبع عرف البلد الذى وقع فيه العقد) و لو الى غاية غير معلومة (كالموت او الطلاق او الميسرة) و يتمجل بالموت و الطلاق (ايضا ان لم يكن مؤجلا الى مدة معلومة) و لو رجعا (و لا يتاجل بمراجعتها بعده). و يستحب دفع المعجل قبل الدخول بها (كما دفع على رضى الله عنه درعه قبله بامر ع م).

و له (و لابييه و جده) الزيادة بعد العقد على المسمى و لزمت ان

تاكيد المهر بشرط قبولها (او قبول ولي غير المكلفة) في المجلس و معرفة قدر الزيادة، و ان ادعى الهزل لم يصدق الا ان يشهد عليه، و تسقط بالطلاق قبل الدخول والحلوة ولها نصف اصله. و اما (ان كانت مكلفة رشيدة) الحط والبراء عن كله (و ان سكت و يرتد بالرد) و ان لم يرض وليها. و ليس لابي غير المكلفة حط، و لو مكلفة توقف على اجازتها. و لو وهبته بشرط (كأن لا يتزوج عليها) ان وجد صحت الهبة والاعاد المهر كما كان. و لو خوفها بضرب حتى و- هبته لم يصح لو قادرا عليه، و لو اختلفا فالقول لمدعى الاكراه. و لو قبضت المهر (كله او أكثر من نصفه) و هو نقود او مكيل (كالبر) او موزون (كالسمن) فوهبته ثم طلقها (و لو حكما) قبل الدخول والحلوة (و لو بعد احدهما فلا رجوع) له ان يرجع عليها بنصفه (او بما قبضت أكثر من نصفه)، و لو لم تقبضه (او قبضت نصفه او اقل) او كان مما يتعين بالتعيين (كالثوب والبيت والفرس قبضته او لا) فوهبته (الكل او ما بقى عليه) ثم طلقها قبلهما فلا رجوع عليها.

و لو بعث الى منكوحته شيأ (من النقود او العروض او مما يؤكل قبل الزفاف او بعده) و لم يذكر (وقت بعثه) انه من المهر او غيره ثم اختلفا فقالت: هو هدية، و قال: هو من المهر (او من نفقة الكسوة او عارية) فالقول له مع يمينه فيما لم يحجر عرف اهل البلد بارساله هدية للمرأة و في غير المهيأ للاكل (كاللحم المشوى، فان حلف والمبعوث قائم فهي بالخيار ان شئت ابقته محسوبا من مهرها و ان شئت ردتها - ان لم يكن من جنس مهرها - و رجعت عليه بالمهر، و ان هلك او استهلك تحتسب قيمته من المهر فان بقى لاحدهما بعد ذلك شيأ يرجع به على الآخر)، و لو عوضته (هي او ابوها) ثم قال انه عارية فلها ان تسترد العوض.

و لو بعث الى مخطوبته هدايا او مهرا (او بعضه) و عوضته ثم لم تتزوجا فما بعته للمهر (باتفاقهما او كان القول له فيه و هو قائم او هالك) فله ان يسترده (او بدله)، و ما بعته هدية و هو قائم فكذاك، و اما الهالك والمستهلك فلا، و كذا حكم ما عوضته. و لو ابى ابوها (او غيره من اهلها) ان يزوجها، او يسلمها بعد التزويج الا باخذ شيء منه فاعطاه فله ان يسترده لانه رشوة).

و لا يجب على الاب تجهيز بنته (من ماله و لا من مالها لانه غير مقصود في النكاح) و اذا تبرع (مصرحا بالتبرع عند الاشتراء او التسليم) و تجهزها من ماله (بجهاز) و سلمه اليها فليس له (و لا لورثته بعد موته) استرداد شيء منها (الا برضاها) ان سلم في صحته (فتملكه بالقبض ان كانت كبيرة) او اشتراه لها (في صحته) و هي صغيرة (او مجنونة و ان لم يسلمه لانها ملكته بمجرد الشراء لان الاب ولى في مال غير المكلفة فيده قائمة مقام يدها)، و ان (سلمه الى الكبيرة او اشتراه للصغيرة) في مرض موته لا تملكه الا باجازه الورثة (و ان لم يسلمه الى الكبيرة اصلا فلا حق لها فيه). و لو تجهزها و سلمها الى زوجها بجهاز ثم ادعى هو او ورثته انه (كله او بعضه) عارية و ادعت هي او زوجها (بعد موتها ليرث منه) انه تملك لها و لا بينة (له او لورثته على الاعارة و لا لها او لزوجها على التملك، و اما ان اشهد عند التسليم انه انما يسلمه اليها عارية استرده و هذا هو الحيلة في الاسترداد منها و كذا في استرداد الزوج ما سلمه اليها من الحلى والثياب) ان غلب عرف البلد ان الاب يدفع مثل هذا جهازا (لا عارية) فالقول لها و لزوجها، و ان كان العرف مشتركا بين ذلك (بان يكثر كل من اعارة مثله و تملكه) او كان الجهاز اكثر مما يجيز به مثلها فالقول للاب (بيمينه) او لورثته (في الجميع ان لم يمكن التمييز فيما يجيز به مثلها، و الا فالقول له - اولهم - في ذلك فقط). والام في ذلك

(فيما تدعيه) كالأب. و لو وضعت الأم في تجهيزها لا بنتها شيئا من امتعة الأب بعلمه و كان ساكتا و زفت الى الزوج فليس له ان يسترد ذلك من ابنته. و اذا جهزها من مهرها و قد بقي عنده شيء منه (فاضلا عن تجهيزها) فلها مطالبة به. والجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شيء منه (و لو جهزت بمهرها لان المهر ملكها حتى لو بالغ الزوج في المهر رغبة في كثرة الجهاز و زفت اليه بجهاز قليل او بلا جهاز اصلا فليس له مطالبتها او مطالبة ابيا بشيء منه؛ ذكره في الاحوال الشخصية في مادة ١١٢، و قال بعضهم اذا زفت بلا جهاز اصلا فله مطالبتها ان كانت رشيدة او مطالبة ابيا ان كانت غير رشيدة بما بعث من النقود، و ان كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث الا اذا سكت بعد الزفاف زمانا يدل على رضاه) فليس له ان يجبرها على فرش امتعتها في بيته له و لا ضيافه و لا على اهداء شيء منه له او غيره (من اهله و جيرانه، و لا على ان تلبس من ثيابها بل يجب عليه قيصها كغيره من كسوتها كما سيأتي في نفقة الكسوة) و لا ينتفع بشيء منه الا برضاها، و لو اغتصب شيئا منه (اخذه قهرا و استعمله) حال قيام الزوجية او بعدها فلها مطالبة به او بقيمته ان هلك او استهلك عنده (لان يد الغاصب يد ضمان).

و اذا اختلف الزوجان (حال قيام النكاح او بعد الطلاق) في متاع موضوع في البيت الذي يسكنان فيه (ملكا له اولها او لغيرهما) فما يصلح للنساء عادة فهو لها (القول لها فيه بيمينها) الا ان يقيم الزوج البيعة (على انه له)، و ما يصلح للرجال او يكون صالحا لهما فهو للزوج ما لم تقم المرأة البيعة، و اذا مات احدهما (و وقع النزاع فيه بين الحي و ورثة الميت منهما و لا بيعة لواحد منهما) فالمشكل (الذي يصلح للرجل والمرأة يكون) للحي منهما (و ما يصلح للرجل وحده حكم له به او لورثته، و ما يصلح للمرأة فقط حكم لها به او لورثتها كما في حيال حياتهما).

و اذا وهب احد الزوجين (بعد الزفاف او قبله) هبة الاخر فلا رجوع
(له فيها و لو وقعت الفارقة بينهما بعد الهبة).

٦

الخلوة

والخلوة الصحيحة (في النكاح الصحيح، فان الخلوة في الفاسد لا تكون
الا فاسدة لحرمة الوطء فيه فكانت كالخلوة مع الحائض في النكاح الصحيح
او الخلوة في عدة البائن^(١) التي تقوم مقام الوطء في تأكيد لزوم كل المهر
و وجوب العدة (لا في وجوب الغسل والاحصان - حتى لو زنى بعد ما
خلا بزوجه خلوة صحيحة لا يرجم افقد شرط الاحصان و هو الوطء -
و حرمة البنات - بدون فعل ما يوجب حرمة المصاهرة بامهين، و حل
مطلقة الثلاث للمطلق، والرجعة - اى لا تكون الخلوة بالمطلقة الرجعية
رجعة او لا رجعة له في عدة الخلوة لوقوع الطلاق بائنا كما سيأتى في باب
الطلاق - والميراث - اذا طلقها و مات احدهما و هى في عدة الخلوة -
و تزويجها كالشيب - بل كالباكر - و سقوط الوطء - الواجب عليه -
والنفى عن الايلاء. و يجمعها قوله:

و خلوته كالوطء في غير عشرة:، مطالبة بالوطء، احصان، تحليل.
و فى وارث، رجعة، فقد عنة، و تحريم بنت، عقد بكر و تعسيل.
و اما النسب فهو يثبت - في النكاح الصحيح - بدون خلوة ايضا كما في تزوج
مشرقي مغربية فهو من احكام العقد الصحيح - دون الخلوة - كما ان
حرمة نكاح محرمها و اربع سواها و وجوب النفقة و حرمة طلاقها
في الحيض و وقوع الطلاق عليها - في عدتها - من احكام العدة دون

(١) حتى لو قال: ان خلوت بك فانت طالق فخلا بها - طلقت بائنا و -
وجب نصف المهر لفساد الخلوة لانها بان بمجرد الخلوة و حرم عليه و طئها فصارت
فاسدة و بالفاسدة لا يلزم تمام المهر.

الخلوة كما ظن بعضهم) هي ان يجتمع الزوجان في مكان (ليس معهما ثالث يعقل ما جرى بينهما و لو اعمى او نائماً) آمنين من اطلاع الغير عليهما (بخلاف نحو المسجد والطريق العام والحمام - الذي بابه مفتوح - والصحراء) بلا مانع باحدهما من الوطء حساً كمرض شديد او طبعاً كصغر باحدهما (و هو مانع حساً ايضاً و كرتق بها) او شرعاً كحيض (و هو مانع طبعاً ايضاً فانه ينفر الطبع عن الوطء و كذا النفاس) و صوم رمضان و صلاة الفرض - و لو عنيماً. و اذا فقد بعض هذه الشروط (في خلوته بها) فهي فاسدة و هي (في النكاح الصحيح) كالصحيحة في وجوب العدة (فقط دون لزوم تمام المهر. و قيل ان كان المانع شرعياً وجبت العدة و ان حسياً كصغر و رتق و مرض مدنف فلا و استظهره في شرح الاحكام الشرعية).

٧

حقوق الزوجين

يجب لها عليه اربعة امور: ١ ان يعاشرها بالمعروف (فيحسن عشرتها قولاً و فعلاً و خلقاً بل في جميع ما يجب لها عليه كالنفقة والكسوة والسكنى و غير ذلك مما سيأتى قال الله تعالى: و عاشروهن بالمعروف و يجب عليها ذلك ايضاً. و بالجملة ينبغي له ان يعاملها بالمعروف مثل ما يجب ان يعامل بنته زوجها كما ينبغي لها ان تعامله به مثل ما تحب ان تعامل ابنها زوجته و به ينتظم لكل منهما مصالحه الدينية والدنيوية)، و ٢ ان لا يكلفها اعمال خارج البيت (فانها واجبة عليه قضاءً و ديانةً و ان وجب عليها ديانة اعمال داخله ان كانت قادرة عليها كما سيذكر، بل يستحب له ان يعينها في اعمال داخله)، و ٣ ان يطأها احياناً ان كانت صالحة و يجب (ديانة) ان لا يبلغ مدة الايلاء

الا برضاها (او لعذر منه، و لو تضررت بكثرة جماعه لم يحجز الزيادة على قدر طاقتها)، و ٤ يقسم (يسوى في البيتوتة) بين الزوجات. و يستحب له ان يمازحهن احيانا تطيبا لقلوبهن (كما فعله النبي عم و لا ينبغي الاكثار منه ائلا يفسد خلقها و يسقط بالكلية مهابتة عندها) و يتحمل اذا هن مرحة على نقصان عقولهن (لحديث من صبر على سوء خلق امرأته اعطاه الله من الاجر ما اعطاه ايوب على بلائه و من صبرت على سوء خلق زوجها اعطاه الله مثل ثواب آسية امرأة فرعون. و لا ينبغي له ان يوافق رأيها دائما و يطيعها في كل ما ارادته مما يباح و ان يترك الانقباض اذا رأى منكرا منها و يفتح باب المساعدة على المناهى لحديث عرس (هلك) عبد الزوجة، و: شاوروهن و خالفوهن. و ينبغي له الاعتدال في الغيرة و هو ان لا يبالغ في اساءة الظن بها و لا يتغافل عن مبادئ الامور التي يحشى غوائلها، و لا يجلس البواطن للنهي عن غيرة الرجل من غير ريبة لان ذلك من سوء الظن، و اما الغيرة في محلها فلا بد منها). و له ولاية التأديب عليها (لقوله تعالى الرجال قوامون على النساء الآية) فيأمرها بالمعروف و ينهاها عن المنكر (و يعلمها ما تحتاج اليه في دينها)، و له بعد ايفا معجل مهرها ان يمنعهما من الخروج من بيته بلا اذنه في غير ما يباح لها الخروج بدونه (مما سيذكر) و لو للولائم عند المحارم. و ان ينقلها ان كان مأمونا عليها (لا يؤذيها و لا يأخذ مالها) فيما هو دون مسافة السفر حيث شاء (و لو الى القرية و ان اشترط عدم نقلها عند العقد)، و ليس له ان ينقلها جبرا (لان الغريب يؤذى و يتضرر) فيا هو مسافة السفر و ان اوفها جميع المهر (و لا يسقط نفقتها بامتناعها

(١) الا اذا سعى لها مهرا اكثر من مهر مثلها على تقدير اخراجها الى السفر و قد قبضته فله خيلئذ نقلها حيث شاء.

عن السفر به، لكن اذا لم يتيسر له المعاش في بلدها و اراد نقلها الى غيره و هو مأمون عليها يفتى بان له ان يسافر بها اليه جبراً. فعلى هذا لو امتنعت تسقط نفقتها). و له منعها من اكل ما يتأذى من رائحته كشوم و بصل (بل من حناء ان تأذى برائحته) و من كل عمل يؤدي الى تنقيص حقه كالخروج لتغسيل الموتى (و من حقه جمالها ايضاً فله منعها عما يوجب نقصانه بالتمتع والسهر كالتجعد و صوم النفل، و لا يمنعها عن اكتسابها اذا لم يؤدي الى تنقيص حقه و ان كانت مستغنية عنه لانها قد تحتاج لما لا يلزم عليه شراؤه لها و لان تركها في بيته بلا عمل يؤدي الى وساوس النفس والشيطان او الاشتغال بما لا يعني مع الاجانب)، و له ان يضربها ضرباً خفيفاً (مؤلماً في الجملة على غير وجهيها) للتأديب (لكن ينبغي له ان يتدرج في تأديبها و هو ان يقدم اولاً الوعظ والتخويف ثم يجرها ثلاث ليال في المضجع ثم يضربها كما ذكره تعالى في آية الرجال قوامون . . .) ان لم تنجح العظة والتخويف والهجر في المضجع - لاثني عشر امراً:

١، لترك الزينة المباحة و هو يريد هاء و ٢ عدم اجابته بغير حقها اذا التمسها و هي طاهرة من الحيض والنفاس، و ٣ ترك الغسل عن الجنابة (ونحوها)، و ٤ ترك الصلاة من غير عذر، و ٥ الخروج من منزله بلا حق لها و لا اذن منه، و ٦ كشف وجهيها لغير محرمها مع خوف الفتنة، و ٧ كلامها لاجنبي او اسماع صوتها اليه (مع خشية الفتنة)، و ٨ شتمه او شتم الزوج بنحو يا حمار و يا كلب، و ٩ اكل معصية صدر منها (و منها تغنيها برفع صوتها و لو لنفسها و في مكانها).

(١) و في القهستاني: و تغنيها و لو بشعر في حكمة و رفع صوتها و لو في مكانها الخاص بها بحيث لا يسمعها الاجنبي حرام بلا خلاف اذ يخشى منه الفتنة. ردالمحتار اقول فعلى هذا لا يجوز لهن قراءة مولد النبي عم برفع الصوت لاسباب في منازل الاجانب كما هو العادة في ديارنا، و لا يتوهم ان تلك الحرمة مختصة بالمنكوح من النساء.

و ليس له ان يقيم الحد الشرعى عليها كحد الزنا والقذف فانه للقاضى)،
 و ١٠ ضرب ولده الذى لا يعقل عند بكائه، و ١١ اعطائها من بيته
 بغير اذنه ما لا يعتاد اعطائه، و ١٢ تمزيق ثيابه (و كسراوانيه عمدا).
 و لا يجب عليه ضربها لشيء. و لو ضربها بغير حق او ضربا فاحشا و
 لو بحق يعزر. و لا ولاية له فى اموالها (و لو مكسوها بيدها) و لها ان
 تتصرف فيها بنفسها كيف شئت بلا اذنه و لا اذن غيره اذا كانت رشيدة
 و ان توكل غير زوجها بالتصرف فيها و ادارة مصالحها، و اذا كانت
 غير رشيدة لا يتوقف نفاذ عقودها على زوجها بل يتوقف على اجازة وليها
 فى المال (و هو كما مر الاب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه ثم القاضى ثم وصيه
 المنصوب). و له ان يتزوج عليها الى الرابع (كما مر لكن لو ترك الزوج على
 الزوجة اثلا يفمها يؤجر) و ان يطلقها الى الثلاث (و ان كان محظورا او
 ابغض المباح الى الله بلا حاجة) تنحيزا و تعليقا بشرط و ان يفوض طلاقها
 اليها (اتطلق نفسها ان شئت) و عليها العدة بعد ما طلقها (لا تتزوج من
 غيره ما لم تنقض عدتها، ان دخل او خلاها و لا هو بمحرمها او اربع سواها)
 او مات عنها (و ان لم يخل بها كما سياتى فى باب الطلاق والعدة والمراد
 هنا تعداد حقوقه عليها اجمالا ليكون ما سياتى تفصيلا لهذا الاجمال).
 و يجب عليها ان تطيعه فيما يأمرها به من حقوق الزوجية بعد
 ايفائه معجل مهرها فتصون نفسها و عرضها و تبادر الى فراشه اذا
 التمسها و تنقيد بملازمة بيته والقيام بمصالحه و خدمة زوجها ان كانت
 قادرة و لا تخرج منه الا باذنه (فى غيره ما يباح لها الخروج بغير اذنه
 مما سيذكر). و لا يجوز لها ان تطيعه فيما هو معصية (كشرب المسكر
 معه والغناء والرقص والتمكين من وطئه فى الحيض وانفاس و كترك
 الصلاة والصوم بامرهم و غير ذلك مما يحرم عليها فعلا او تركه اذ لا طاعة
 لمخلوق فى معصية الخالق).

و إلهما ان (لا تطيعه بل) تمنعه عن اربعة حقوق له (لحقها عليه) :
 ١ منعه من الوطء (و دواعيه والخلوة بها، و لا يباح له ذلك على كره منها)
 و لو بعد الدخول بها برضاها (مرة او مرات)، و ٢ الامتناع من اخراجها
 معها (من منزله) و لو الى ما دون السفر، و ٣ من منزل ابويها الى
 منزله، و ٤ خروجها من منزله (لمصالحها و لو الى مسافة السفر اذا
 كان مع محرمها فلها كل ذلك) حتى يوفىها جميع ما بين تعجيله من
 مهرها و لو كله (حتى لو اعطاها الا درهما منه فلها ذلك)، و ان لم يبين
 قدر المعجل منه فحتى (اي فلها ذلك الى ان) تستوفي ما يتعجل لمثلها
 على حسب عرف البلد (كنصفه او ثلثه، و إلهما ذلك ايضا ما لم يوفىها
 المشروط صريحا كالخلى و نحوها او عادة مما يعطى مثله مثلها كالحف
 و المكعب و نحو ذلك ما لم يشترط عدمه صريحا)، و ان شرطا (صريحا
 عند العقد او بعده) تأجيل كله الى الموت او الميسرة (او الى مدة اخرى
 معينة) فليس إلهما ذلك (خلاف لابي يوسف في منعها عن الدخول بها ما لم
 يشترط الدخول مع تأجيل اكل الى مدة معينة. اقول و اما اذا سكتا عن بيان
 المعجل منه و لم يكن ايضا عرف في تعجيل بعضه و تأخير باقيه بل كان
 العرف تأجيل كله الى الموت او الطلاق مع الدخول بها كما هو عادة ماثورة
 و شريعة معروفة لاهل خوازم على ما في البحر عن الزاهدي و كذا لاهل
 ديارنا ايضا سوى ما تأخذه بعضهن عند الخطبة من الخاتم و دنانير التزين
 او تشترطه عليه من الكسوة الغالية كما مر فالظاهر من كلامهم ان ليس
 إلهما ذلك بلا خلاف لان المعروف كالمشروط ما لم يشترط خلافه).

و للمرأة ان تخرج بلا اذن الزوج و ان اوفاهما جميع مهرها
 اسبعة امور: ١، لزيارت ابويها ٢ و اولادها من الزوج الاول (ان كان إلهما
 ذلك) في كل اسبوع مرة، و ٣ لزيارت محارمها في كل سنة مرة، و لكن

(٢) و اختار بعضهم ان ليس إلهما الخروج اليهما بلا اذن الزوج الا اذا لم
 يقدر على اتيانها.

لا تبيت عند احدهم بلا اذنه (الا اذا وجب عليها ذلك كما سيذكر). و
 ليس له (ايضا) ان يمنع ابويها و اولادها من الدخول عليها لزيارتها في
 كل اسبوع مرة (و له ان يمنعهم من بيتوتهم عندها قيل و عن مكثهم
 عندها و قيل و عن الدخول دون النظر اليها والكلام معها عند باب منزله)
 و لا غيرهم من محارمها في كل سنة مرة، و ٣ عليها (وجوبا) ان تذهب
 الى منزل احد ابويها المريض طويلا و لم يكن لديه من يخدمه و تعاهده
 بقدر احتياجه (و لو غير مسلم) و ان لم يرض زوجها (اقول الظاهر
 ان التقيد باحد ابويها اتفاق و ان ولدها بل كل ذى رحم محرم لها
 كذلك و لم اره منقولا صريحا فليحذر) و ٤ لتغسل الميت اذا لم توجد
 غيرها (من النساء) لانه فرض عين عليها، و ٥ للحج الفرض مع محرما (و
 له منعها عن الحج مع غيره)، و ٦ لمسئلة تحتاج اليها في دينها (كمسئلة الحيض
 مثلا) و لا يعلمها زوجها و لا يسأل غيره عنها (والاوى له ان لا يمنعها عن
 الذهاب الى مجلس الوعظ ان لم يعظها بنفسه)، و ٧ لحقها عندها غيرها (كالدين
 والوديعة) بشرط عدم الزينة في الكل (و تغيير الهيئة الى ما لا يكون داعية
 الى نظر الرجال و استماتهم) و ان تطلب المواضع الخالية دون الشوارع
 والاسواق. و ليس لها اصلا ان تخرج لزيارة الاجنبيات و عيادتهن،
 و ان خرجت لذلك باذنه اثما و لا تدخل على الحيران الا في حال توجب
 الدخول عليهم. و يستحب لها ان تطلب رضاه و مسرته في كل امورها
 (غير الواجبة عليها) و ان تقدم حقه و حقوق اقاربه على حقها و حقوق
 اقاربها فلا تخرج الا برضاه و ان تكون قانعة بما رزقه الله من زوجها و
 ان لا تطلب منه ما وراء الحاجة و تطيعه في كل مباح (و ليس له ان
 يجبرها على ذلك).

و لا يجب عليها قضاء شيء من حقوقه سوى اربعة: ١ اجابته اذا
 التمسها، و ٢ ارضاع ولده منها، و ٣ حضائته اذا تعينت لهما (كما سيأتي في).

بأيهما)، و ٤ العدة اذا طلقها (بعد الخلوة بها) او مات عنها ؛ و لا عليه من حقوقها سوى اربعة ايضا : ١ المهر (اللازم من المسمى او مهر المثل او نصف المسمى او المنة على ما تقدم)، و ٢ النفقة بأنواعها الثلاثة (من المأكل والملبس والسكن)، و ٣ القسم بينهما، و ٤ وطء كل واحدة مرة في نكاح واحد. ولو امتنعت عن الطبع واخبز ان كانت ممن لا تخدم لغناها او لمرضها فعليه ان يأتئها بطعام مهياً (او يأتئها بمن يكفيها عملهما) و الا فلا يجب ذلك عليه (فليس لها حينئذ طلب طعام مهياً و لا اخذ الاجرة منه على ذلك و لا على ما تهيئه من الطعام لاكلهما و اكل اولادها و لا على سائر خدمة داخل البيت لوجوب ذلك عليها ديانة فلا تستحق الاجرة عليها و لو عقدا الاجارة و لا تجبر عليها) ولها اخذ الاجرة على ما تهيئه من الطعام (او غيره) بامر له لبيع (لعدم وجوب ذلك عليها لا قضا و لا ديانة و ان كان الاحسن لها ذلك).

وله العزل عنها (انزال المنى خارج الفرج لثلاث تحمل) باذنها (و قيل يباح له ذلك مطلقا في زماننا لفساده)، و لها سد رحمها (عند الجماع بنحو قطن لثلاث تحمل) باذنه و اسقاط الحمل قبل اربعة اشهر (قبل نفخ الروح و اما بعده فحرام لانه قتل) اعذر (كاصلاح البدن و يكره لغير عذر) و لو بلا اذنه (على المختار). و ان اسقطته (لغير عذر) ميتا عمدا بلا اذنه وجبت على عاقلتها الغرة (خمسمائة درهم)، و ان باذنه او لم تتعمد فلا. (و لو اسقطته حيا بلا عذر ثم مات فعلى عاقلتها الدية - عشرة آلاف درهم ان كان ذكرا، و نصف ذلك ان كان اثنى - و لا ترثه، و ان لم يكن لها عاقلة ففي مالها و عليها كفارة القتل - صوم شهرين متتابعين - و ان لا صلاح البدن فلا شيء عليها كما ذكرناه في الديات). و يكره له ان يطأها و عندها ضررتها او صبي يعقل او اعمى.

القسم

و اذا كان لزوج زوجتان فصاعدا يجب عليه التسوية بينهما في البيتوتة والمؤانسة (الصحة) و لو مريضا او غنيما و في عدم الجور في النفقة بأنواعها الثلاثة (المذكورة آنفاً، على حسب حاله و حال كل واحدة منهما يسارا و اعسارا على ما سيأتى في بابها) لا في الوطء (بل تندب) بلا فرق بين الجديدة والبكر والمسلمة والصحيحة والمجنونة التي لا يخاف منها (لا تضرب و لا تؤذى - لوجوب نفقتها حينئذ عليه فيجب القسم) والطاهرة من حيض و نفاس والمؤلى منها والرتقاء و بين ضد كل منها.

و يقيم عند كل واحدة منهما يوما و ليلة او ثلاثة ايام (او سبعة على قول و ان لم ترضيا. و لكن انما يجب التسوية في الليل لا في النهار حتى لو جاء لواحدة بعد الغروب و الاخرى بعد المصباح فقد ترك القسم، و لو مكث عند واحدة اكثر النهار و عند الاخرى اقل منه كفاه. و لو كان عمله ليلا كالحارس ينبغي ان يقسم نهارا) والرأى له في تعيين المقدار (المذكور من يوم او ثلاثة و في البدأة ايضا) لا أكثر الا برضاها. و لو اقام عند واحدة شهرا (في غير السفر) ثم خاصمته الاخرى امره القاضي بالعدل بينهما في المستقبل و هدر ما مضى و اثم به (لكن لو اقام ذلك بنية القسم امره ان يقيم عند الاخرى بقدر ذلك ثم يقسم بينهما بقدر الثلاثة). و لا يقيم عند واحدة أكثر من الدور الذي قدره (و عند الاخرى اقل منه) الا باذن الاخرى. و لا يجمع احداها في نوبة الاخرى و لو نهارا، و لا يدخل عليها (في غير نوبتها) ليلا الا لعمالة.

١ التقييد بالشهر يشعر بان ما دونه لا يهدر كالنفقة و لم اره منقولا فليحذر. لنا مئة.

ذاتها. فان اشتد مرضها فلا بأس باقامته معها حتى تصح (اذا لم يكن عندها من يؤنسها). و لو مرض الزوج في بيت خال عن زوجته فله ان يدعو كل واحدة منهن عنده في نوبتها. و لو في بيت احدها و لم يقدر على التحول الى بيت الاخرى فله ان يقيم به حتى يصح بشرط ان يقيم عند الاخرى بعد ذلك بقدره. و لو تركت احدها لضررتها نوبتها صح و لها ان ترجع متى شئت (لان حقها يثبت شيئا فيشأ فيسقط الكائن دون المستقبل). و لا قسم في السفر فله ان يسافر بمن شاء منهما، ثم ليس للاخرى ان تطلب منه ان يقيم عندها بقدر ذلك. و القرعة احب. و لا يجب ان يبديت عند كل واحدة دائما بل له ان ينفرد بنفسه بعض الليالي بعد تمام دورهما. و من له زوجة واحدة و تشاغل عنها بنحو العبادة يؤمر ان يبديت معها و يصحبها احيانا (و قدره بعضهم بيوم و ليلة من كل اربعة ايام).

فِرْقُ النِّكَاحِ

[اعلم ان فرق النكاح سبع عشرة على ما ذكرت في مواضع متفرقة من كتبهم. ستة منها طلاق و هي الفرقة بالطلاق، والخلع، والايلاء، وبتفريق القاضى بينهما بسبب العنة، واللعان، وابطاء الزوج عن الاسلام بعد اسلامها. فهذه الستة يلحق كلا منها الطلاق اذا اوقعه عليها في عدتها. واحد عشر منها - سوى الفسخ بخيار العتق - فسوخ لا ينقص عدد الطلاق و لا يلزم شيء من المهر او المتعة اذا وقع احدها قبل بها الدخول ١ و لا التحليل بوقوع شيء منها ثلاث مرات - كالفرقة

١ اعلم ان الدخول في كلامهم قد يراد به الوطء فيعطف عليه الخلوة غالبا و قد يراد به ما يعمهما. و الخلوة كالوطء في بعض الاحكام دون بعض، ففيما استويا فيه نكتفى بذكر الدخول اعلم ان الوطء و الخلوة فيه سواء، وفيما لم يستويا فيه نذكر الوطء - بدل الدخول - حتى يعلم ان الخلوة هناك ليست كذلك. لانامته.

بالردة - وهي الفرقة بفساد العقد - كالنكاح بلا شهود مثلاً - و بردة
احدهما، والتفريق باباً المشركة عن الاسلام بعد اسلام زوجها، وتمجس
الكتابية تحت نكاح مسلم، و عدم كفاية الزوج لها، و نقصان المهر،
و خيار البلوغ، والفرقة بتباين الدارين - بسبب احد الزوجين الحر-
يسين او مهاجرة الى دار الاسلام - و عروض حرمة المصاهرة بعد
العقد الصحيح، و عروض قرابة الرضاغ بعده - بارضاع الصغير او
الصغيرة - و آخرها الفرقة بموته. ثم كل فرقة جاءت من قبل الزوجة
فهي فسخ لا غير لعدم تصور الطلاق منها، و اما التي جاءت من قبله
فبعضها طلاق و بعضها فسخ كما ذكر. و لا يلحق شيئاً من الفسوخ الطلاق
في عدتها الا اثنين منها و سيدكران. و قد مر في موانع النكاح بيان
جميع الفرق ما عدا الخمسة الاولى من القسم الاول فلنشرع في بيانها و بيان
توابعها على ترتيبها السابق].

٩

- الطلاق -

[حكمة مشروعية الطلاق القاطع للنكاح المترتب عليه المصالح الدينية
والدنيوية هي الحاجة الى التخلص به من المكروه - الدينية او الدنيوية -
عند تباين الاخلاق و عروض البغضاء اذ لو فرض ان من تزوج امرأة
ليس له تطليقها اصلاً و حصل من احدهما ما ينفر الآخر و ليس
هناك طريق للفرقة الا الموت لربما يرتكب اسبابه ليتخلص من صاحبه،
والمشاركة بلا طلاق ظلم لها لعدم النفقة والتزوج باخر و هذا يؤدي
الى زناها لتحصيل النفقة او لغلبة الشهوة فتكون عاصية لله تعالى و
الزوج مقتا عليها الى غير ذلك من المفاسد كما هو الواقع من اهل
المذاهب الغير الاسلامية فلهذا درالشرع الحكيم. و من محاسنه جملة بيد

الزوج لوجوب نفقتها عليه والغرم بالغرم و لان النساء اقلية هو اهن
و نقصان عقولهن يتاثرن باقل مؤثر فيقدمن عليه عند حصول
ما يتاثرن به فيكثرن الطلاق القاطع للنكاح المترتب عليه المصالح فلم
يجعل بيدهن. و منها شرعه ثلاثا كما سيذكر لان النفس كذوبة ربما
تظهر عدم الحاجة اليها ثم يحصل الندم فشرع ثلاثا ليجرب نفسه اولاً
و ثانياً اذ لو شرع مرة واحدة فلا تحل له بعدها - الا بالتحليل -
لربما يرتكبه لعدم التجربة فيقع الندم مدة العمر كما لا يخفى.

ثم ان الطلاق يثبت للزوج بمجرد العقد الصحيح - بلا اشتراطه
- و اما الزوجة فلا يثبت لها الا بالشرط فاذا اتفق الزوجان عند عقد
النكاح او بعده على ان الزوجة لها ان توقع الطلاق على نفسها في
اي وقت شئت او عند ما يحصل الامر الفلاني صح ذلك و لها ان
تطلق نفسها حسب التملك. والاحسن في هذا الزمان ان تحفظ الزوجة
لنفسها الحق في ايقاع الطلاق عند ما يحصل من الزوج شيء تكرهه
كتزوجه عليها او غيابه عنها مدة معينة او عدم اتفائه عليها كذلك
او ضربها بغير حق و نحو ذلك بان يقول الزوج لها: ان تزوجت
عليك فلك ان تطلق نفسك، فيثبت لها هذا الحق متى تزوج عدياً
و مثل التزوج غيره كذا في شرح الاحكام الشرعية. و في رد المختار
عن البحر: نكحها على ان امرها بيدها صح لو ابتدأت المرأة
فقلت زوجت نفسي منك على ان امرى بيدي اطلق نفسي كلما اريد
فقال قبلت صار الامر بيدها، اما لو بدأ هو لا يصير بيدها - لانه
تفويض قبل النكاح ففي الدر المختار: قال زوجني ابنتك على ان امرها
بيدها لم يكن لها الامر لانه تفويض قبل النكاح - اقول: فما في
شرح الاحكام من التمثيل بقوله: بان يقول الزوج لها الخ انما يصير امرها
بيدها به اذا قاله الزوج بعد ما تزوجها لانه علق تفويض الطلاق اليه

على الزوج عليها و قد عرفت مما نقلناه عن الدرا المختار انه لا يصح تنجيز التفويض الى الاجنبية فلا يصح تعليقه ايضا بالاولى نعم يصح تعليق طلاق الاجنبية على تزوجها كما سيأتى فى بابها و هنا علق تفويض الطلاق على تزوج غيرها عليها كما لا يخفى ١ بخلاف ما ذكر فى ردالمحتار فانه تفويض اليها عند العقد و به تحفظ لنفسها الحق فى ايقاع الطلاق على نفسها و تملك بالتفويض المذكور ايقاعه ثلاثا متفرقة و لا يتقيد بالمجلس].

و هو (اى الطلاق) رفع عقد النكاح (حالا بالبائن و ما لا بالرجعى) بلفظ الطلاق (باى لغة كان) او ما يفيد (كالكنيات و تفريق القاضى بسبب الغنة و نحوها مما مر و كاشارة الاخرس والكتابة المستتينة كما سيذكر). و شروط وقوعه عليها (اى صحة طلاقها) خمسة (ثلاثة فى المطلق و اثنان فى المرأة): ١ ان يكون المطلق زوجا (لحديث الطلاق لمن اخذ بالساق - يعنى الزوج - والوكيل كالاصيل و من فوض اليها كالوكيل، و ينوب القاضى مناب الزوج فى مواضع التفريق بسبب من جهة الزوج لدفع الضرر)، ٢ مكلفا (فلا يقع طلاق الصبي والمجنون ولا طلاق وليهما ايضا على زوجتهما كما سيذكر)، ٣ مستيقظا (و لو مريضا غير مختل العقل او سفيا محجورا او هازلا او مكرها - و له حينئذ الرجوع على المكره بنصف مهرها ان لم يدخل بها و يعزر و الا عزر فقط - او سكران او اخرس. و لو كان مخطئا او غير عالم بمعناه يقع قضا لا ديانة)، و ٤ ان تكون المرأة منكوحة بنكاح صحيح (لا فاسد او موقوف) او فى عدته التى تصلح معها محلا للطلاق بان تكون معتدة عن الطلاق ٢ (بانواعه الستة المذكورة) او عن الفسخ

(١) فكان الاحسن ان يقول: ان زوجتك و تزوجت عليك فك ان تغلق نفسك بائنا متى شئت. انما مقه.

(٢) و اما معتدة الوطاء فلا يلحقها الطلاق بان طلق زوجته بائنا ثم بعد مضي ٢

(لسيبين:) بارتداد احدهما (بلا لحاق بدار الحرب) و تفريق القاضى باباً المشركة عن الاسلام (او غيره من الاديان السماوية) بعد اسلام زوجها (و نظم ذلك بعضهم بقوله: و يلحق الطلاق فرقة الطلاق - او الابا او ودة بلا لحاق. اى اباً احدهما عن الاسلام عند اسلام الآخر طلاقاً كان كابائه او فسخا كاباً المشركة. و اما ما سياتى فى الكنايات ان البائن بالكناية لا يلحق البائن اصلاً فليس ذلك لعدم صلاحها محلاً للطلاق و الا لم يلحقه الصريح ايضا بل للحمل على الاخبار عن الواقع كما سيذكر هنالك) و ه اضافته الى كلها (مثل طلقتك او انت طالق او فلانة او هذه الكلبة او الحمارة طالق) او الى جزء منها يعبر به عن الكل (كالرأس والروح و نحو ذلك من كل لفظ تعورف استعماله فى الكل اذا نوى الكل او لم ينو شيئاً. و لو اراد به العضو لم تطلق ديانة، و لو وضع يده على الرأس - مثلاً - و قال: هذا الرأس طالق لا يقع الطلاق كما لا يقع لو اضافته الى اليد والرجل والظهر والبطن الا فيما تعورف فيه اطلاقه على الكل او نوى الكل مجازاً فيقع) او جزء شائع منها (مثل طلقت نصفك او عشرك بخلاف النكاح احتياطاً فى امر الفروج فلا يكفى ذكر البعض فى النكاح كنكاح نصفها مثلاً لاجتماع ما يوجب الحل والحرمة فى ذات واحدة فترجح الحرمة و ذلك بالحكم بعدم صحة النكاح و وقوع الطلاق المضافين الى الجزء الشائع).

و ركنه اللفظ المذكور (المسموع - بحيث لو قرب شخص سميع اذنه الى فيه لسمعه و كذا كل ما يتعلق بالنطق كالتعليق والاستثناء

٤حيضتين - مثلاً - من عنتها و طئها - و لو عالماً بالحرمة - فلزمها عدة ثانية و تتداخلان كما سياتى فى بابها فاذا حاضت الثالثة فهى منهما و لزمها حيضتان اخريان لا تمام العدة الثانية فلو طلقها فى هاتين الحيضتين لم يقع الطلاق لانها عدة و طء لا عدة طلاق.

والإيلاء و نحوها يشترط فيه السمع - الخالي عن الاستثناء فلا يقع لو قال انت طالق ان شاء الله كما سيأتى فى باب التعليق، وكذا لو كان غير مسموع اصلا) او ما يقوم مقامه (كإشارة الاخرس المعهودة والكتابة؛ وهى اما مرسومة - اى معتادة على وجه الرسالة - مثل ما يكتب الرجل الى الغائب، و اما غير مرسومة وهى ايضا نوطان: مستبينة بان يكتب على الكاغد او الحائط او الارض على وجه يمكن فهمه وقراءته؛ و غير مستبينة بان يكتب على الهواء او الماء بحيث لا يمكن فهمه وقراءته، ففي غير المستبينة لا يقع الطلاق و ان نواه، و فى المستبينة غير المرسومة يقع ان نوى، و فى المرسومة يقع و ان لم ينو. ثم ان كتب بلا تعليق - مثل اما بعد فانت طالق - يقع كما كتب، و ان علق بمجئى الكتاب - بان يكتب: اذا جاءك كتابى فانت طالق - لا يقع ما لم يجئ اليها فتعتد من ذلك الوقت لا من وقت الكتابة. و لو وصل الى ايها فزقه و لم يدفعه اليها فان كان متصرفا فى جميع امورها فوصل اليه فى بلدها وقع، و ان لم يكن كذلك فلا ما لم يصل اليها، و ان اخبرها بوصوله اليه و دفعه اليها ممزقا ان امكن فهمه وقراءته وقع و الا فلا. و لو استكتب من آخر كتابا بطلاقها و قراءه على الزوج فاخذه الزوج و ختمه و بعث به اليها او قال للرجل ابعث به اليها فاتاها وقع ان اقر الزوج انه كتابه او قام اليينة عليه و ان لم يقر انه كتابه و لم يقر بينة لا يقع (قضاء) و كذا كل كتاب لم يكتبه بخطه و لم يمله بنفسه لا يقع الطلاق ما لم يقر انه كتابه).

و الفاظه ثلاثة انواع: صريح و ملحق به (فى وقوع الرجعى بكل منهما و لحاقه بالبائن فى العدة كما سيذكر) و كناية. و صفته (حكمه الشرعى) احد اربعة: محظور (مكروه) بلا حاجة او ابغض الحلال الى الله (على اختلافهم فيه و يمكن التوفيق بين القولين بانه ابغض

الحلال بعد تحقق الحاجة المبيحة له) ؛ و مستحب لو الزوجة سـليطة مؤذية (له او غيره بقولها او فعلها) او تاركة صلاة (او غيرها من الفرائض، و لا يجب عليه تطليق الفاجرة و لا عليها تسريح الفاجر - تفريقه - بان تسمى عشرة - ليطلقها - او تبذل له ما لا ليخاها الا اذا غات الامساك بالمعروف) ؛ و واجب لو فات الامساك بالمعروف (و منه كونه غنيا او محبوبا - و هي غير راضية به - و لذا يقوم التقاضى مقامه فى التفريق بينهما اذا طلبته و امتنع عن تطليقها كما سيأتى فى بابها) ؛ و حرام لو بدعيا (و سيأتى بيانها). و عدده ثلاث طلقات متفرقة (ان دخل بها) او مجمعة (و ان لم يدخل بها). و لا يملك الزوج أكثر من الثلاث على زوجته فى نكاح واحد (و قد لا يملك عليها فيه الا واحدة او اثنتين كما اذا طلقها بطلقة او طلقتين ثم تزوجها قبل تزوجها باخر او راجعها فى العدة على ما سيذكر) فلو قال طلقك اربعا او عشرة وقعت ثلاث (ان ملكها عليها و الا فما ملكه - و لغت الزيادة).

و هو على وجهين: رجبى (بما دون الثلاث) ينقص به عدد الطلاق و لا يزول به النكاح (و لا حل الوطء) ما دامت فى العدة (اى عدة الوطء اذ لا رجعه فى عدة الحلوة المجردة فان خلاها بلا و طء ثم طلقها فهو بائن يزول به النكاح فى الحال و حرم الوطء فى عدتها كما سيأتى. و من خلاها و انكر وطئها فطلقها ثم راجعها فى العدة لم تصح رجعتها - صدقته فى عدم الوطء او كذبت - الا فى ثلاث صور: اذ ولدت منه بعد الرجعة لاقل من سنتين منذ طلقها فتصح رجعتها السابقة، او كانت حاملا منه وقت الطلاق بان تلد بعد الرجعة قبل ستة اشهر منذ طلقها و بعدها منذ نكحها. او كانت قد ولدت منه ولدا - او اولادا - قبل الطلاق بعد مضى ستة اشهر فصاعدا منذ نكحها ثم راجعها فى العدة، ففى هذه الصور صحت الرجعة بعد انكار الوطء لان الشرع اثبت نسب الولد منه فيها

فكان انكاره كعدمه. و لو طلقها بعد ما خلا بها فانكرت وطئه و هو يدعيه لاجل الرجعة فالقول له مع اليمين. و سياً في البيان في باب العدة بم تنقضى العدة و تنقطع الرجعة) فله الرجعة (فيها و لو قال و لا رجعة لي عليك بخلاف ما لو قال على ان لا رجعة لي عليك فانه يصير بأننا و قيل رجعيا فيهما) قولاً (و هو السنة بان يقول راجعتك او راجعت امرأتى ثم يشهد على مراجعتها و يعلمها و تجديد العقد على معتدة الرجعي رجعة ايضاً) او فعلاً (بالوطء او الدواعي مما يوجب حرمة المصاهرة، و لكن تكره الرجعة بذلك) و كذا الدخول عليها بلا اعلامها والخلوة بها ان لم يقصد الرجعة و تصح مع اكراه و هزل و خطأ كالنكاح و اجازة مراجعة الفضولي و لا تصح اضافة الرجعة الى وقت و لا تعليقها بشرط كبقوله اذا جاء الغد او ان دخلت الدار فقد راجعتك). و ان لم ترض (هي او وليها لو غير مكلفة) او لم تعلم بها ما دامت فيها (فاذا راجعها فلا تبين بمضى العدة. و رجعة المجنون بالفعل فقط اذا طلق رجعياً ثم جن). و لو راجعها (بان قال راجعتك) فقالت (على الفور محسبة له): قد انقضت عدتي، والمدة تحتمله (بان مضى شهران فصاعداً منذ طلقها - و عدتها بالحيض - او قالت اسقطت سقطاً مستبين الخلقة) فالقول لها مع اليمين (فان حلفت لم تصح رجعته قضاء و الا صحت)، و لو ادعى بعد مضى العدة مراجعتها فيها و صدقته صحت (و ان كذبت فلا الا بالينة)؛ و بأن بينونة صغرى (خفيفه بحيث) يزول به النكاح في الحال (قبل مضى العدة) دون حله فتحل له بعقد جديد (بلا تحليل، و لو في العدة و يجب مهر جديد سمي او لا) برضاها لو مكلفة او رضا وليها لو غيرها، و بينونة كبرى (غايظة لزوال النكاح و حله معها) فلا يحل لمطلقها ان يتزوجها الا بعد التحليل و هو ان تنكح (بعد العدة)

بنكاح صحيح زوجا غيره (ولو مرأهاقا او مجنونا زوجة واه و طلقها بعد البلوغ او الافاقة او مات عنها) و يفارقها (الزوج الثاني بالطلاق او الموت) بعد الوطء (بعد ايلاج قدر الحشفة الموجب للغسل) ولو بلا انزال و تنقضى عدتها (منه فيحل حينئذ الاول تزوجها، و لو خافت ان لا يطلقها المحلل فالحيلة ما مر بان قالت زوجت نفسي منك على ان امرى بيدي اطلق نفسي كلما اردت و قبل الزوج. و من اطائف الحيل ان يقول: ان تزوجتك و امسكتك فوق ثلاث مثلا فانت بأني. و لو اخبرت للزوج الاول بعد ما تزوجها ثانيا: ان الثاني لم يطأها، و اقر الثاني بوطئها فرق بينهما - و انها نصف المسمى او المتعة - و لو كان على القلب حلت للاول). و يهدم الثاني بالوطء (لا بمجر العقد الصحيح) ما دون الثلاث (من طلقة او طلقين او قعما الاول عليها - على المفتى به و لا ينهدم شيء تجديد الاول العقد عليها من غير تزوجها بآخر و لا بمراجعتها في عدة الرجعي) كما يهدم الثلاث (بالاتفاق) فاذا تزوجها الاول (بعد الزوج الثاني سواء بانت من الاول بثلاث او بما دونها) عادت اليه بملك جديد (فيملك عليها ثلاث طلقات كالجديدة. والحاصل ان من ابان زوجته بما دون الثلاث فعادت اليه بعقد جديد فلا يخلو اما ان تعود اليه بعد ما تزوجت بآخر او بدون ذلك فان عادت اليه بدونه عادت اليه بما بقي عليها فقط بالاتفاق - كما لو راجع معتدة الرجعي - و ان عادت اليه بعد زوج آخر عادت بثلاث على الصحيح كما اذا ابانها بثلاث فعادت اليه بعد زوج آخر بلا فرق، و عند محمد لا يهدم الثاني ما دون الثلاث).

فيقع بالصرح والملحق به (من الكنايات و كذا اشارة الاخرس - بشرط عد ما يصير به باننا مما سيذكر في البائن) بعد الوطء الرجعي و قبله (ولو بعد ما خلاها بالوطء كما ذكرنا) البائن بينونة صغرى، و كذا بانقضاء

عدة الرجعى (اذ لا رجعة الا فى العدة)، و بوصف الصريح بما ينبى عن اليئونة (كقوله انت طالق بائن) او الشدة والزيادة (كقوله انت طالق اشد الطلاق او كالجيل و نحو ذلك مما سياتى)، و بمقابلة مال، و بالكناية (الغير الملحق بالصريح مما سياتى كقوله انت بائن او حرام)، و بالصريح (والملاحق به) مع بائن قبله او بعده (اذ معنى الرجعى كونه بحيث يملك الزوج الرجعة واليئونة المتقدمة او المتأخرة تمنعها لتضادهما - و كذا بمضى مدة الايلاء بلا فى فيها بوط او قول عند تعذر الوطء، و بتفريق القاضى بعد الملاءنة و بعد تأجيل العنين سنة فلم يصل اليها فيها كما سيذكر فى ابوابها و بعد ابائه عن الاسلام بعد اسلام زوجته كما مر)؛ و تقع باثلاث مطلقا (نصاء او اشارة بالاصابع، بدفعة او بالتفريق، بالصريح او الكناية) بينونة كبرى (بحيث لا تحل له بعقد جديد الا بعد التحليل كما مر فضلا عن الرجعة بدونه)، و لا يقع الطلاق اصلا (لا رجعا ولا بائنا سوا) اوقعه بالصريح او غيره) فى نكاح فاد سد (يفقد شرط من شروط الصحة او بعروض مفسد بعد العقد بل هو متاركة و فسخ لا ينقص به عدد الطلاق) و لا موقوف قبل الاجازة (حتى لو قال لمنكوحته فاسدا او موقوفا: طلقك ثلاثا، له ان يتزوجها بعقد صحيح بلا تحليل، و لو قال: واحدة او اثنتين ثم تزوجها بعقد صحيح ملك عليها ثلاث طلاقات كما لو اوقعه على الاجنبية). و اقسامه (ديانة) ثلاثة: احسن (بالنسبة الى غيره و ان كان محظورا فى نفسه او ابغض الحلال الى الله)، و حسن (وها سنيان غير مستوجبين عتابا من حيث الايقاع)، و بدعى (ياثم به). فاحسنه تطليقها (اى المدخولة) واحدة (رجعية و لو فى الحيض ان لم يدخل بها لعدم تطويل العدة بذلك اذ لا عدة على المطلقة الغير المدخولة او) فى طهر (ان دخل بها) لم يجامعها فيه (و لا فى حيض قبله فانهما كظهر

واحد) و تركها حتى تمضى عدتها (و يجب ان يراجع المدخولة التي طلقها في الحيض رفعا للمعصية فاذا حاضت مرة اخرى و طهرت طلقها ان شاء)؛ و حسنه تطليقها (اي المدخولة) ثلاثا (او اثنتين بالنصریح او الملحق به لكن لا دفعة بل متفرقا) في ثلاثة اطهار خالية عن الجماع ان كانت تحيض، و في ثلاثة اشهر (خالية عن الوطء و لو كانت الطلقة الاولى عقيب الجماع) ان كانت (لا تحيض بان كانت) آيسة (بلغ سنها خمس و خمسين) او صغيرة (لم تحض بعد و لو صراقة او بالغة بالسن بان استكملت خمس عشرة سنة بلا رؤية دم) او حاملا (و اما ممتدة الطهر فلا تطلق للسنة الا واحدة في طهر لم يجمعها فيه ما لم تحض و تطهر او تدخل في سن الاياس، و ان كان قد جامعها في طهر لا يمكن تطليقها للسنة حتى تحيض و تطهر او تدخل سن الاياس)؛ و كذا لو وقع الثلاث دفعة و قيد بكونه سنيا (بان قال انت طالق ثلاثا للسنة - او عليها او طلاقا سنيا - ان لم ينو وقوع الثلاث معا بل نوى وقوع كل طلقة في طهر او شهر او لم ينو شيئا لان قوله للسنة يعين ذلك فيكون سنيا و قوعا و ان كان بدعيا ايقاعا. و اما اذا نوى وقوع الثلاث معا فتصح نيته لانه محتمل كلامه لجواز كون اللام للتعليل اي لاجل السنة - لان وقوع الثلاث دفعة عرف بالسنة - فيكون بدعيا). و بدعيه ما خالفهما عدداً (بان طلقها بما فوق الواحدة في طهر واحد دفعة او متفرقا) او زمانا (بان طلقها في طهر جامعها فيه و لو بواحدة او في حيض و هي مدخولة - او وصفا على الصحيح بان طلقها بائنا و لو بواحدة و هي مدخولة و الا فلا يمكن تطليقها الا بائنا)، و الخلع سني ايضا (و ان كان بائنا و كذا الطلاق على مال او محبانا بطلبها والتخير والاختيار كأن قال لها في حيضها اختاري او امرك بيدك ناويا فطلقت نفسها) و لو في الحيض (او باثلاث كما اذا قال طالق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت ثلاثا لانها مضطرة اليه لئلا يخرج امرها من يدها فلا تأثم به).

و صريحه ما (اى كل لفظ باى لغة كان) لم يستعمل الا فيه (و لا يستعمل في غير الطلاق غالباً) و هو (بالعربية) طلقتك (او فلانة او رأسها او نفسها مثلاً) و انت (او فلانة) طالق او مطلقه (بتشديد اللام) و يا مطلقه. و يقع بكل منها واحدة رجعية (بشرط عدم ما يصير به بائناً كما مر) و ان نوى خلافها (عدداً او وصفاً) او لم ينو شيئاً (لان الصريح لا يحتاج الى النية بل يقع به بدونها قضاءً و ديانة اذا قصد اضافته الى زوجته عالماً بمعناه و لم ينو معنى آخر يحتمله اللفظ)، و لو نوى الطلاق عن القيد صدق ديانة (اى يقال له عند عدم الخاصمة صحت نيتك و لم يقع الطلاق به فيما بينك و بين الله) لا قضاءً (اى لا يلتفت القاضى عند الخاصمة الى قوله عنيت به الطلاق عن القيد لانه خلاف الظاهر اذا الظاهر فيه الاطلاق لا الطلاق فيقضى بوقوع الطلاق عن النكاح، والمرأة في ذلك كالقاضى و لها ان تصدقه بيمينه فى منزله كما سياتى فى الكسائيات) الا بذكره (القيد فيصدق قضاءً ايضاً، و كذا لو تزوج مطلقه الاخر فقال يا مطلقه و ادعى انه اراد به ذلك الطلاق، و كذا لو طلق زوجة ثم قال فى عدتها يا مطلقه او قيل له ما فعلت فقال طلقته، و كذا اذا لم يقصد اضافته الى زوجة نفسه بان كرر مسائل الطلاق او نقل او كتب او قرا كلام غيره فقال: امرأتى طالق لم تطلق لا قضاءً و لا ديانة)، و صح ان يجعلها (اى تلك التولية الرجعية) فى العدة ثلاثاً او بأئنة (بان قال لها طلقتك ثم قال فى العدة قبل الرجعة جعلت هذه التولية ثلاثاً او بأئنة و معنى جعل الواحدة ثلاثاً الحاق نيتين اخريين اليها).

و لا تنجزاً طلاقه فلو قال طلقتك نصف طلاقه (او عشرها) وقعت طلاقه تامة (كما تقع لو قال نصفى طلاقه او نصف طلقتين)، و لو قال (انت طالق)

(١) والمفهوم من كلامهم انه لا بد ان يكون فى كل لغة صريح يقع به رجعى لانه اصل الطلاق المشروع ولذا يقع باللفظ = يوش اول = فى لغة الترك رجعى و ان كان بمعنى الحلية الواقع بها فى لغة العرب بائن. لنا مقه.

نصف طلقة و ثلث طلقة (بلا اضافة الى ضميرها فيعتبر كل جزء طلقة تامة) فثنتان (لان المراد ثلث طلقة اخرى لان النكرة اذا اعيدت نكرة فالثانية غير الاولى. و كذا تقع ثنتان لو قال واحدة و نصف او نصفى طلقتين) و لو قال: و ثلثها (بالضمير فيعتبر اجزاء تلك الطلقة ما لم تزد عليها و قيل مطلقا و تلغوا الزيادة) فواحدة، و اذا زادت الاجزاء على طلقة (واحدة كقوله نصف طلقة و ثلثها و ربعها) فثنتان (كثلاثة انصاف طلقة او نصف ثلاث طلقات) او على طلقتين (الى غير انهاء) فثلاث.

و يتعلق بالزمان والافعال دون المكان (لانه موجود و لا يتعلق الطلاق الا بمعدوم على خطر الوجود بل يخرجز كما سيأتي. اعلم اولا ان اطلاق اما منجز يقع في الحال و هو ما كان غير مضاف الى وقت و لا معلق بشرط كما ذكره و اما مضاف الى وقت مستقبل او معلق بشرط غير واقع فيتوقف وقوعهما على حلول الوقت المضاف اليه او وجود الشرط فاذا دخل الوقت او وجد الشرط يقع ما اضيف او علق - من رجبى او بائن ثلاث او ما دونها) فلو قال انت طالق في موضع كذا (او في الدار او الظل او الشمس او ثوب كذا) طلقت في الحال اين كانت (الا اذا قال عنيت اذا دخلته او لبسته - و نحو ذلك فيصدق ديانة لا قضاء) و لو قال اذا دخلته او في دخولك فيه (او اذا لبسته او في لبسك اياه) لا يقع ما لم تدخله (او تلبسه و كذا لو قال انت طالق راكبة لا تطلق ما لم تركب). و لو قال انت طالق غدا (او بعد غد) يقع عند صبحه الا اذا نوى وقتا معينا منه (كآخر النهار مثلا) فيصدق ديانة لا قضاء الا بذكر = في = (فيصدق قضاء ايضا). و لو قال: رمضان او: في رمضان، يقع في اول رمضان يأتى عند غروب الشمس (من آخر يوم من شعبان) الا اذا نوى وقتا معينا منه (فيصدق ديانة في الاول و قضاء ايضا في الثاني، و يقاس على رمضان شعبان و يوم الجمعة و ليلة الخميس و نحو ذلك). و لو اضافه الى وقتين (مترددا كأن قال:

انت طالق غدا او بعد غد او: اليوم او غدا) يقع باآخرها (لانه متيقن
والاول مشكوك ولا يقع بالشك. و لو قال: اليوم غدا، او: غدا اليوم،
يعتبر اللفظ الاول لانه منجز لا يتغير بذكر اثنتانى بلا ترديد، و لو عطف
بالواو تقع فى الاول واحدة و فى اثنتانى ثنتان) و لو اضاف الى الماضى
فان الى ما قبل الزوج اغاء، و الا وقع الآن (فلو قال: انت طالق امس،
او: قبل سنة، و قد نكحها قبل ذلك يقع الآن لان الايقاع فى الماضى
ايقاع فى الحال، و الا فلا اعدم الملك فيه. و لو قال: امس واليوم، تقع واحدة
و فى عكسه ثنتان و قيل بالعكس). و يلغو المضاف الى نفسه (كقوله انا
طالق منك، بخلاف ما لو قال انا بائن منك او انا عليك حرام فانها تبين
ان نوى الطلاق كاضاقتها اليها) و كذا المدخول فيه الشك (كقوله
انت طالق او لا او غير طالق فلا يقع للشك فيه، و اما نحو انت طالق
واحدة - مثلا - او لا فالتخار عدم الوقوع فيه ايضا و اوقعه محمد بادخال
الشك فى العدد فيلغو العدد) و لو (ادخل الشك فى العدد) قال: انت
طالق واحدة او ثنتين (او ثلاثا) فاليه البيان كقوله انت طالق او
هذه (و كذا قوله: امرأته طالق، وله امرأتان فصاعدا طلقت واحدة
حدة وله خيار التعمين، و لو قال زينب طالق و اسمها كذلك و قال اردت
حديجة صدق ديانة، و لو اسمها غيره صدق قضا، و على هذا
لو حلف لدائنه بطلاق امرأته فلانة و اسمها غير ذلك لا تطلق ما لم يقل
اردت حديجة). و لو كرره (بان قال للمدخولة: انت طالق انت طالق،
او: طلقتك طلقتك) وقع الكل الا ان ينوى التاكيد فيصدق ديانة.

و يقع (الطلاق) بعدد (ولو واحدة) ومصدر و صفة قرن به (اتصل
بالايقاع و لو حكما كالسكوت بانقطاع النفس او اخذ الفهم كما سيزكر) لا بالطلاق
(و به اذا لم يذكر العدد و نحوه) فلو قال: انت طالق ثنتين (او ثلاثا) وقع
الكل (و لو غير مدخولة) و لو ماتت قبل ذكر العدد لم يقع شيء (فلها تمام

مهرها ولو غير مدخولة ويرثها زوجها، ولو مات الزوج قبله او اخذ احد
 فيه ولم يقل شيئا بعده وقعت واحدة لعدم ذكر العدد فوق بنفس الطلاق) و
 كذا لو قال: انت طالق بائن، او انبئة، او اشد الطلاق، او اخبئه، او طلاق
 الشيطان، او البدعة، او الحرام، او كالجيل او كالف (لعظمه فيقع واحدة بائنة
 او لكثرتة فتلاث، ولو قال كم عدد الالف تقع ثلاث بالنية)، او تطليقة شديدة،
 او عريضة، او طويلة، ونحو ذلك مما ينبئ عن الشدة والزيادة. يقع بكل
 منها واحدة بائنة (ان لم ينو شيئا من العدد او نوى واحدة او اثنتين) ما
 لم ينو بينونة كبرى (ثلاثا لانها واحد اعتباري فتصح النية بخلاف اثنتين
 فانه عدد محض والمصدر جنس لا يحتمل العدد فلا تصح نيته فلا تقع الا
 واحدة وتلغو نية اثنتين فكما لا يقع الطلاق بمجرد النية بلا ذكر لفظ لا
 يقع بلفظ نوى به ما لا يحتمله حتى لو قال لها انت جميلة مثلا ونوى به
 انت طالق لا يقع. و اذا نوى محتمل كلامه فان كان خلاف الظاهر صدق
 ديانة فقط و الا فقصا ايضا) و لو مات قبل ذكره (فذكره بعد موتها
 متصلا) لم يقع شيء (و كذا لو مات قبل ذكر الشرط او الاستثناء في قوله:
 انت طالق ان دخلت الدار، او: ان شاء الله لا يقع فلها تمام المهر و يرثها
 الزوج، و لو مات هو قبله - و يعلم ذلك بان يخبر قبله انه يطبق بالتعليق
 او الاستثناء - وقع لعدم ذكره فلا ترثه لو غير مدخولة لعدم العدة و لها
 نصف المهر). و لو (ذكر العدد بعد ما سكوت بان) قال انت طالق و سكوت

(١) بخلاف ما لو وصفه بما لا يبي عن ذلك كقوله احسن الطلاق او اغضه
 او الى الشام فيقع رجعيا اتفاقا، و لو قال طلاقا كالسمامة او كراس الابرة يقع بائنا
 عنده لان مطلق التشبيه يقتضي زيادة وصف عنده و عند ابي يوسف رجعيا، و
 لو قال كالثلج فهو بائن عنده و عندهما ان اراد البياض فرجعي او البرد فبائن. و
 لو اضافه الى عدد معلوم النفي كعدد شعر بطن كني او عدد ما في كني من الدرا-
 هم مثلا و لا شيء فيها او مجهول النفي والاثبات كعدد شعر ابليس و نحوه تقع
 واحدة.

ثم قال : ثلاثا (او ثنتين) ان سكت مضطرا (لا تقطع النفس او للسعال او العطاس او امساك فيه) ثم قاله على الفور يقع الثلاث (و الا فواحدة بقوله طالق) وكذا لو قيل له (بعد ما سكت و لو غير مضطر) : كم فقال : ثلاثا (تقع الثلاث لان السؤال معاد في الجواب فوجد القران). و لو قال : انت طالق هكذا (مرة) مشيرا باصابعه (الى عدد الطلاق) يقع بعد المنشورة (سواء اشار بظهورها او بطونها للعرف حتى لو قال عنيت المضمومة او الكف لم يصدق قضاء على الصحيح. و لو لم يقل : هكذا و اشار بالثلاث و نوى الثلاث لم تقع الا واحدة لما مر ان الطلاق يتعلق بالنطق).

و لو فرقته على غير المدخولة بكلمتين (فصاعدا كقوله : انت طالق طالق، او : و طالق، او : واحدة و واحدة - او : و ثنتين - او طلقتك و طلقتك) لم يقع الا الاول (لأنها لما بات بالاول لا الى عدة صادفها المؤخر و هي اجنبية بخلاف المدخولة ما دامت في العدة و بخلاف الايقاع بكلمة واحدة مثل انت طالق ثنتين او ثلاثا فانه يقع الجميع عليها كالمدخولة لانه متى ذكر العدد كان الوقوع به لا بالطلاق كما مر و بخلاف واحدة و نصفا لانه اخصر ما يتلفظ به عند ارادة الايقاع بالصحيح مع اكسر فيقع الجميع كاحدى عشرة بخلاف واحدة و عشرا فانه تقع به على غير المدخولة و احدة فقط فله ان يتزوجها بلا تحليل) الا (في ثلاث صور) : اذا قرنها بلفظ يفيد وقوعهما معا عليها (كقوله : انت طالق واحدة مع واحدة او : معها و احدة او ثنتان) او اوقع بالمتأخر اولاً (كقوله : انت طالق واحدة بعد واحدة - او : بعد ثنتين - او : قبلها واحدة - او : ثنتان لان اثباتية موثقة في الماضي والاولى في الحال والايقاع في الماضي ايقاع في الحال فيقتربان) او اخر الشرط (كقوله : انت طالق و طالق ان دخلت الدار، فدخلتها) فيقع الجميع عليها كالمدخولة (في جميع الصور المذكورة، و لو قدم الشرط تقع واحدة اذا دخلتها كالمعجز لعدم المغير في آخر الكلام).

و كنيته ما (كل لفظ) احتمله و غيره. و لا تطلق بشئ منها
ديانة بلا نية الطلاق (سواء نوى غيره او لم ينو شيئاً و سواء وجدت
دلالة الحال او لا) و لا قضاء (اذا انكر نيته عند الخصمة) الا بدلالة الحال
على نيته (و هي مذاكرة الطلاق او الغضب كما سيذكر). منها ثلاثة الفاظ
(في لسان العرب) ملحقة بالصرح، لا يقع بها (اذا وقع) الا واحدة
رجعية و ان نوى خلافها (و كذا بقوله انت مطلقه - تخفيف اللام
- و انت اطلق من فلانة المطلقة و حذى طلاقك و اقرضتك طلاقك
و نحو ذلك مما ذكر فيه لفظ الطلاق) و هي اعتدى، استبرئى رحمك،
انت واحدة (فان كلا من هذه الثلاثة - كغيرها من الكنايات - يحتمل
الطلاق و غيره من المعاني فان = اعتدى = امر بالاعتداد الذي هو
من العد او العدة فيحتمل ان يراد اعتداد نعمه او نعم الله عليها - مثلاً
- او الاعتداد من النكاح فاذا نواه او دل الحال على نيته من المذاكرة
او الغضب زال الابهام و وقع الطلاق، و = استبرئى رحمك = يحتمل
الاستبراء ليطلقها او بعد ما طلقها فاذا نوى الثاني او دل الحال و وقع
الطلاق، و = انت واحدة = يحتمل ان يكون نعتاً لمصدر محذوف اى
انت طالق طلقة واحدة و لا اعتداد بالاعراب و يحتمل ان يكون نعتاً
للمرأة اى انت واحدة عندي او عند قومك او لا نظير لك فاذا زال
الابهام بالنية او دلالة الحال وقع الطلاق و الا فلا. و اما وقوع الرجعي بها
اذا اريد الطلاق او دل الحال فلان شيئاً منها لا يفيد البينونة - بخلاف
غيرها مما سياتى - لان معنى اعتدى حيثئذ طلقتك فاعتدى او اعتدى
فانى طلقتك فلو صرح بهذا المضمرة وقع رجعية لانه صريح و كذا استبرئى
رحمك، و واحدة مصدر الصريح الواقع به الرجعي). و ما عداها يقع بها
(عند نية الطلاق او دلالة الحال عليها) واحدة بأنة (و ان نوى ثنتين
او لم ينو العدد اصلاً) ما لم ينو ثلاثاً فيقعن (بكل منها ما عدا اختارى

قانه لا تصح نية الثلاث فيها. وكذا لا يقع بها الطلاق اصلاً ولا يقوله امرئ بيدك ما لم تطلق المرأة نفسها لانهما كناية تفويض لا كناية ايقاع كما سيأتى فى باب التفويض).

ثم الكنایات ثلاثة اقسام (لان كلا منها يصلح للجواب - اى اجابة سؤال الطلاق - ولغيره من المعانى كما ذكرنا، وذلك الغير فى بعضها يصلح لرد ذلك السؤل وفى بعضها للشتم والسب، وفى بعضها لا يصلح لشيء منهما): منها ما لا يصلح للرد ولا الشتم (بل يصلح للجواب اى الطلاق ولغيره من المعانى مما سوى الرد والشتم كما ذكرنا فى الثلاثة الملحقه) مثل اعتدى، اختارى (نفسك بالفراق عن النكاح فيكون تفويضا للطلاق، او غير ذلك فلا يكون تفويضا)، امرئ بيدك (ارادتك فى يدك فى الطلاق فيكون تفويضا او فى غيره فلا)، است لى بامرأة، لست لك بزواج (لان كلا منها يصلح انكارا للنكاح وهو كذب فلا يقع الطلاق و يصلح انشاء للطلاق فيكون من الكنایات. ثم الواقع بهما بائن به على ما فى الدرر - اقول وهو الظاهر كما هو ظاهر الملتقى ايضا لان البائن يزيل الزوجية - و رجعى على ما فى رد المختار)، فسخت النكاح (نقضت عقد النكاح فيقع الطلاق او نسيته او نقضت الجماع فلا يقع)، فارقتك (فى المنزل فلا يقع او لانى طلقتك فيقع)، خلعتك (ازلت نكاحك فيقع او شياً آخر فلا يقع) و امثالها (مما يحتمل الطلاق وغيره مما سوى الرد والسب باى لغة كانت)؛ وما يصلح للشتم دون الرد مثل خلية، برية، بائن (عن النكاح فيكون كل منها جوابا او عن الخير فيكون شتما)، حرام (حرمة الجماع والنظر لتطبيقها فيكون جوابا او حرمة الصحبة لسوء خلقها فيكون شتما. و سيأتى فى باب الايلاء انه يقع به بلا نية فيما تعورف استعماله فيه)، و نظائرهما (باى لغة كانت)؛

(١) اى الشتم والسب بحسب المفهوم - كما يظهر من بيانهم معانى الكنایات لا بغاظة القول برفع الصوت والا فالكل يصلح له.

و ما يصلح للرد دون الشتم مثل آخر جى، اذهبي، قومي (من هنا لاني طلقتك فيكون جوابا او لا تطلي الطلاق فاني لا افعله فيكون ردا)، استتري، تخمري (لأنك حرمت على بالطلاق فيكون جوابا او لا) ينظر اليك اجبي فيكون ردا).

و احوال الزوج (عند صدور واحدة من الكنايات منه) ثلاث (لان من احواله ما لا يدل على شئ من نية الطلاق و عدم نيته و هو حال الرضا: او يدل عليها و على الرد والشم لحصول ايذاءها بكل من الطلاق والشم و بالرد عند سؤالها و هو حال الغضب، او عليها لاجابة سؤالها و على الرد لسؤالها و هو حال المذاكرة فصارت احواله): حال الرضا، و حال الغضب و حال مذاكرة الطلاق (بان تسأل هي او غيرها طلاقها)، ففي حال الرضا (بدون المذاكرة) لا يقع (الطلاق لا قضاء و لا ديانة) بشئ منها الا بنيته (لاحتمال كل منها الطلاق و غيره و عدم دلالة حال الزوج على شئ منهما) و القول له بيمينه في عدم النية (بعد سؤاله عنها و يجب عليه ان يحلف و لا يكفيه مجرد اقول بانه لم ينو الطلاق سواء ادعت المرأة الطلاق او لا حقا لله و يكفى تحليفها له في منزله فان حلف بانه لم ينوه فهي امرأته فان حلف كاذبا فيمينه و بين الله و ان ابى رافعه الى القاضي فيحلفه فان نكل عنده فرق بينهما او يجردان العقد برضاها ان كانت محلا له)؛ و في حال الغضب (عليها و لو مع المذاكرة، و تقبل بيمينها على الغضب والمذاكرة دون النية الا ان تقام على اقراره بالنية) يقع قضاء (و ان انكر نيته) بكل لفظ من القسم الاول (مما لا يصلح لشئ من الشتم والرد - لدلالة الغضب على نية الشتم او الرد او الطلاق واللفظ لا يصلح الا للاخير منها فظاهر حاله انه اراده فيحمل عليه، فلو قال ازوجته في الغضب اعتدى او امرك بيدك او استلى بامرأة و ادعت نية الطلاق و انكرها لا يصدق قضاء لان الظاهر يكذبه فيحكم بوقوع الرجعي

في الاول و بالبائن في الاخيرين)؛ و في حال المذاكرة (بلا غضب) يقع قضاء بكل لفظ من القسم الاول والثاني (نما لا يصلح للرد و ان صلح للشتم - لدلالة المذاكرة بلا غضب على نية الجواب - اجابة سؤالها - او الرد واللفظ لا يصلح للرد فيحمل على الجواب في القضاء، فلو قالت طلقني فقال في حال الرضا: اعتدى او انت على حرام طلقت رجعيًا في الاول و بأنا في الثاني؛ و يصدق الزوج في القسم الثالث في كل من احواله الثلاث على ما صرح به في شرح الملتقى ورد المختار اقول هو ظاهر في غير الغضب بلا مذاكرة فليتأمل). و يصدق ديانة في دعوى عدم نية الطلاق في كل الانفاظ و كل الاحوال. والمرأة كالقاضي لا يحل لها تمكينه اذا علمت منه ما ظاهره خلاف مدعاه و لا المقام معه (الا بتجديد العقد في البيئونة غير الكبرى والفتوى على انه ليس لها قتله و لا تقتل نفسها بل تقضى نفسها بمال او تهرب فان لم تقدر على الفداء او الهرب و لا منعه عنها ترفع الامر للقاضي فان حلف و لا بينة لها فلاثم عليه). و لو قال: والله ما انت لي بامرأة (او لست والله لي بامرأة او ما لي امرأة، او لم اتزوجك او ما لي اليك حاجة او لا اريدك) لم يقع (و ان نوى لانه خبر كاذب لا انشاء والاخير ان لا يصلح ان الايقاع اصلا، و لو قال: لا نكاح بيني وبينك، او: لم يبق بيني وبينك نكاح، او: انا برى من نكاحك او كوني بعد هذا امي او اختي يقع ان نوى. و لو سئل: هل لك امرأة فقال: لا، ان قال اردت به الكذب صدق سواء قاله في الرضا او الغضب. و لو قيل له لست طلقها - او قالت انا طالق - فقال: نعم، تطلق).

و لا يلحق البائن بالكناية (مع نية الطلاق او دلالة الحال عليها و هي في العدة) البائن مطلقا (و لو صريحا بأنا بخلاف الرجعي فانه يلحقه البائن مطلقا) و يلحق الصريح (مطلقا رجعيًا كان او بأنا بثلاث او

ما دونها، بشرط بقاء العدة في الكل) الصريح (بما دون الثلاث و لو بأثنا
او على مال) والبائن بالكناية (ايضا و في حكمه الفسخ للسببين المذكورين
سابقا فيلحقه الصريح دون البائن بالكناية، والملحق بالصريح يلحق
الكل كالصريح كما مر فلو قال للمدخولة: انت طالق، او: بأثنتي
قال لها في عدتها: انت طالق، او: اعتدى ناويا وقع الثاني ايضا
و لو قال بعد ما ابناها و لو بالصريح: انت بأثنتي و نواه لم يقع الثاني
لانه صادق في كلامه فيحمل على الاخبار عن الواقع الا في صورتين:
اذا لم يمكن جملة اخبارا عنه كأن يقول لمبنته: ابنتك باخري او قال
نويت بالبائن الثاني اليئونة الكبرى، او كان الثاني معلقا بالشرط او مضافا
الى الوقت قبل تنجيز البائن ثم نجز البائن ثم وجد الشرط او جاء الوقت
كأن يقول: ان دخلت الدار فانت بأثنتي، او: انت بأثنتي غدا ثم ابناها
منجزا ثم دخلت الدار او جاء الغد و هي في العدة وقع الثاني ايضا. و
نظمه بعضهم بقوله: صريح طلاق المرأ يلحق مثله - ويلحق ايضا
بأثنا كان قبله - كذا عكسه ٢ لا بأثنتي بعد بأثنتي - سوى بأثنتي قد
كان علق قبله. و لو نجز البائن او لا ثم علق او اضاف بان قال:
انت بأثنتي او حرام ناويا ثم قال لها: ان دخلت الدار فانت بأثنتي و نوي
فدخلتها لا يقع الثاني).

تفويض الطلاق اليها

[اعلم أولا ان الزوج اذا اقام غيره مقامه لا يقاع الطلاق على

- (١) و منه يعلم حدثت الفتوى و هي انه اتى رجل مع زوجته الى القاضي ٢
(١) اي و يلحق البائن بالكناية الصريح اي الصريح الرجعي لما تقدم ان البائن
بالكتابة لا يلحق البائن مطلقا والحاصل ان البائن بالكناية لا يلحق الا الرجعي بخلاف
الصريح والملحق به فاشبهما يلحقان الكل في العدة. لامة.

زوجته ان كان هو الزوجة المراد ايقاع الطلاق عليها فهو تفويض
 - اى تمليك فيه معنى التعليق - لتعمل لنفسها فيتوقف صحة تطليقها
 على قبولها - تفويضه - فى ذلك المجلس - بان تطلق فيه - و لا
 يرجع عنه، لا توكيل و لو صرح بتوكيلها بطلاقها؛ و ان كان غيرها
 فهو توكيل له ليعمل لغيره فله ان يرجع قبل طلاقها و لا يتقيد صحة
 التطبيق بالمجلس - الا اذا علقه بالمشيئة و نحوها من افعال القلب كالارادة
 والرضى والمحبة فيصير تفويضا لا توكيلا - و من ثمة لو امرها ان توقع
 الطلاق على نفسها و ضررتها كان ذلك الامر بالنسبة اليها تفويضا -
 فلها ان تطلق نفسها فى ذلك المجلس فقط و ليس له ان يرجع عنه -
 و بالنسبة الى ضررتها توكيلا - فلها ان تطلقها فى غير ذلك المجلس
 ايضا و له ان يعزلها، والحاصل ان الفرق بينهما فى خمسة احكام: ففى
 التفويض لا يرجع، و لا يعزل، و ايضا لا يبطل بجنون الزوج، و
 يتقيد بالمجلس، لا بالعقل فيصح تفويضه لجنون جن قبله و صبي -
 يتكلم و - لا يعقل ١ فذلك اليه ما دام فى المجلس لانه فى معنى التعليق
 على ايقاعه و ذا يصح على حركة الجهاد ايضا بخلاف التوكيل فى الكل].
 و للمكلف ان يوقع الطلاق (على زوجته) بنفسه (منجزا كما
 مر و معلقا كما سيأتى) و ان يوكل به غيره و ان يأذنها بايقاعه تفويضا
 على نفسها (لتعمل لنفسها) و توكيلا على غيرها (لتعمل له) من ضرارها
 و ان يجيز طلاق الفضولى (قولا او فعلا كأن يدفع اليها مؤجل مهرها
 حتى لو قال رجل لاخر طلقت زوجتك او قالت هى طلقت نفسى فاجاز
 ٢ فقال لها لست بزوجة ثلاثا و دفعوا مهرها ثم جاء ببد ايم و طالبا تجديد العقد
 هل يسح ذلك بلا تحليل؟ فاجبت بانه يصح له ايم.
 ١) بان جعل امرها بيد ادمها فذلك اليه ما دام فى المجلس لوجود معنى
 التعليق فكأنه قال: ان قال لك المجنون: انت طالق، فانت طالق، و كذا لو
 جعل امر الصغيرة بيدها ر ان لم يصح التمليك لغير العقل كالتوكيل.

بالقول او بالفعل طلقت). و لا يقع طلاق غير المكلف (من الصبي والمجنون والمعتوه على زوجته و لا يوكل غيره به) و لو صرّح او اجازه بعد البلوغ (لانه وقع باطلا و هو لا يجاز. نعم يقع طلاق الصبي - لكن لا بايقاعه - عن زوجته في موضعين: اذا وجدته محبوبا و فرق القاضي بينهما بطلبها، و اذا اسلمت زوجته و هو كافر مميز و ابى عن الاسلام (و لا يعرض على ابويه) ففرق بينهما كما مر هذا في موانع النكاح. و يقع طلاق المجنون على زوجته في ثلاثة مواضع: اذا كان محبوبا او عينا و فرق القاضي بينهما بطلبها في الحال عند الجب و بعد تأجيله ستة عند العنة، و اذا اسلمت زوجته و هو كافر و ابى ابواه عن الاسلام، و اذا علق عاقلا ثم جن فوجد الشرط) و لا طلاق وليه (و لو اباه) عن زوجته. و لو اقر المكلف بالطلاق كاذبا او هازلا يقع قضاء (الا اذا شهد قبله انه يقر به كاذبا او هازلا فلا يقع) و لو مكرها لا (بخلاف الايقاع هازلا او مكرها فانه يقع ديانة ايضا كما مر). و ينعزل الوكيل بالعزل (و يتوقف انعزاله على علمه فتصرفه قبله صحيح) لا بطلاق الموكل بنفسه (بما دون الثلاث) و لو باثنا فلو طلقها هو ايضا في عدته (قبل نهيه) وقع فاذا مضت العدة انعزل (حتى لو تزوجها الموكل بعدها لم يقع طلاق الوكيل عليها بخلاف ما لو تزوجها في العدة) و تبطل الوكالة بجنون احدهما مطبقا (و لا يشترط العلم به).

و الفاظ التفويض ثلاثة: مشيئة (مثل طلق نفسك سواء قال ان شئت او لا)، و تخيير، و امر بيد. فلو قال (الزوج المكلف المستيقظ) لها (و لو غير مكلفة و ليس حينئذ لوليها ان يطلقها في مجلسها لانه تفويض اليها لا اليه): طلق نفسك (هذا تفويض بالصرح فلا يحتاج الى نيته - بخلاف الاخيرين - و يقع به رجعي و يصح نية الثلاث به في التفويض كما سيذكر. و يصح تعليق التفويض بشرط كقوله ان دخلت

الدار فطلقي نفسك - او امرك بيدك - فلها ان تطلق نفسها اذا دخلتها
او قال: اختاري، او: امرك بيدك (او امرها بيدها)، ينوي بهما
تفويض الطلاق اليها او قاله في الغضب او المذاكرة فلها ان تطلق نفسها
(او تختارها) ما دامت في مجلس علمها (و لا اعتبار بمجلسه) مشافهة
(في الحاضرة) او اخبارا (في الغائبة) بان يخبرها به هو او رسوله او
فضـوليان او عدل) و ان طال (مجلسها يوما او اكثر ما لم يوقت
تفويضه و يمض الوقت و ما لم تقم او تأخذ في عمل آخر يدل على
اعراضها بتبديل مجلسها به حكما حتى لو قال ان دخلت الدار فامررك
بيدك ان طلقت نفسها كما وضعت القدم - اي القدمين - فيها طلقت
و ان بعد ما مشيت خطوتين لم تطلق لخروج الامر من يدها)، و ليس
له ان يرجع عن التفويض بعد ايجابه (لما ذكرنا انه تملك فيه معنى
التعليق الذي لا رجوع عنه) و لا ينهاها (لا يعزلها) عما جعل اليها
(و يوضح تفويضه لمجنون و صبي فذلك اليه ما دام في المجلس بخلاف التوكيل
في الجميع كما ذكرنا سابقا). و لو قال لا آخر: طلقي امرأتى، او قل
ايها: طلقي ضررتك يملك الرجوع (والنهي لانه توكيل الا اذا قال:
ان شئت او احببت و نحو ذلك من افعال القلب فيكون حينئذ
تفويضا فلا يملك الرجوع والنهي و يتقيد بالمجلس كما مر) و لا يتقيد
بخياره (خيار احدهما و صحة تطبيقها) بالمجلس (بل ينفذ بعده ايضا
ما لم ينه عنه. و لو جعل امرها بين رجلين فطلقها احدهما لم يقع).
فاذا ردت (و لو في المجلس) او قامت عن مجلسها (و لو كرها، و لم يقل
متى شئت و لم يوقته بوقت كيوم و شهر فقامت) قبل ان تطلق (او
تختار) نفسها او اشتغلت بعمل آخر (و لو كلاما) يدك على اعراضها
(كما اذا دعت بطعام لتأكله او نشطت او تكلمت بكلام اجنبى او ابتدأت
الصلاة و نحو ذلك مما يقطع المجلس فانه يبطل بكل من المذكورات

خيارها بخلاف القيام لدعاء الاب او غيره للمشاورة او الشهود للاشهاد
على تطبيقها - لئلا ينكره بعده - و جلوس القائمة و قعود المتكئة و
نوم القاعدة و اتمام المصلية مكتوبة او و ترا او سنة مؤكدة و شرب الماء
و اكل قليل و قراءة قليلة و قواها لم لا تطلقى بلسانك لان المبدل للمجلس
ما يكون قطعاً للكلام الاول و افاضة في غيره و ليس هذا كذلك
بل السكلى يتعلق بمعنى واحد و هو الطلاق) يطل خيارها الا اذا قال
متى شئت (او اذا شئت فلها حينئذ ان تطلق واحدة في المجلس و بعده
متى شئت - ولو بعد ما رددته و قالت لا اشاء - لان متى لعموم الازمان
بخلاف ما لو قال ان او اين او حيث شئت فانه يتقيد بذلك المجلس كما
اذا لم يقل شيئاً مما ذكر لان الطلاق لا يتعلق بالمكان. و لو قال: كلما
شئت فلها ان تطلق ثلاثاً متفرقا و لو في مجلس واحد على التحقيق لا
مجموعاً و لا بعد ما طلقت ثلاثاً متفرقة و عادت اليه بعد زوج آخر كما
سيأتى في باب التعليق)، و لو (وقت التفويض يوقت معين و) قال: اختارى
اليوم، او: امرك بيدك اليوم، او: هذا الشهر، او: هذه السنة فلها
الخيار (ما لم ترده) فيما بقى منه (الى غروب الشمس فى اليوم و رؤية الهلال
فى الشهر و تمام ذى الحجة فى السنة) و ان (وقت بمنكرو) قال: يوماً،
او: شهراً، او: سنة فمن ساعة التكلم الى استكمال المدة المذكورة (الى
مثل ساعة التكلم من الغد فى اليوم - و يدخل ما بينهما من الليل - و الى
تمام ثلاثين يوماً فى الشهر و الى مثل ذلك اليوم فى السنة) و لا يبطل الموقت
بالاعراض (فى مجلس العلم بان قامت عنه او فعلت ما يتبدل به المجلس حكماً

(١) كأن فوض اليها بحضرة الشهود ثم غابوا الطول تأملها ثم ارادت ان
تطلق نفسها. لنا مقه.

(٢) أى فهو تفويضات كثيرة حكماً فبرد احدها لا يرتد الا آخر بخلاف الموقت
بشهر او سنة فانه تفويض واحد طويل فيرد بالرد هذا ما ظهر لى من الفرق
بينهما فتدبر. لنا مقه.

فلما الخيار بعد المجلس ايضا ما لم ترده) بل بمضى الوقت (و لو قبل علمها بالتفويض فان بقى شيء منه بعد ما علمت به فلما الخيار فى الباقي. و لو قال: امرك بيدك اليوم و غدا - و بعد غد - فهو تفويض واحد يدخل فيه الليل ايضا فان رده اليوم فلا خيار لها فى الغد، و لو قال: ايوم و بعد غد - مثلاً - فهما تفويضان و لا خيار لها فى الليل - و لا فى اليوم الفاصل - فان رده اليوم بطل به امرها فى اليوم فقط و لها الخيار بعد غد).

فان قالت فى جواب الاولى (طلق نفسك) فى مجلس علمها: طلقت نفسى (منجزاً، بخلاف قولها: اطلق نفسى فانه وعد لا تقع به ما لم يتعارف او ما لم تنو الانشاء بخلاف قولها: اختار نفسى فى جواب الثانية فانه يقع به استحساناً - بلا نية) اذ فعلت او ابنت نفسى (او انت حرام او حرمت نفسى فان كل لفظ يصلح للايقاع يصلح للجواب منها و ما لا فلا الا لفظ الاختيار فانه لا يصلح للايقاع منه و يصلح للجواب منها فلو قال طلق نفسك ان شئت فقالت شئت لم يقع لان «شئت» لا يصلح للايقاع - بخلاف ما لو قال انت طالق ان شئت فقالت شئت - و كذا لو قالت فى الجواب: شئت ان شئت لا يقع و ان قال شئت ناويا طلاقها ما لم يقل - هو او هى - شئت الطلاق فيقع ان نوى، و كذا لو علقت الجواب على معدوم كأن قالت فى الجواب: طلقت نفسى ان شاء ابى او ان جاء الليل لا يقع و ان شاء الاب او جاء الليل بعده؛ و لو علقت بكائن - موجود حاضر او انقضى - كقولها ان كان ابى فى الدار و هو فيها او ان اكل كذا و قد اكله قبله وقع لان التعليق بالموجود تمييز كما سيأتى فى بابها) تقع واحدة رجعية (حتى فى قولها ابنت لان المعتبر تفويض الزوج لا ايقاعها والمخالفة فى وصف الطلاق لا تبطل الجواب كما سيذكر) و ان اوقعت ثلاثاً (بان قالت طلقت نفسى ثلاثاً فانه لم يقل

واحدة او ثنتين حتى تكون مخالفة في العدد) و قمن ان كان هو قد نواها ١ (و ان لم يذكرها).

و ان قالت في جواب الثانية (اختارى): اخترت او اختار نفسي او طلقت او ابنت او قبلت نفسي او طلقت نفسي ثلاثا (سواء نواها الزوج او لا) وقعت طلقة بائنة. و لو قال اختارى الطلاق (او بتطبيقه) فقالت اخترت الطلاق (او نفسي) فواحدة رجعية (فان المفيد لليتونة اذا قرن بالصرح - مثل اختارى الطلاق - صار رجعيا كما ان الرجعي اذا قرن بالكناية - مثل انت طالق بائن - كان بائنا).

وانثالثة (الامر باليد) كالثانية (في جميع مسائلها) الا انه تصح نية الثلاث فيها (دون الثانية كما اشرفنا فيها) فلو قال امرك بيدك (او امر فلانة بيدها) ينوى به ثلاثا فقالت (في مجلس علمها): اخترت نفسي او طلقت او ابنت او قبلت نفسي او اخترت نفسي بواحدة (اي باختيارة واحدة) وقع الثلاث (و ان لم تذكرها في الجواب، و منه يعلم بالاولى انه لو ذكر العدد في التفويض و لم تذكره هي في الجواب وقع ما فوض اليها) و لو قالت (في الجواب) طلقت نفسي بواحدة (اي بتطبيقه واحدة بقرينة ذكر الطلاق) او لم ينو الثلاث (و اوقعت ثلاثا) فواحدة بائنة. و لو اختلفا في تطبيق نفسها في المجلس (بلا تبدله حقيقة و لا حكما بان قالت: طلقت نفسي في المجلس و انكره الزوج و لا بينة لواحد منهما) فانقول لها بيمينها. و مخالفتها في العدد باكثر تبطل الجواب لا باقل (الا اذا كان بمال او قال ان شئت فلو قال لها: طلق نفسك واحدة فطلعت ثنتين او ثلاثا - بكلمة واحدة ٢ لم يقع شيء و ان لم يقل ان شئت، و لو قال: طلق

(١) لا ثنتين و ان نواها، و لو قال طالق نفسك كيف شئت فلها ان تطلق في المجلس كما شئت بائنا او رجعيا واحدة او ثنتين او ثلاثا كذا في الهندية.
(٢) اما لو قالت واحدة و واحدة و واحدة و واحدة لا مثالها بالاولى و يلغو ما بعدها.

نفسك ثنتين او ثلاثا فطلقت اقل وقع ما اوقعته الا اذا قال بالف مثلا فلا يقع شيء الا اذا طلقت اقل بجميع الالف كما سيأتى فى باب الخلع. والوكيل كالمراة اذا خالف امر الموكل فى العدد باكثر او اقل. و ان علق بمشيئتها او نحوها فلا يقع شيء بالخالفه باقل او اكثر لان معنى ان شئت: شئت المذكور). و مخالفتها فى الوصف لا تبطله بل تبطل الوصف (الذى به المخالفه) و يقع على الوجه الذى فوض به (فلو امرها بالبائن او الرجعى بلا تعليق بمشيئتها فعكست فى الجواب وقع ما امرها) و ان علق بمشيئتها و خالفت فى شيء (من الوصف او العدد و لو باقل) بطل الجواب رأسا (فلا يقع شيء. و بالجملة ان له ان يفوض اليها الطلاق مطلقا - رجعى و بائنا بالثلاث و ما دونها - فان وافقته فى الجواب فيها و ان خالفت فى العدد باكثر لا يقع شيء و ان باقل وقع ما اوقعت الا اذا كان بمال الا اذا اوقعت اقل بجميع المسمى، و ان خالفت فى الوصف وقع ما فوض اليها. و ان علق بمشيئتها فخالفت فى شيء من العدد او الوصف لا يقع شيء حتى لو قال طلقى نفسك عشرا - او واحدة - ان شئت فطلقت ثلاثا - او نصفا - لا يقع شيء لمخالفتها فى اللفظ و ان وافقت فى الحقيقة). و اذا جعل امرها بيدها انه متى ضربها (مثلا) بغير جنائية فبى تطلق نفسها فضرربها ثم اختلفا (فقال ضربتها بجنائية و قالت بل بغير جنائية) فالقول له (فلا يصير امرها بيدها، و لو خرجت بغير اذنه - الى ما ليس لها الخروج بلا اذنه - ان اوفاهها مهرها المعجل فيخرجها جنائية و الا فلا). و لو قال امرك بيدك يوم يقدم زيد (او يوم يخرج عمر و مثلا) جاء، ايلا فلا خيار لها (بخلاف ما لو قال طلقى. . .)

تعليق الطلاق

(التعليق ربط حصول مضمون جملة - و هى الجزاء - بحصول مضمون جملة اخرى. و يسمى يمينا)

و يشترط للتعليق (في كل من الزوجين - و كذا التتويض) فانه في معنى التعليق كما مر) ما يشترط للتنجيز (و انما يشترط اهلية الزوج وقت التعليق - او التتويض - فلو قال عاقلا: ان دخلت الدار فانت طالق فدخلها محنونا وقع، او قال طلق نفسك متى شئت فجن فلها ان تطلق نفسها متى شئت) فلو قال (الزوج المكلف المستيقظ) لمنكوحته (بنكاح صحيح) او معتدته (عن طلاق مطلقا او فسخ لاحد السببين المذكورين في التنجيز. ثم انك قد عرفت فيما سبق ان تعليق طلاق المعتدة صحيح في جميع صور الطلاق الا اذا كانت معتدة عن بائن و علق بائنا بالكنية فلا يصح كالتنجيز حتى لو ابناها ثم قال لها ان دخلت الدار فانت بائن فدخلت الدار لم يقع): ان زدت فلانا فانت طالق يقع (الطلاق المعلق على الوجه الذي علقه و هو الرجعي هنا. و لو قال ان زرت فاطلقك فهو وعد لا تطلق به) اذا زارته، و لو قاله لاجنبية (فهو انمو كالتنجيز) لا يقع و ان زارته بعد ما تزوجها الا اذا علق على الزوج (و بالجملة انه يشترط الملك - اى انكاح او العدة - في التنجيز، و الملك او الاضافة الى الملك في التعليق فلا يقع المنجز و لا المعلق الا في الملك بلا فرق بينهما) كقوله لها: ان تزوجتك (او نكحتك) او ان كنت زوجة لى بخلاف نحو ان اجتمعت معك في الفراش لان الاجتماع فيه لا يلزم كونه عن نكاح) فانت طالق فانه يقع اذا تزوجها (و كذا قوله لها: انت طالق يوم تزوجك، و: المرأة التي تزوجها طالق، و لزوجته: انت طالق بدخول الدار او بحيضتك، لوجود معنى الشرط في الكل و هو كاف اصحة التعليق كما سيذكر).

و يشترط اصحة التعليق ستة امور: ١ ان يذكر المشروط (فعل

(١) و في الاشباه: من ملك التنجيز ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التنجيز و لا يملك التعليق، و من لا يملك التنجيز لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك - كالتزوج - او سببه - كشراء العبد.

الشرط)، ٣ متصلا (بالجواب الا من عذر) و ٣ ان يكون مدلوله معدوما على خطر الوجود (متريدا بين ان يكون و ان لا يكون، لا مستحيلا و لا محققا لا محالة)، ٤ غير مقصود به المجازاة (بل الشرط اى التعليق)، ٥ و لا معلق على مشيئة من لا تعلم مشيئته (او لا مشيئة له اصلا)، و ٦ وجود رابط (من الفاء او اذا) فى الجواب حيث تأخر (و ان قدم فلا يلزم الرابط. فان فقد بعض الشروط لم يصح التعليق بل يكون تنجيذا او لغوا فانه ان لم يذكر المشروط كقوله: انت طالق ان - او الا او لولا او ان كان او ان لم يكن - فهو لغو لا يقع به على المفقى به و تنجيز عند محمد؛ و كذا لو كان مدلوله مستحيلا - و لو شرعا - لا يقع كقوله ان لم تردى الدينار الذى اخذته من كيسى فانت طالق فاذا الدينار فى كيسه و قوله ان لم تشربى ما فى هذا الكوز من الماء فانت طالق و لا ماء فيه و قول سكران و هو يطرق الباب فلم تفتح له: ان لم تفتحى الباب الليلة فانت طالق و لم يكن فى الدار احد و قوله ان لم تصلى الصبح غدا فانت كذا و حاضت بكرة لا يقع لان شرط صحة اليمين امكان البر فى المستقبل - امكانا ذاتيا - بخلاف قوله ان لم تصعدى السماء او ان لم تطيرى فى الهواء فانت طالق فانها تطلق فى الحال - فى غير الموقت - لا مكان البر ذاتا و ان استحال عادة؛ و لو كان متحققا كالتعليق بكائن فهو تنجيز كقوله انت طالق ان كان السماء فوقنا او ان مات زيد و هو قد مات و كقوله ان ابصرت او سمعت فانت طالق و هى بصيرة او سمعة و قوله ان ائت فى هذه الدار فانت طالق و هى مقيمة فيها فلم تحول منها طلقت فى الحال و كذا كل فعل ممتد لبقائه حكم ابتدائه اختياريا كان او لا بخلاف غير الممتد كالدخول والخروج فلو قال ان دخلت دار كذا فانت طالق و هى فيها فانها لا تطلق باستمرارها فيها ما لم تخرج ثم تدخل؛ و كذا لو فصل بين الشرط والجواب تنجز فلو قال: انت طالق ثم سكنت

غير مضطر - او فصل باجنبي - ثم قال ان دخلت الدار طلقت في الحال - و لو سكت مضطرا ثم قال على الفور: ان دخلت الدار صح التعليق فلا تطلق ما لم تدخلها - و كذا لو قصد به المجازاة دون الشرط كأن سبته بخويا سفلة فقال ان كنت كما قلت فانت طالق تنجز سواء كان الزوج كما قالت او لا لانه لا يريد في الغالب الا ايداءها بالطلاق و ان قال نويت التعليق صدق ديانة. والفتوى على انه ان كان في حال الغضب فهو على المجازاة فيقع مطلقا و الا فعلى الشرط فلا يقع ما لم يكن سفلة؛ و لو كان معلقا على مشيئة - او عدم مشيئة - من لا تعلم مشيئته و عدمها او لا مشيئة له اصلا كقوله: انت طالق ان شاء الله - متصلا - او ان شاء الملك او الجن او الدابة او ان لم يشاء فهو لغو، و لو قال ان شاء فلان صح التعليق و يتقيد بمجلس علمه - فان شاء فيه طلقت و الا او لم يعلم به اصلا فلا؛ و لو حذف الفاء في الجواب فيما تجب فيه كقوله ان دخلت الدار انت طالق او طلقي نفسك تنجز ما لم ينو التعليق فيصدق ديانة). و يصح اجازة تعليق الفصولي (و تفويضه كقوله لزوجتي غيره: ان دخلت الدار فانت طالق فاجاز زوجها تطلق بالمدخول بعد الاجازة لا قبله و كذا قوله لها طلقي نفسك فطلقت في مجلسها بعد الاجازة). و لو اختلفا في وجود التعليق منه او الشرط فالقول له بيمينه الا فيما لا يعلم وجود الشرط الا منها (كافعال القلب والحيض، فلو قال ان حضت او ان كنت تجبين عذاب الله - او فلانا - فانت طالق فقالت حضت او احب يكون القول لها في حق نفسها - فان كذبت وقع قضاء لا ديانة - و له في حق غيرها حتى لو قال: ان حضت فانت طالق و ضرتك فلانة فقالت حضت طلقت هي لا فلانة الا اذا صدقها الزوج او علم وجود حيضها).

و الفاظ التعليق ان، اذا، متى، كل، كلما (و قد يكون التعليق

بغير صريح الشرط بل بمضاه - بلا ذكر الاداة - و يشترط حينئذ ان تكون المرأة غير معينة كقوله: المرأة التي تزوجها طالق فتطلق بتزوجها كما مر، و لو كانت معينة باسمها او نسبها او الاشارة اليها يلفو الوصف اعدم وجود معنى الشرط حينئذ فيكون تخيضا في الزوجة و لغوا في الاجنبية فلو قال لاجنبية: زينب - او بنت فلان - التي تزوجها طالق انما لانفاء وصف التزوج بالتعيين فينتفى الاضافة الى الملك فيصير كأنه قال زينب طالق، و لو قال لزوجته: هذه المرأة التي تدخل الدار طالق، تطلق في الحال دخلتها او لا لانفاء وصف الدخول بالإشارة اليها فكأنه قال هذه طالق) ففي جميعها (سوى كلما حتى متى فانها انما تفيد عموم الاوقات لا عموم الافعال والتكرار - و قيل تفيده - ففي «متى خرجت فان طالق» المفاد ان اى وقت تحقق فيه الخروج يقع الطلاق ثم لا يقع بخروج آخر (على الصحيح) اذا وجد الشرط مرة (في ملك النكاح او بعد زواله فانه لا فرق في حق انحلال اليمين بين وجود الشرط في الملك او غيره و انما الفرق في وقوع الطلاق به و عدمه كما سيذكر) انحلت اليمين فلا يحث بعده بوجود الشرط مرة اخرى فان الحالف - مطلقا - لا يحث في يمين واحدة اكثر من مرة و لو وجد الشرط مرات حتى لو قال ان ضربتك فان طالق او قال والله لا اضربك فضربها مرات لا يحث الا في المرة الاولى فيقع طلاق واحدة في الاول و يجب كفارة واحدة في الثاني) الا اذا استعمل «كلما» فان ادخلها على غير التزوج (وانكاح) كأن قال لزوجته كلما زدت فلانا (او دخلت الدار) فانت طالق لا ينتهى اليمين بزيادتها مرة بل يقع (الطلاق المعلق بزيارتها) في كل زيارة (واقعة في الملك) الى الثلاث فاذا انتهت الثلاث وتزوجها بعد زوج آخر لا يقع ان زارت (لان كلما و ان كانت عموم الافعال - وهذا يقتضى ان

يقع الطلاق كلما وجد الشرط ١ - لكن التعليق ينصرف الى طلقات الملك القائم وقت الحلف فينتهى باستيفائها ولذا لو علق الثلاث بها ينتهى بوجود الشرط مرة)، و ان ادخلها على الزوج بان قال (لاجنبيه): كلما تزوجتك (او قال كلما تزوجت امرأة او فلانة) فهى طالق، لا تنتهى اليمين ابدا بل تطلق (بأننا لانه قبل الوطء فلا رجعة) بكل تزوج و لو (تزوجها) بعد زوج آخر (والحيلة فيه ان يزوجه فضولى و يحيز بالفعل كدفع المهر لا بالقول و لا يزوجه الوكيل لانهما كالمباشرة بنفسه كما ذكره فى باب الايمان) لكن ان وجد الشرط وكانت المرأة فى الملك (اى النكاح او العدة) يقع عليها الطلاق (المعلق مع انحلال اليمين فى غير «كلما») و ان وجد بعد زواله لا يقع و انحلت اليمين فانها لا تبطل بزوال الملك بما دون الثلاث، فلو قال لزوجته: ان زرت فلانا فانت طالق فزارته و هى منكوحته او معتدته عما دون الثلاث وقع الطلاق و انحلت اليمين، و ان زارته بعد ما طلقها منجزا و انقضت عدتها انحلت اليمين ايضا و لكن لم يقع الطلاق لعدم الملك). و يبطل التعليق بزوال الحل (بوقوع الثلاث بعد التعليق - الا المضاف الى الزوج بكما فانها تطلق بكل تزوج و لو بعد زوال الحل و زوج آخر كما مر) لا بزوال الملك (فقط بالمينونة بما دون الثلاث فلو علق الثلاث او ما دونها بدخول الدار ثم ابانها بالثلاث منجزا - او معلقا بتعليق آخر فوجد الشرط - قبل وجود الشرط ثم تزوجها بعد التحليل بطل التعليق فلا يقع بدخولها شيء، اما لو نجز ما دون الثلاث بعد التعليق لم يبطل - فيقع المعلق بدخولها و هى فى ملكه و ان كانت قد تزوجت بآخر حتى لو علق ثلاثا مثلا بدخول الدار فطلقها واحدة او ثنتين قبل الدخول فتزوجت بآخر و دخل

(١) و لو بعد الثلاث و زوج آخر لا لزواله بقوله كلما زرت فانت طالق
كم مرة من المرات تحق الزيادة ليقع الطلاق.

يها ثم عادت الى الاول فدخلت الدار وقعت اثلاث) و يبطل ايضا بزوال
امكان البر (بعد وجوده وقت التعليق كقوله اها ان لم تشربى اليوم
ما فى هذا الكوز من الماء فانت طالق فصب قبل مضى اليوم لم تطلق
لان مكان البر فى المستقل كما هو شرط انعقاد اليمين هو شرط بقائها
ايضا حتى لو لم يكن فيه ماء اصلا لم تطلق لعدم انعقاد اليمين اى صحة
التعليق كما مر، و يبطل ايضا بلحاظه مرتدا بدار الحرب فاذا عاد الى الاسلام
لم يعد ذلك التعليق). و لو علق الطلاق بشيئين (فصاعدا كقوله ان
دخلت دار زيد و دار عمر و او ان دخلت دار زيد و زرت فلانا فانت طالق
يشترط الملك لآخرها) فان وجدا او اثناى فقط فى الملك وقع الطلاق و
الا فلا (و انحلت اليمين فى الوجهين). و لو قال: كل امرأة تزوجها فىي
طالق (فتزوج واحدة او اكثر) طلقت (بأثنا) كل واحدة تزوجها (الى
موته والحيلة فيه ان يزوجه فضولى و يحيز بالفعل كما ذكرنا او يتزوجها
بعد ما وقع الطلاق عليها) و لو تزوج واحدة مرارا لم تطلق الا مرة
(لان لفظ كل لا يقتضى التكرار بخلاف كلما).

١٢

الخلع

هو ازالة ملك النكاح (و خلع المبانة والمنكوحة فاسدا لغو لعدم
الملك) ببذل (و لو مهرها و نفقة عدتها) المتوقفة على قبولها (اذا جرى
الخلع بينها و بين زوجها، او بينه و بين غيرها و شرط البذل عليها كما
سيذكر) بلفظ الخلع او ما بمعناه (كالمباراة اى جعل كل منهما بريئا للآخر من
الدعوى، و فى رد المختار عن الجوهرية: الفاظ الخلع خمسة: خالعتك، باينتك،

(١) و لو لم يقل ايوم طانت كما صب لانه يقع الخنث فى اليمين لمطابقة بزوال
الا مكان بعد وجوده.

بارأيتك، فارقتك، طلق نفسك - على الف. ويزاد عليه لفظ البيع والشراء انتهى ولا يخفى ان الطلاق على مال ليس هو الخلع بل مثله في بعض احكامه كوقوع البائن والتوقف على قبولها دون اسقاط الحقوق كما سيذكر و به ظهرا فارق بينهما و لا يسقط الحقوق الآتية الا لفظ الخلع والمباراة، و الا لفظ البيع والشراء على اختيار بعضهم) و يشترط فيه ما يشترط في الطلاق (من كون الزوج مكلفا مستيقظا والزوجة منكوبة بنكاح صحيح او في عدته من طلاق مطلقا او فسخ للسببين المذكورين فيه، لكن الخلع لكونه من الكسايات البائنة لا يباحق المعتدة من طلاق بائن او فسخ بل لا يصح خلعا كما مر بخلاف الطلاق على مال فانه يقع عليها لكن لا يلزم المال لعدم الملك بخلاف معتدة الرجعي فانه يقع عليها الطلاق بكل منهما لوجود الملك و يلزم المال المسمى). و لا بأس به عند تشاق الزوجين (و خافان لا يقيما حدود الله. و ينبغي للقاضي اذا وقع الشقاق بينهما و رفع الامر اليه ان يعين عدلين و يجعلهما حكمين، و الاولى ان يكون احدهما من اهله والآخر من اهلها ليستمعا شكواهما و يسعيا في اصلاح امرهما. فان لم يصلحا فله الطلاق والخلع).

و يحرم على الزوج (ديانة و ان صح قضاء) اخذ شي منها من العوض عن الخلع (من المهر و غيره) و لو قلت (و لو ببراء مالها عليه لقوله تعالى و لا تأخذوا منه شيئا) ان كان النشوز منه (بان كرهها و باشر انواع الاذى فاضطرت الى الخلع) و يكره اخذ اكثر مما اعطاها ان كان منها (بان ابغضته و لم تمتثل لاوامره و طلبت الفرقة فلا يكره ان يأخذ ما قبضت منه لكن اللائق بحال المسلم ان يأخذ اقل من المهر مثلا يخلو الوطء عن المال) او منهما معا (بان كره كل منهما صاحبه و اراد مفارقتها). و يقع به (سواء كان بمال منها او من غيرها او بلا مال اصلا) و بالطلاق على مال (بان يقول: طلقتك على كذا من المال، و لو من غيرها و قبلت

فان الخلع والطلاق على مال اذا جرى بين الزوج والمرأة فاليها القبول سواء اضيف المال اليها او لا مثل خلعتك - او اخلعتني - على فرس او على هذا الفرس - او على فرسي هذا - او على فرس فلان) بائن (و لا بد في الخلع لوقوع الطلاق به من نيته او دلالة الحال و ذكر المال قرينة على نيته و يصح فيه نية اثلاث كما مر في باب الكنايات) و يلزم المسمى فيهما ان كان ما لا متقوما (و لم تكن مكرهة منه و لا سفية و لا مريضة كما سيأتي) فان كان معينا (و لو قليلا) فيأخذه لا غير (اكن لو هالك قبل قبضه او استحق فعلها مثله لو مثليا او قيمته لو قيميا) او غير معين معلوم الجنس (كفرس و ثوب من قطن) فيأخذ الوسط منه (كما في المهر) او مجهولا (كحيوان او ثوب) فيرجع عليها بالمهر الذي اعطاها (ان قبضته)؛ و ان كان غير مال في حق المسلمين كخمر او خنزير (و هو مسلم بخلاف ما في يدها من المال او ما في بطن شاتها من الولد او نخيلها من الثمار فانه يصح اذا وجد فيه بخلاف المهر) او لم يذكر المال اصلا او اكرهها عليه يقع بالخلع البائن (لكونه من الكنايات) و بالطلاق (الصريح) الرجعي (لعدم المال، فله ان يراجعها ما دامت في العدة) و لا شيء له عليها (من المسمى او قيمته فيهما). و ان سمت ما هو مال و اشارت الى ما ليس بمال كهذا الدار من الحل (و قبل الزوج) فاذا هو خمر ان علم بكونه خمرا فلا شيء له و الا رجع عليها بما اعطاها من المهر (ان قبضته و الا سقط عنه) و ان سمت ما احتمل ان يكون مالا و ان لا يكون كأن اخلعت على ما في يدها او صندوقها (او بيتها او بطن شاتها او نخيلها و لم تقل من المال او المتاع او الولد او الثمر و قبل الزوج) فان كان هناك شيء (في تلك الساعة و يعلم وجود الولد في الشاة حينئذ بان تلبه لاقبل مدة الحمل و هو في الشاة اربعة اشهر و في غيرها من الدواب ستة اشهر) فهو له (قل او كثر).

و الا فلا شئ له (من المسمى و قيمته و ان سقط عنه بالحلع مالها عليه كما
سيا^٢ تي - لانها لم تعرفه بذلك الكلام لان كلمة ما عامة تشمل المال و
غيره كالهواء والتراب في اليد والصندوق والبيت و كالريح في بطن الشاة
والاوراق في النخيل. و ان كان المسمى ما سيوجد مثل ما تلد شاتها العام
او ما يثمر نخيلها العام فعليها رد ما قبضت من المهر سواء وجد ذلك حينئذ
او لا، و ان قالت (اي زادت على قولها: ما في يدي و نحوه): من
دراهم و نحوهها و لا شئ فيه لزمها ثلاثة مما قالت (من الدراهم و نحوهها
من المجموع) و ان كان فيه اقل منها تؤمر باتمامها، و ان قالت . . . من
مال (او متاع و لا شئ فيه) لزمها رد ما قبضت من المهر (الا اذا علم
ان لا شئ فيه فلا شئ له). و لو قالت طلقني ثلاثا بكذا فطلقها واحدة
(في المجلس وقعت) فله ثلث المسمى (و ان طلقها في غير مجلسه طلقت
رجعيا مجانا) او اثنتين فثلثاه (و لو طلقها قبل ذلك واحدة فطلقها ثنتين،
او اثنتين فطلقها واحدة فله كل المسمى) و بانته منه. و لو قال هو لها: طلق
نفسك ثلاثا بكذا فطلقت واحدة او اثنتين لا يقع شئ (و لا شئ عليها الا اذا
طلقت بجميع المسمى، لانه لم يرض بالبينونة الا بجميع المسمى بخلاف قولها:
طلقني ثلاثا فطلقها واحدة او اثنتين لانها لما رضيت بالبينونة بجميع المسمى
ترضى باقل بالاولى). و لو ادعى الحلع على مال و انكرته وقع الطلاق
(باقراره لان من ملك الا يقاع ملك الاقرار) والقول لها في المال (لانها
تنكره، و في عكسه لا يقع لانها لا تملك الايقاع)، و كذا لو اختلفا
في العوض (وجودا و عدما و جنسا و نوعا و قدرا و صفة كائن قالت
اختلفت بغير شئ و قال بكذا من المال، او قالت بشاة و قال بفرس،
او قالت بثوب من قطن و قال من كتان، او قالت بمائة درهم و قال
بمائتي درهم، او قالت بكبربر رديئ و قال بجيد فالقول لها مع اليقين).
و هو (و كذا الطلاق على مال) يمين في حقه (ان اوجبه هو لانه

في المعنى تعليق الطلاق بشرط قبولها) و معاوضة (كالبيع والشراء) في حقها (سواء اوجبه هي او هو فيجرب احكام المعاوضة في حقها لانها تبذل المال حتى لو قال: انت طالق اربعا بانف فقبلت ثلاثا به و ان قبلت الثلاث لم تطلق لتعليقه بقبول الاربع كما في انت طالق اربعا ان شئت، و لو قالت: طلقني اربعا بانف فطلقها ثلاثا طلقت ثلاثا به و لو طلقها واحدة وقعت بثلاثة لانها ابتدأت فكان معاوضة في حقه ايضا لا تعليقاً). فاذا اوجبه هو و ذكر معه البذل (كقوله خالعتك او خلعتك او اخلعي نفسك او بارأيتك - بكذا من المال او طلقتك او طلق نفسك بكذا) توقف وقوع الطلاق و استحقاق البذل على قبولها في مجلس علمها، و لا يصح رجوعه عنه (كما لا يصح رجوعه عن التعليق) قبل قبولها، و لانها عن قبولها (لانه رجوع معنى) و لا شرط الخيار لنفسه (بان قال خالعتك او طلقتك على كذا على اني بالخيار ثلاثة ايام فيقع الطلاق بقبولها في الحال بلا خيار له؛ وله ان يعلقه بشرط و يضيفه الى وقت كقوله: ان قدم زيد فقد خالعتك او: خالعتك غدا او رأس الشهر - على كذا و لها القبول بعد وجود الشرط او محيى الوقت و قبولها قبله لغو)، و لا يقتصر على مجلسه حتى لا يبطل بقيامه عنه قبل قبولها. و اذا كان الخلع بلفظ الماضي الاصلى (نحو خالعتك) بلا ذكر المال فلا يتوقف على قبولها (فانه طلاق بأئن غير متوقف على قبولها و لا يسمى خلعاً شرعاً و لا يسقط به شئ من الحقوق) بل تبين (منه بالنسبة او دلالة الحال كالغضب او مذاكرة الطلاق) و ان لم تقبل بخلاف ما اذا كان بلفظ المفاعلة (كقوله خالعتك فانه خلع لا يصح بلا قبولها لسقوط ما لها عليه من مهرها المؤرجل كلا او بعضا لدلالة المفاعلة على المشاركة فان قبلت و قد قبضت كله ردت) او الامر (كقوله اخلعي نفسك فانه تفويض اليها لتطلق نفسها فلا يقع بلا قبولها اي ايقاعها بان تقول خلعت نفسي منك) او ذكر معه

المال عليها (و لو بلفظ الماضي الاصلى كما ذكرنا. و كذا لو قال انت طالق او طلقتك - بانف لا بد من قبولها في المجلس فان قبلت فيه وقع و لزم المال و الا فلا بخلاف ما لو قال: و عليك الف فانه يقع مجانا قبلت او لا، و كذا لو قالت طلقني و لك الف فطلقها طلقت مجانا الا اذا قال طلقتك على الالف الذي سميته فقبلت.

و اذا اوجبه المرأة (بان قالت: خالعي او اخلعي او بارئي او اخلعت نفسي منك او طلقني) توقف على قبول الزوج ذكرت المال او لا (اذ ليس لها الا يقاع) و لها الرجوع عن ايجابها (اذا ذكرت المال) قبل قبول الزوج و شرط الخيار لنفسها (في الايجاب و في القبول ايضا) و يقتصر (ايجابها) على المجلس فيبطل بقامها (و قيامه ايضا) عنه قبل قبوله (فلا يصح قبوله بعده كسائر المعاوضات). و يشترط علمها بمعناه (حتى لو لقنها بالعرية: اخلعت منك بالمهر و نفقة العدة - مثلا - و هي لا تعلم معناه لا يصح قضاء - ايضا بخلاف علم الزوج بمعنى الطلاق لانه اسقاط يصح مع الجهل قضاء). و يسقط الخلع والمباراة (دون الطلاق على مال الا بالتصريح - لكن ذلك اذا سمي البذل او كان مسكوتا عنه، و اما اذا كان منقيا بان قال خلعتك بغير شيء او قال اخلعي نفسك مني بغير شيء ففعلت او قات اخلعي بغير شيء فقال خلعت فلا يبرأ احد منهما عن حق صاحبه عليه الا بالتصريح كالطلاق على مال) كل حق ثابت وقت الخلع (والمباراة فلا تسقط نفقة العدة التي تعقب الخلع و لا السكنى الا بالذكر فتسقط النفقة دون السكنى - لحق الشرع لوجوب العدة في دارالفرقة - الا اذا كانت ساكنة في بيتها و ابرأته عن الاجرة او اكرت منزله) لكل واحد منهما على الآخر مما يتعلق بذلك النكاح (الذي وقع الخلع منه بخلاف ما يتعلق بغير النكاح كالدين و نفقة الولد و اجرة الرضاع والحضانة او بالنكاح الاول) الا مانعا على مطالبته، فلا تطالب زوجها بمهر (او نصفه او المتعة

قبل الدخول) لم تقبضه ولا هو اياها بمهر سلمه اليها ولو خلع قبل الدخول (الا فيما اذا اختلعت على ما في يدها من مال ونحوه مما يلزم عليها رد ما قبضت من المهر كما مر - ولا نفقة مفروضة بالقضاء - عجلها ولم يمض وقتها حتى على قول محمد القائل بالرجوع بعد الموت او الطلاق). و لو خالعهما (او طائنها) على ان يمسك ولده منها عنده مدة الحضانة صح (الخلع لانه لا يبطل بالشرط الفاسد) وبطل الشرط (فلها اخذه و امساكه عندها مدة الحضانة لانه حق الولد ايضا - ما لم تتزوج بغير محرم الولد فله حينئذ اخذه و يرجع عليها باجرة مثل امساكه لتلك المدة - و عليه اذا اخذته منه اجرة حضنته و نفقته ان لم يكن للولد مال كما سيأتي) و كذا لو اختلعت على ان تمسكه عندها اكثر من مدة الحضانة (بطل الشرط فله اخذه معها بعد مدتها). و لو خالعهما على ارضاع ولده (سنتين) و على نفقته بعد الفطام خمس سنين (مثلا و لو لم يذكر مدة الانفاق لم يصح قلها ان تطالبه بنفقة الولد) صح (وتجبر على ما التزمت و لها ان تطالبه بكسوة الولد الا اذا اختلعت على نفقته و كسوته جميعا) فان تزوجها قبل تمام المدة او ماتت هي او الولد او هربت (و تركت الولد له) فله ان يرجع عليها ببقية مثل اجرة الرضاع و النفقة الى تمام المدة الا اذا اشترط عدم الرجوع (عليها بشئ) اذا مات احدهما (قبل تمامها) و كذا اذا خالعهما على ارضاع حملها سنتين و ظهر انها غير حامل او اسقطته او مات الولد قبل تمام المدة له ان يرجع عليها بمثل اجرة الرضاع عن كل المدة (اذا ظهر عدم حملها او اسقطته) او الباقية (اذا ولدته حيا ثم مات قبل تمام المدة). و اذا خالعه عن نفقة الولد مدة معلومة (كشهر او مدة حضانتها) وكانت مصرة عاجزة عن نفقته و طاالته بها يجبر عليها

(١) اقول لعل ذلك مبني على العرف الطارئ في اطلاق لفظ النفقة على المأكل فقط و الا فالنفقة تم الكسوة ايضا فكيف تطالبه بكسوة الولد بعد ما احتلعت على نفقته.

و يرجع عليها اذا ايسرت، او كانت موسرة و قصرت في الانفاق عليه
فله ان يأخذ منها النفقة الكافية و يتولى الانفاق عليه. و لو خالته على
نفقة العدة ثم تزوجها يرجع عليها بنفقة بقية المدة. و لو اختلعت على
مهرها و نفقة العدة ثم ظهر حملها منه فلها النفقة الى وضع الحمل.

و يجوز لابی غير المكلفة ان يخلعها من زوجها (لانه يملك الايقاع
و لا يجوز لابی الصغير او المجنون ان يخلع عنه - فلا تطلق زوجته - و
لا ان يحيز الخلع الذي اوقعه الصغير او المجنون لما مر من شروط
صححة الطلاق) فان خلعها بما لها (كالف من مالها) او مهرها (و لم يلتزم
بإدائه من ماله) طلقت بأبنا (لو بلفظ الخلع - سواء قبلت الصغيرة او لا لان
لسان الاب كلسانها و قيل لا ما لم تقبل) و لا يلزم الممال (عليها و لا على الاب
لانه لم يلتزمه. و كذا غير الرشيدة اذا اختلعت من زوجها بمال او مهر
صح الخلع و طلقت محجنا) و لا يسقط مهرها (- سواء كان الخلع عليه او على
الف اذ لا يصح تبرعه في مال الصغير والمجانين)، و ان التزم بإدائه من ماله
(كأن يقول اخلعها بالف على او على انى ضامن او بمهرها على) بان
و الممال عليه و لا يسقط مهرها (ايضا) و تطالب به زوجها بعد بلوغها
و هو يرجع على ابها ان كان الخلع عليه (و لو على الف فلا يرجع
بالمهر عليه لانه لم يضمن له المهر بل الف). و لو خلعتها امها (او الاجنبى)
ان التزمت بإدائه من مالها صح (الخلع و بان و لا يسقط مهرها و ان
كان الخلع عليه فترجع بعد البلوغ على زوجها و هو على الضامن) و الا
فلا يصح (و لا تطلق اصلا على الصحيح الا اذا قبلت الصغيرة فتبين
من زوجها فاذا بلغت ترجع عليه) و لو خلع الاب (و كذا الام والاجنبى)
المكلفة بلا اذنها على مال (كالف) ان ضمن (التزم بإدائه من مال نفسه)
صح (الخلع و وقع الطلاق بلا توقف على قبولها و بان من زوجها ثم ان
اجازت برى الزوج من المهر و الارجعت به عليه و هو على الخالع) و

الا (يضمن سواً اضافه اليها بان قال من مالها او ارسله بان قال على الف) توقف على اجازتها (فان اجازت صحح و بانث و عليها المال و سقط مهرها ان لم تقبضه، و ان لم تجز لم يصح الخلع اصلاً فلا تطلق و لا يلزم المال و بقي المهر في ذمة الزوج) و لو وكل احد الزوجين رجلاً بان يخالع بكذا من المال فخالف توقف على الاجازة. و لو جرى الخلع بين الزوج والصغيرة (دون ابها او غيرها) و اشترط عليها بدل الخلع توقف على قبولها فان قبلت و هي من اهل القبول (بان كانت تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب) وقع الطلاق (بأثنا لو بلفظ الخلع) و لا مال عليها و لا يسقط مهرها، و ان لم تقبل او قبلت و لم تكن من اهل القبول (والتمييز) لم تطلق (كالجنونة و لم يلزم المال). و لا يطالب وكيل المكلفة بالخلع ببدله الا اذا ضمنه و يرجع به (ذا اداه) عليها. و خلع المريضة (مرض الموت) يعتبر من ثلث مالها فان ماتت في اعدة فله الاقل من ميراثه منها و من بدل الخلع و ثلث مالها (دفعاً تهمة المواضعة كما اذا ابانها بامرها في مرضه ثم اوصى او اقر لها بمال فان لها الاقل من ارثها و مما اوصى او اقر بها) و ان ماتت بعد مضيا (او قبل الدخول) فله الاقل من البذل والثلث (لعدم الارث). و ان كان الخلع عن مهرها و لا مال لها سواه (و ماتت في اعدة) فله الاقل من ميراثه والثلث. و ان برئت من مرضها (ذلك و لو ماتت بعد البرء منه في اعدة) فله البذل (كله لا غير و كذا لو وهبته شيئاً ثم برئت لانه لم يكن مرض الموت).

و هو (قسمان: اما منجز و هو) الحلف بالله (و مثله التحريم

(١) اعلم اننا ذكرنا في باب الايلاء من مسائل الظهار ما يحتمل وقوعه في ١

كقوله انت على حرام اربعة اشهر (١) او (معلق و هو الحلف) بتعليق ما يستشقه (على الوطء من طلاق - كقوله ان وطئتك فانت طالق - او كفر - كقوله ان وطئتك فهو كافر او برئ من الاسلام - او قرابة - شاقة في نفسها - من جنسها فرض مقصود لذاته - كقوله ان وطئتك فعلى صلاة مائة ركعة او صوم كذا يوما او حج او صدقة كذا بخلاف تعليق نحو قراءة القرآن و اتباع جنازة مما لا يصح نذره و نحو صلاة ركعتين مما لا يستشقه فانه ليس بايلاء بل نذر في الاخير) على ترك وطء زوجته (و لو ما لا كقوله لاجنبية ان تزوجتك فوالله لا اجامعك ثم تزوجها) او معتدته الرجعية اربعة اشهر (و تعتبر بالاهلة لو اتفق في الغرة و الا فبالايام - مائة و عشرين يوما) فاكثر على وجه لا يمكنه وطئها الا بالحنث (فلو قيد الايلاء بمكان - كقوله والله لا اجامعك في موضع كذا لا يصير موليا لا مكان وطئها في غيره بلا لزوم شئ اصلا فيكون مجرد يمين بحيث لو جامعها فيه فعليه الكفارة و الا فلا تطلق، و كذا لو جمع بين الزوجة والاجنبية - كقوله والله لا اجامعك و فلانة الاجنبية جميعا لا مكان وطء زوجته وحدها بلا لزوم شئ، او استثنى بعض المدة - كقوله والله لا اقربك الا يوما، او لم يكن المنع عن الوطء فقط - كقوله ان وطئتك او دعوتك الى الفراش فانت طالق لا مكان وطئها بلا لزوم شئ بان يدعوها الى الفراش فيحنث ثم يقر بها في المدة بلا شئ) و هو مكلف مستيقظ (فشرطه شرط الخلع دون مطلق الطلاق اصحة طلاق المبانة في العدة

١ ديارنا دون ما هو الجاري بين العرب فقط لعدم الحاجة لذكره فلذا لم نعقد للظهار بابا مستقلا.

(١) فان تحريم الحلال يمين و كذا التعليق على الكفر كما ذكره في الايمان. و اعلم ان بين الايلاء واليمين عموم و خصوصا مطلقا فان كل ايلاء يمين شرعا و ليس كل يمين بايلاء. لنا مقه.

دون الخلع والايلاء منها). و لو حلف على اقل منها فليس بايلاء (في حق الطلاق بل هو مجرد يمين يجب به البر او الكفارة او الجزاء ان حنث بالوطء اقول و كذا لو حلف على خمسة اشهر ينبغي ان يكون في الخامس مجرد يمين). و حكمه (النيوى) وقوع طلاق (واحدة و ان كرر الحلف) بائنة (بمجرد مضي المدة بلا انشاء تطليق، و او ادعى الوطء فيها بعد مضيا لم يقبل الا بالبينة على اقراره فيها كالرجعة) ان برت (و لم يفي اليها بالوطء، او باللسان عند المعجز عن الوطء كما سيأتى لانه ظلمها بترك حقها - و هو الوطء - فجازه الشرع بزوال نعمة النكاح عند مضي المدة بلا في - و حكمه الاخرى الاثم ان لم يفي اليها). و لروم كفارة اليمين (ان حنث و قد حلف بالله او حرم الوطء او علق على الكفر علما بانه يمين و الا بل اعتقد انه يكفر بالحنث لزم كفره، و وقوع الطلاق ان حلف به - و هى احد الامور الثلاثة على التخيير ان قدر: عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم كل واحد ثوبا يستر عامة بدنه، فان عجز عنها عند الاداء فصوم ثلاثة ايام متتابعات. فان تعدد اليمين تعدد الكفارة دون الطلاق فلو حلف في مجلس ثلاث مرات: والله لا اجامعك، تجب ثلاثة كفارات ان حنث و تقع طلاق واحدة ان بر كما سيأتى) او الجزاء المعلق (ان حلف بتعليق قرينة على التخيير بينهما لما ذكروه في باب الايمان ان من نذر ندرا معلقا بشرط لا يريد خيرا بين الوفاء باصل القرينة التى اتممها و بين التكفير عن الصحيح) ان حنث بالفي و هو الوطء في المدة (ان امكن و الا فالرجوع باللسان كما سيأتى و لكن لا يحنث بالفي باللسان لانه غير المحلوف عليه فلا تجب به الكفارة او الجزاء المعلق)؛

(١) و يجب الكفارة والجزاء معا في نحو قوله: والله لا اجامعك فان اجامعك فعلى حج فانه ايلاآز.

فلو قال لها (و لو حائضا لتعيين المدة): والله لا اجامعك (و كذا كل لفظ ينهقد به اليمين مما ذكرنا) اربعة اشهر او سنة او حتى تطفئ ولدك او الا في مكان كذا (و نحو ذلك مما جعل له غاية لا يرجى وجودها في مدة الايلاء) و بينهما (بين قوله ذلك و بين الفطام) اربعة اشهر فصا عدا (و بين الزوج و بين ذلك المكان ان لم تكن هي فيه و كذا اذا كانت فيه على ما في فتاوى قاضيجان، و ثمانية اشهر عن ما في جوامع الفقه و هو الاظهر - كما ذكر في ردالمحتار - لا مكان خروج كل منهما الى الآخر فيلتقيان في اقل من اربعة اشهر فيكون الحلف على اقل من مدة الايلاء فلا يكون ايلاء الا اذا كان بينهما ثمانية اشهر فصاعدا و هي فيه)، او قال لا انام معك او لا اقرب فراشك (او لا امسك و نحو ذلك) و نوى (بالثلاثة الا - خيرة الجماع لانها كنايةات الايلاء فلا بد من النية بخلاف نحو لا اجامعك لانه صريحه) صار (قوله ذلك) ايلاء (و إقائل موليا والمقول لها مولى منها). و الايلاء قسمان: موقت كما مر، و مؤبد كقوله والله لا اجامعك ابدا (او حتى تموتى او اموت او حتى اطلقك بأنا او حتى تقوم الساعة او يخرج الدجال و نحو ذلك مما يدل على التأبيد عرفا او جعل له غاية لا يتصور بقاء انكاح معها كالابانة)، و كذا لو اطلق (فانه في حكم المؤبد كذا قالوا اقول والظاهر انه في حكم المؤبد اذا لم يرد الفور كأن دعت له ليطلقها كما قيد و امثله به في باب الايمان و اعلمهم اكتبوا هنا بما ذكره هنالك) كقوله (لغير حائض لعدم اضافة المنع حينئذ الى اليمين بل الى الحيض اذا كان علما بحيضها): والله لا اجامعك. و يسقط (الايلاء) بل اليمين رأسا) في كل منهما بالحنث (اي بالوطء في المدة) مرة فلا تطلق بعده بمضى اربعة اخرى بلا وطء (و لا تجب الكفارة بالوطء لانحلال اليمين مرة)، و بمضى الوقت المحلوف عليه (كسنة مثلا) ايضا (بلا وطء في الموقت). و بوقوع الثلاث بتزوجها نائيا و ثالثا (بلا وطء، و لا يتكرر الطلاق

بدون التزوج و لو مضت اربعة اخرى بلا وطء و هى فى العدة و مضى
 المدة بلا وطء فى كل تزوج (من ساعة التزوج) فى المؤبد فيبقى بعد الثلاث
 مجرد يمين فيه (فى المؤبد فقط و كذا فى الموقت فيما زاد على المدة او المديتين
 فصاعدا على هو الظاهر، فلو قال: والله لا اقربك اربعة اشهر او شهرين
 و شهرين ١ - او ثمانية اشهر او لا اقربك ابدا فان قربها - و لو محنونا
 لان الاهلية تعتبر وقت الحلف لا وقت الحنث - قبل مضى اربعة اشهر حنث
 - فتجب الكفارة - و سقط اليمين رأسا فى الكل فلا تطلق بعد ذلك
 بمضى اربعة اخرى بلا قربانها و لا تجب الكفارة ايضا بقربانها، و ان لم
 يقربها فى المدة بر فى يمينه و بانت منه، و سقط اليمين - ايضا - فى الصورة
 الاولى - بمضى الوقت فلا حنث فيها بعد ذلك لو تزوجها و وطئها -
 لا فى الاخيرتين فان تزوجها ثانيا - و لو بعد زوج آخر - عاد الايلاء
 فان قربها فى المدة من وقت اتزوج فيها و الا بانت بثنائية فيهما و سقط
 اليمين فى الاولى منهما دون الاخرة فان تزوجها ثالثا عاد الايلاء ايضا فيها
 و وقعت بمضى المدة بلا قربانها طلقه ثالثة و سقط الايلاء دون اليمين ما لم يحنث
 فلو تزوجها بعد التحليل ان قربها لزم الكفارة و سقط اليمين حينئذ و ان
 لم يطأها فلا شئ من الكفارة والطلاق لانتهاء هذا الملك و من ثمة لو نجز
 الثلاث بعد الايلاء سقط فلو مضت اربعة اشهر و هى فى العدة لم تطلق
 كما لو آلى من اجنية تزوجها بعد الايلاء (و لم يصفه الى الملك و الا صار
 موليا كما ذكرنا) او من مبانتة (فان وطئ لرمت الكفارة و سقط اليمين و الا
 فلا شئ من الكفارة والطلاق لكون الايلاء فيهما مجرد يمين، و لو تزوج

(١) بخلاف ما اذا عطف و اعاد النفي - بقوله و لا شهرين - او كر راسم
 الله - كقوله والله لا اجامعك شهرين والله لا اجامعك شهرين فانه يمينان. و متى
 تعدد اليمين اتحدت المدة (اى تكون المدة فى اليمين الاولى داخلة فى مدة اليمين الثالثة
 فيه و هى شهران) و متى اتحد اليمين كما فى مثال اثنى تعدد المدة (اى تكون المدة
 الثانية غير الاولى فيكون ايلاء.

مبانيته - التي آلى منها - في العدة كان مواليا حتى لو مضت اربعة من وقت
الايلاء بلا وطء بانت باخرى، و لو آلى من زوجته (و لو معتدة الرجعي) ثم
ابانها ان مضت المدة بلا وطء و هي في العدة بانت باخرى. و لو قال: والله لا
اقربك (لا اجمعك) سنة الا يوما (او الامرة) لا يصير مواليا الا اذا وطئها و
يبقى من السنة مدة الايلاء (من عروب ذلك اليوم، و من ساعة الوطء في المرة،
و ان لم تبقي او لم يطأ فلا، و لو حذف «سنة» لم يكن مواليا حتى يطأها
فاذا وطئ يصير مواليا مؤبدا، و لو قال: والله لا اقربك و كرره ثلاثا في
مجلس (واحد) ان نوى انما كيد يكون ايلاء واحدا (حتى لو لم يجامعها في المدة
بانت بواحدة و ان جامع لزمت كفارة واحدة) و الا (بل نوى التشديد
و التغليب او لم ينو شيئا) فلايلاء واحد (ايضا) واليمين ثلاث (يجب بالوطء ثلاث
كفارات كما ذكرنا ذلك سابقا) و ان تعدد المجلس تعددا (اي الايلاء واليمين)،
و لو آلى من نسائه لزمته كفارة واحدة (اذا حنث و لو ظاهر منهن كقوله:
انتن على - في الحرمة - كظهر امي فعليه لكل واحدة منهن كفارة).
و اذا آلى عازرا (عجزا حقيقيا لا شرعا كاحرام) عن وطئها كمرض
باحدها او حبسه او نشوزها او صغرها او طول مسافة (لا يقدر على
قطعها في مدة الايلاء او غنسه او وجبه او رتقها و نحو ذلك) و اراد النفي
(لا بقاء الشكاح) ففيثه ان يقول (باسانه) فئت اليها (او رجعت عما قلت
و نحو ذلك) ان استمر العذر (من وقت الحلف) الى آخر المدة. فان
زال العذر فيها او عرض بعد الايلاء بطل النفي بالقول و لزم النفي بالوطء
(و لو في الحيض و ان حرم، فان لم ينف فيها بالوطء بانت). فاذا فاء بالقول
(و استمر العذر الى آخر المدة) بطل الايلاء فلا تطلق (بمضى المدة بلا
وطء) و بقي مجرد اليمين (الى مضى الوقت المحلوف عليه او الى الحنث)
فان زال العذر و وطئ في المدة لزمته الدفارة.

و لو قال لامراته: انت على حرام (او كالحنثير او انا عليك حرام

او حرمتك على او حرمت نفسي عليك او قال : ان فعلت كذا فانت على حرام ففعلت) ان كان قد نوى الكذب فكذب (ديانة لا يلزم شيء و ايلاء قضاء لان ظاهره انشاء التحريم لا الاخبار به، لكن اذا قاله في صورة التعليق كما في الصورة الاخيرة و قال نويت الكذب لا يصدق ديانة ايضا لانه انشاء) و ان نوى التحريم او لم ينو شيئاً فايلاء (لان تحريم الحلال يمين) و ان نوى الطلاق او دل عليه الحال (بذكره في مذاكرته بخلاف الرضا او الغضب فلا بد من النية لانه يصلح شتما) او غلب استعماله فيه عرفاً (في عرف بلد القائل فيقع به بلا نية كالصريح للتعارف) فطلقة بائنة (و ثلاث ان نواها) و ان نوى ظهاراً فظهار (كقوله انت على كظهر امي) فيحرم عليه وطئها و دواعيه (ولا تطلق) حتى يكفر ككفارة الصوم (و هي عتق رقبة فان لم يستطع - وقت التكفير - فصيام شهرين متتابعين بلا وطئها و لو افطر يوماً فيهما و لو لعذر او وطئ المظاهر منها و لو ليلاً او ناسياً استأنف. فان لم يستطع الصوم لمرض لا يرجي زواله اطعم ستين مسكيناً كل مسكين كالفطرة و لو بالاباحة - بان غداهم و عشاهاهم غداً و عشاءً او غداًين او عشاءين و اشبعهم و لو بلا ادام مع خبز البر و ان قل ما اكلو - او مسكيناً واحداً ستين يوماً كالفطرة)، و لو قال : انت على (او عندي) كامي (او كامك او كاخني) ان نوى الكرامة (والتلطيف) او لم ينو شيئاً او خذف اداة التشبيه (و لم ينو كقوله انت امي) فليس بشيء (بل يحمل على الادنى و هو الكرامة) او الظهار او الايلاء (اي مثل امي في الحرمة) او الطلاق فكما نوى.

(و نحوه من كل من لا يقدر على جماع زوجته كالجبوب والخصي

(١) هو تشبيه زوجته او ما عبر به عنها او جزء شائع منها بمضو من ١

بالمسحور والشيخ الكبير والشكار الذى اذا جذب المرأة انزل قبل ان يخالطها). يجب على الزوج قضاء ان يجامع زوجته دفعة (و ما زاد عليها فهو مستحق ديانة لا قضاء و يائشم اذا ترك الديانة متعمدا مع القدرة على الوطء) فى مدة الزوجية (حتى لو وطئها ثم صار عنيينا - لا ينتشر آتته - او مجبوا فليس لها مرافقته الى القاضى كالمعتنت). فان وحدته عنيينا لا يقدر على جماعها (و ان قدر على جماع الاخرى فانه عنين فى حقها لا فى حق الاخرى) لمانع منه (فقط لمرض العنة او للجب او للاخصاء او كبرسن او سحر او لضعف فى اصل خلقته - و لو كان المانع منهما او منها سقط حقها) و لم تكن عالة بحاله وقت النكاح (و الا فليس لها مطالبة و كذا لو رضيت به بعد النكاح صريحا و ثبت ذلك باليمين او اقرارها او النكول عن العين) فان لم ترض به (صريحا) فلها (ولولى المجنونة التى لا تفيق) ان تطلب من القاضى ان يفرق بينهما و لا يسقط حقها بالتأخير (قبل المرافعة او بعدها لان هذا الخيار على التراخى ما لم تقل رضيت بالمقام معه و ان سكنت مدة طويلة).

فاذا رافقته (المكلفة، و لو كانت صغيرة او مجنونة تبجن و تفيق انتظر بلوغها او افاقها لاحتمال ان ترضى به حينئذ) و ادعت انه عنين و طلبت انفريق سأل القاضى: هل جامعها منذ نكحها بذلك النكاح (لتجدد حق المطالبة بكل عقد حتى لو ابانها بعد ما جامعها ثم نكحها و لم يجامعها فى النكاح الثانى فلها حق المطالبة) او لا؟ فان اقر بعدم جماعها و هى غير رتقا (منسدة مدخل الذكر) و لا قرنا (فى فرجها لحم - كالغدة - او عظيم يمنع الايلاج، اذ لا خيار لهما

اعضاء محرمة النساء نسبيا او رضاعا او صهرية يحرم نظره اليه كقوله انت او رأسك او نصفك كظهر او بطن او فخذ امى او اخر.

لتحقق المانع منهما فيسقط حقهما في الجماع. و لو اختلفا في كونها رتقاً او قرناً يريها القاضى النساء) اتجه (القاضى و لا عبرة بتأجيل غيره) سنة قريية (بالاهلة لو فى الغرة و ان نقص العدد و الا فبالايام كما مر - و هى اثنا عشر شهرا قريبا و مدتها ٣٥٤ يوما و ثلث يوم - ثمان ساعات - و ثلث عشر يوم - ٤٨ دقيقة - و قيل شمسية، و هى اثنا عشر شهرا شمسيا و مدتها على ما فى الهندية ٣٦٥ يوما و ربع يوم - ست ساعات - و جزء من مائة و عشرين جزا من ليوم - ١٢ دقيقة - فيكتب القاضى عند الشهود تأجيله انه من الثامن والعشرين من شعبان - مثلا - سنة ١٢٣١) من وقت الحصومة (بحضرتة، و ان كان مجنونا او معتوها يؤجل بحضرة وليه او من ينصبه القاضى خصما عنه ان لم يكن له ولى - و ان لم يطلب التأجيل) ان لم يكن مريضا او صبيا و الا فبعد الصحة او البلوغ. و يحتسب منها رمضان و ايام حيضها و مدة غيابها عنها و لو للحج (و ليس له ان يطلب ان يعوض عليه بدل ذلك) لا مدة مرضه او مرضها الذى لم يستطع معه الجماع و لا مدة غيبتها عنه بل يعوض عليه بدل ذلك. فلو وطئ فيها مرة (او لم تعد المرأة الى القاضى) فهى زوجته، و ان عادت اليه بعد السنة (و لو سكنت بعد مضيا مدة طويلة و طاووته فى المضاجعة فان ذلك لا يدل على رضاها به لاحتمال ان تأخيرها و مضاجعتها لترجى الوصول اليها و لا يسقط خيارها بالشك) و ادعت انه لم يصل اليها و طلبت التفريق (و لو سكنت عن طلبه خيرها القاضى فى مجلسها كما سيأتى) و صدقها الزوج (ايضا) امره (اولا) ان يطلقها فان ابى فرق القاضى بينهما (بالتأيابة عنه بان قال فرقت بينكما لدفع الظلم عنها لانه وجب عليه التسريح بالاحسان اذا عجز عن الامساك

(١) و يرصد بطليموس ٣٦٥ يوما و خمس ساعات و ٤٠ دقيقة و ١٢ ثانية.

بالمعروف فاذا امتنع عنه كان ظالما فذاب عنه و اضيف فعله اليه).
و هذه الفرقة طلقة بائنة (لانها قبل الوطء فان خلاها فلها تمام
المهر و عليها اعدة و الا فنصفه او المتعة). والخصى (من نزعت خصيتاه
و بقي ذكره لا ينتشر) يؤجل كالعنين (فانه نوع منه لوجود آتته).
و لو وجدته محبوبا (مقطوع الذكر والخصيتين معا و في حكمه من
قطع ذكره فقط او كان صغيرا جدا - كالزهر - لا يمكنه ادخاله
داخل الفرج. و كانت جاهلة بذلك وقت النكاح و طلبت مفارقتها)
فرق بينهما في الحال (بلا تأجيله و لا انتظار صحته او بلوغه لو كان
مريضا او صيا. و لو اختلفا في كونه محبوبا و طلب التأجيل فان كان
لا يعرف بالمس من وراء اثياب امرالقاضى امينا ان ينظر الى عورته
فيخبر بماله لانه يباح النظر اليها عند الضرورة). و ان كذبها (الزوج
في الابتداء او بعد التأجيل) و قال وطئها فان قبل التأجيل و هي
ثيب في الاصل او ادعت زوال بكارتها بعارض (كادخال اصبعه او
جراحة) فالقول له بيمينه (انه وطئها) فان خلف سقط حقها (و هي
زوجته) و ان نكل اجل (سنة)، و ان قالت انا بكر (حتى الآن)
عين القاضى امرأتين (او واحدة) ممن يشق بهن للكشف فان وجدتاها
ثيبا (زائلة العذرة) فالقول له بيمينه (لاحتمال زوال عذرتها بغير وطئه)
فان نكل او وجدتاها (بعد النظر) بكرا (بان لم يدخل في فرجها
مخ بيضة او اصفر بيضة المدجاج و قيل بان لا تبول على جدار)
اجل. و ان (كذبها) بعد التأجيل فان كانت ثيبا (او ادعت زوال
عذرتها بعارض) او بكرا و قلن انها (الآن) ثيب فالقول له ايضا
بيمينه فان نكل (في هذه الصورة) خيرها القاضى (ان سكنت عن
طلب التفريق) في مجلسها (فان خيارها بعد تخيير القاضى فوري) فان
اختارت الفرقة فيه فرق بينهما (ثم لو تراضيا على النكاح ثانيا صح) و

إن اختارته (صريحا بان تقول رخصت به و نحو ذلك) او (دلالة بان) قامت عن مجلسها (بعد تخير القاضي) قبل ان تختار التفريق (او اقامها اعوان القاضي لطول سكوته و لم تقل شيئا) بطل خيارها و هي زوجته.

و اذا فرق القاضي بين المجهوب (او مقطوع الذكر فقط) و بين زوجته بعد ما خلا بها ثم جاءت بولد الى سنتين (من وقت التفريق بينهما، و لو جاءت به لاقبل من ستة اشهر يثبت نسب الولد منه و ان لم يخل بها) يثبت نسبه منه (لا مكان انزاله بالسحق) و لا يبطل تفريقه (لبقاء جبه)، و في العنين يثبت النسب و يبطل التفريق ان كان يدعى بالوصول اليها (كما يبطل بالينة على اقرارها قبل التفريق بالوصول لا بعده للهمة و التناقض).

اللعان

لو قذف منكوحته (الحية، و لو قذف اجنبية او شخصا آخر فلا لعان بل يحد حد القذف كما ذكره في الحدود) بنكاح صحيح و لو معتدة الرجعي (لان معتدة البائن و المنكوحه فاسدا و الميتة ليست بزوجة مع عدم امكان ملاعنة الميتة، و اجراء حكم اللعان - و هو التفريق بعد الملاعنة - بين معتدة البائن - و كذا الميتة و المنكوحه فاسدا - و بين زوجها و عدم عفة المنكوحه فاسدا ان دخل بها بذلك النكاح) في دار الاسلام (لانقطاع الولاية في دار الحرب) بصريح الزنا (كقوله: زنت او انت زانية او يا زانية او زنت قبل ان تزوجتك، بخلاف قوله: لم اجدك بكرا او وجدت معك رجلا يجامعك او جومعت حراما فانه لا يكون قاذفا لان ذلك لا يستلزم الزنا بخلاف نفي الولد) و لم يقر الينة على

صدقه (بإقامة البيينة على زناها او اقرارها به او تصديقها له) و لم ترد عليه بالقذف و لم يطلقها بعد القذف بأثنا (اذ لا يتأتى التفريق - الذى هو حكم اللعان - بعد البيئونة) وكان كل منهما اهلا للشهادة (على المسلم عند القذف والملاعنة) بان يكون كل منهما مسلما مكلفا ناطقا غير محدود فى قذف (و لو كانا اعميين او فاسقين) و هى (ممن يحد قاذفها اى) عفيفة عن الزنا و تهمة (بان لم توطأ قبل ذلك بشبهة كالوطء فى عدة البائن - و نحوه مما صرف فى حرمة الجمع بين المحارم - و لا بنكاح فاسد و لم يسمع عليها زنا و لا لها ولد من غير اب معروف، اذ لو كانت غير عفيفة عنهما فلا حد و لا امان كما سيذكر اذ ليست ممن يحد قاذفها واللعان قائم مقام حد القذف فى حق الزوج كما سيأتى) او نفى نسب ولدها (منه او من زوجها الاول، و هذا ايضا من صريح الزنا لكن له حكم خاص) فى وقت الولادة او ايام التهنئة و لم يكن اقربه قبله صراحة (كقوله الولد منى او هذا ولدى) او دلالة (كقبول التهنئة) و طالبت عند القاضى (اذا كان القذف بالزنا او نفى ولدها من غيره، او طالب هو ان نفى ولدها من نفسه اذ الطلب حينئذ حقه ايضا لاحتياجه الى نفى من ليس ولده عنه) بموجب القذف (وهو حد القذف ان اكذب نفسه او اللعان ان اصر) و جب عليه اللعان ان اقر بقذفها او اقامت عليه رجلين عدلين (و لو أنكروا لا بينة لهما لم يستحلف - لان النكول ليس باقرار صريح - و سقط اللعان) و لم يكذب نفسه بعده (و الا فضل لها عدم الطلب و للقاضى ان يأمرها بالترك فان تركت ثم بدالها ان تخاصمه و لو بعد العفو او تقادم العهد فلها ذلك اذ لا يصح العفو فى الحدود - واللعان منها - و لا يسقط حد القذف بالتقادم) فان ابى عن اللعان حبسه حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد (حد القذف ثمانين سوطا - او حتى تبين منه بطلاق او فسخ او موت). و لو قذفها ثم ابناها (او ماتت) فلا حد (عليه) و لا امان (و لو عكس و جب الحد حتى

لو قال انت طالق ثلاثا يا زانية وجب الحد دون اللعان، و لو قال يا زانية انت طالق ثلاثا فلا حد و لا لعان و لو تزوجها بعد الطلاق و طالبت به بذلك اقذف) و كذا اذا كان النكاح فاسدا او ردت عليه بالقذف (كأن قالت بل انت زنيته). فاذا لا عن سقط عنه حد القذف (اللازم عليه على تقدير كذبه) و وجب عليها اللعان (و لا يصح التوكيل به) فان ابت حبست حتى تلاعن او تصدقه (فيسقط بتصديقها اللعان و لا تحد به و ان صدقته اربع مرات في اربعة مجالس ما لم تقر صريحا بالزنا فلا ينتفى الولد ان كان القذف بنفيه لعدم اللعان والتفريق و لا ينتفى الولد بدونهما) فاذا لا عنت سقط عنها حد الزنا (اللازم عليها على تقدير صدقه).

فان لم يكن هو من اهل الشهادة بان كان كافرا (بان اسلمت ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه) او محدودا في قذف (بان كان قذف شخصا بصريح الزنا و حد ثم قذف زوجته) و كانت هي من اهلها حد و لا لعان، او كان صييا او مجنونا او اخرس فلا حد و لا لعان. و ان لم تكن هي (او كلاهما) من اهلها بان كانت كافرة او صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف او خرساء او كانت (ممن لا يحد قاذفها بان كانت) غير عفيفة عن الزنا او تهمته فلا حد (عليه كغيره ممن قذفها) و لا لعان (و لكن يعزر غير المجنون).

و صفة اللعان ان يبدأ القاضى بالزوج فيقول اربع مرات (لانه يشهد لنفسه على زناها و شهود الزنا اربعة): اشهد بالله انى صادق فيما رميتها به من الزنا، و يقول فى الخامسة: اعنة الله على ان كنت كاذبا فيما رميتها به من الزنا يشير اليها فى جميع ذلك؛ ثم تقول هي اربع مرات: اشهد بالله انه كاذب فيما رمانى به من الزنا و تقول فى الخامسة: غضب الله على (بدل اعنة الله لان النساء يستعملن اللعن كثيرا فعساهن يجترئن على الاقدام

عليه لسقوط وقعه عن قلوبهن فاختر الغضب في جانبها لانه اردع لها
عن الاقدام) ان كان صادقا فيما رمانى به من الزنا تشير اليه في كل مرة.
و ان كان القذف ينفي الولد (دون الزنا) ذكره بدل الزنا (بان يقول:
من نفي الولد. بدل «من الزنا»)، و ان كان القذف بهما ذكرهما.

فاذا تلاعنا حرم عليهما الوقاع والدواعى ووجب التفريق بينهما
(فانه لا تقع الفرقة بنفس اللعان فيتوارثان قبل التفريق و لو طلقها يقع
الطلاق عليها و لو اكذب نفسه حل له الوطء من غير تجديد العقد)
فيفرق بينهما (و ان لم يرضا بالفرقة) الا اذا اكذب نفسه او صدقته قبل
التفريق (بعد اللعان) فلا يفرق بينهما حينئذ و هى امرأته بلا تجديد
العقد) وهذه الفرقة طلمقة بأثنية (و لها نفقة العدة، و ان جاءت بولد
الى سنتين يثبت نسبه منه و ان لم تكن عليها عدة لزمه نسبه الى ستة اشهر) و
ينفى القاضى بعد التفريق نسب الولد الحى عنه (دون الحمل والميت، بان يقول
نفيت نسب هذا الولد عنك بعد ما قال فرقت بينكما) ان كان القذف به
(وقت الولادة او زمن التهنئة) و يلحقه بامه. و يبقى النسب (بين ولد
الملاعنة و الملاعن) بعد القطع فى كل الاحكام الا النفقة (فلا تجب بينهما
نفقة الآباء على الاولاد و بالعكس) و الارث (فلا توارث بينهما بقراءة
الابوة حتى لو مات المتنفى عن مال لا يرثه احد بقراءة الابوة و بالعكس،
و اما فى غيرهما من الاحكام فيبقى حكم النسب بينهما حتى لا يجوز شهادة
احدهما للآخر، و لا دفع زكاة ماله اليه، و لا يحجب القصاص على الملاعن
بقتله، و لا يحل ان يزوج الملاعن بنته من امرأة اخرى منه او من ابنه، و
لو ادعاه غير الملاعن لا يصح و ان صدقه الولد كمعروف النسب). و ان ادعاه بعد

(١) فانه يبطل اللعان - بلاحد - اذا حدث بهما او باحدهما بعد اللعان ما يمنعه
كأن خرس او ارتد احدهما او اكذب نفسه او قذف انسانا فحد فلا يفرق بينهما
كذا فى الهندية.

النفي صح (مطلقا ولو كان المنفى جاحدا للنسب من الثاني) ويحدد. و لا يحل (لاحد ولو اثني) الاقرار بولد ليس منه و لا نفى ولده (لو رود النهى عنه فيجب نفى الاول و عدم نفى الثاني). و لا ينتفى نسب الولد (في اربع صور و ان تلاعنا و فرق القاضى بينهما : الاولى لا ينتفى نسب الولد) الميت (سواء ولد ميتا فنفاه او حيا فنفاه ثم مات قبل اللعان فانهما يتلاعنان و يفرق بينهما و لا يقطع النسب - فيرثه اذا ترك ما لا بنحو وصية - و كذا لو ولدت ولدين احدهما ميت فنفاهما او نفاهما مات احدهما قبل اللعان فلا يقطع نسب واحد منهما)، و (الثانية) ان ولدت بعد التفريق و قطع النسب ولدا آخر (من بطن واحد اى) قبل ستة اشهر من ولادة الاول يلزمه الولدان (و يبطل الحكم الاول لانه ان ادعى الثاني لزمه الاول ايضا لانهما خلقا من ماء واحد اذ لا يخلق في الرحم جنينان من مائتين مختلفين في زمن حمل واحد، و ان نفاه ايضا لا ينتفى الا باللعان و ذا لا يمكن بعد زوال الشكاح) و (الثالثة) لو مات الزوج او الزوجة بعد نفى الولد (قبل اللعان او بعده) قبل التفريق لا ينتفى (لانه لا ينتفى الا بتمام اللعان و لم يتم) و (الرابعة) لو نفاه بعد ما اقر به (صراحة لان النسب ثبت و اذا ثبت لا ينتفى بالنفى) او (دلالة بان نفاه) بعد قبول التهنئة او شراء آلة الولادة (كالمهد و نحوه) او سكت (عن النفي والاقرار) حتى مضى وقتها و هو حاضر ثم نفاه لا يصح النفي و يلاعن (و يفرق بينهما) و الولد اهما. و لو كان غائبا عند الولادة (و لم يعلم بها) فحالة علمه بها تجعل كائنها ولدته الآن فيصح نفيه في مدة قدر التهنئة المعتادة (بحسب عرف البلد و هى سبعة ايام عادة) او شراء الآلة. ثم لا يحل له ان يتزوجها بعد ذلك (التلاعن و التفريق) ما دام على اهلية اللعان (لقوله عم المتلاعنان لا يجتمعان)، فان خرجا او احدهما عن الاهلية بان صار اخرس او اكذب هو نفسه بعد التفريق (و لو قبله فهي زوجته)

او صدقته او زنت او قذف احدهما انسانا (حد او لا) حل الزوج.
 و لا امان اذا نفى الحمل، و لو قال زنت و هذا الحمل منه تلاعنا (و
 فرق بينهما) و لا ينفي القاضى الحمل (و لو ولدت قبل ستة اشهر منذ
 قذفها). و او صدقته فى نفى الولد فلا حد و لا امان و هو ولدها
 (أعدم اللعان و النسب حق الولد فلا يصدقان فى ابطاله).

طلاق المريض الفارّا

مرض الموت (الذى يصير به الرجل فارا بالطلاق من توريث زوجته
 و لا ينفذ تبرعه لاجنبى - كسبته و محاباته ٢ و وقفه الا من اثلث)
 هو المرض الذى يخاف منه الهلاك غالبا (متعلق بالخوف دون الهلاك
 عن ان المعتبر غلبة خوف الهلاك لا الهلاك و قيل المعتبر غلبة الهلاك
 فراكب السفينة عند تلاطم الامواج فى حكم المريض على الاول دون
 الثانى) و يعجزه عن القيام بمصالحه (القريبة فى حق الكل اذ نحو
 الجمال على ظهره يعجزه عن الحمل اذنى مرض) خارج البيت بعد القدرة
 عليه (قبل ذلك المرض، اما لو كان غير قادر عليه قبل المرض لكبر او
 علة فى رجله يعتبر فيه غلبة الهلاك فقط دون العجز عن القيام بها
 كالمبارز - و فى حقها ان يعجزها عنه داخل البيت) و مات فيه و لو
 بسبب آخر (فلا بد فى مرض الموت من ثلاثة امور: غلبة خوف الهلاك،
 و العجز عن القيام بالمصالح، و الموت فيه به او بغيره. فلو عجز عنه

(١) وهو مكروه لتناقى حقها بالمال.

(٢) أى بيعه و اجارته شيئا من ماله باقل من قيمته، و شرائه و استيجاره
 باكثر منها، و تزوجه باكثر من مهر المثل. والوصية يستوى فيها الصحة والمرض
 حيث لا نفذ الا من الثلث.

بسبب الرمد او كسر رجل مثلاً لا يعد مرض الموت لانتفاء غلبة خوف الهلاك وكذا الامراض المزمنة الطويلة التي لم يخف منها الهلاك غالباً كالقالج ونحوه وان منعه عن الذهاب في حوائجه، وكذا المرض الذي يغلب فيه خوف الهلاك لكنه لم يعجزه بعد عن مصالحه خارج البيت كما يكون في ابتداء المرض او برئ منه ولم يمت فيه به او بغيره). و في حكمه كل حالة يخاف منها الهلاك غالباً كالنقديم للقتل (رجماً او قصاصاً او ظلماً) و مبارزة العدو و ارتداد الرجل (لانه يقتل ان لم يتب بخلاف المرأة فانها لا تقتل بالردة بل تحبس و تضرب حتى تتوب او تموت فلا تكون ردتها في حكم مرض الموت فلو حصلت الفارقة بردتها لا يرثها الزوج و لو ماتت في العدة الا اذا ارتدت مريضة و ماتت فيها) و تلبس الحامل بالمختاض (اي الطلق الذي لا يسكن الى ان تلد او تموت. و هي قبله في حكم الصحيحة). و المقعد و المسلول و المفلوج ما دام يزدد ما بهم من العلة (قبل تطاوله سنة او بعده و مات حالة الازدياد) فحكمهم حكم المريض، و ان قدم بان تطاول سنة و لم يحصل فيه ازدياد و تغير في احوالهم (اذ او تطاول ثم تغيرت احوالهم و مات من ذلك التغير فهو مرض الموت تعتبر تصرفاتهم فيه من الثلث) فتصرفاتهم بعد السنة (من الطلاق و غيره) كتصرفات الصحيح.

فلو بان (المريض مرض الموت او من في حكمه، و كذا كل فرقة جاءت من قبله كالفسخ بخيار البلوغ و رده و فعله باصلها او فرعها ما يوجب جريمة المصاهرة. و الطلاق الرجعي لا فرار فيه و لو نجزه في المرض بدون رضاها كما سيذكر) طائفاً زوجته الموطوءة (غان معتدة الحلوة - بان طلقها بعد ما خلاها فقط - لا ترث من زوجها كغير المدخولة فلا يكون فاراً) بلا رضاها (و لو اكرهت على سؤالها الطلاق) ثم مات بذلك السبب او غيره (بلا برء منه كأن يقتل المريض

او افترس السبع المبرز) و هي في العدة ورثت منه (لا هو منها لو ماتت في مرضه ذلك قبل مضي عدتها - و لو فعلت بعد ما ابانها باحد اصوله او فروعه ما يوجب حرمة المصاهرة لحيى الفرار منه. و لو ادعت انه ابانها في مرض موته و قالت الورثة بل في الصحة فالقول لها بيمينها لانكارها به سقوط الارث) ان كانت ممن ترثه من وقت الابانة الى الموت (و كذا لو ابانها معلقا بفعل غيرها - و لو ولدها منه - سواء كان له منه بد او لا او بوقوع امر سماوى لا صنع فيه للعبد و كان التعليق و وجود الشرط في مرضه، او بفعل نفسه - سواء كان له بد منه او لا - و هما او وجود الشرط فقط فيه ١ او بفعلها و لا بد لها منه طبعاً كالاكل او شرعاً كالصلاة و كلام ذى الرحم والخروج الى منزل والديها و هما او وجود الشرط فيه)، والقول لها في (انه مات و هي في) العدة (الا اذا برهنت الورثة على ولادتها قبل موته او على مضي ثلاثة اشهر قبله و هي آيسة). و كذا (ترث منه) لو طلبت منه ان يطلقها رجعيًا (او طلاقاً فقط) فطلقها بأثناء او لا عنها في مرضه (سواء قذفها في الصحة او المرض) و فرق بينهما او آلى منها فيه و مضت مدة الايلاء حتى بانت منه (بعدم الفى منه فيها).

و لا ترث منه لو اكره في مرضه على ابانتها بوعيد تلف (دون حبس او قيد) فانه فار حينئذ الا اذا اكرهته هي عليه او ابانها بامرها (او ابانت نفسها فضولاً فاجاز لرضاها بسقوط حقها) او اختلعت منه (و لو خلعها بلا رضاها اخنبي من زوجها المريض على ماله و مات في عدتها ترث) و في حكمه كل فرقة جاءت من قبلها في مرضه (كما لو اختارت نفسها في مرضه بعد التخيير او فرقت منه بسبب العنة او خيار البلوغ

(١) و منه ان لم اطلقت او ان لم اتزوج عليك فانت طالق ثلاثاً فلم يفعل حتى مات فابا ترثه و لو ماتت هي لم يرثها. فالمراد بالفعل هنا ما يشمل الترك ايضا.

او ردتها او فعلها باحد اصوله او فروعه ما يوجب حرمة المصاهرة فلها لا ترثه) او ارتدت بعد ما ابانها (ولو اسلمت بعده قبل موته) او كانت كتابية فاسلمت (في العدة) بعد ما ابانها قبل موته (بخلاف ما لو اسلمت قبل موته بعد ما طلقها رجعا ثم مات وهي في العدة فلها ترثه اذ تكفي اهلية معتدة الرجعي للارث وقت الموت كغير المطلقة بخلاف معتدة البائن فلها لا بد من اهليتها للارث من وقت الابانة الى الموت كما مر) او صح من مرضه ذلك او زالت عنه تلك الحالة (بان اعيد المخرج للقتل او رجع المبرز فانه تبين انه ليس بمرض الموت) ثم مات (بسبب آخر) في عدتها، او ابانها و هو صحيح (ثم مرض و مات في عدتها) او مشتك عن جرح او الم و هو قائم بمصالحه خارج البيت (ما لم يعجزه عنه) او محبوس بقصاص (قبل الثبوت والحكم عليه على ما قيد به في شرح الاحكام الشرعية كما هو الظاهر ثم قتل او مات بسبب آخر في عدتها) او محصور في حصن او (موجود) في صف القتال ما لم يختلطوا (ثم قتل او مات بسبب آخر) او في وقت فشوالباء (ثم مرض فمات لغلبة السلامة في الكل)، او آلى منها في صحته و بان في مرضه (او لا عنها فيها)، او طلقها رجعا (او لم يطلقها اصلا) ثم فعلت باحد اصوله او فروعه ما يوجب حرمة المصاهرة (و فساد النكاح ففرق بينهما لعدم زوال النكاح بالرجعي ما دامت في العدة ولذا يتورثان في عدته مطلقا فجاءت الفرقة من جهتها). و لو قال (لها في مرضه): قد كنت ابنتك في صحتي (او تزوجتك بلا شهود او بيننا رضاع او تزوجتك في العدة فلا يصح النكاح) و انكرت (هي ذلك) بانث (باقراره) و ترثه (ولو صدقته لا ترثه في الكل) ولو تصادقا (على ابانتها في الصحة) ثم اقر او اوصى لها بشئ فلها الاقل منه و من الميراث ان مات في عدتها (المعتبرة من وقت اقراره بابانتها، وكذا لو ابانها برضاها في مرضه ثم اقر او

أوصى لها): و لو بعد مضيا فلها جميع ما اقر او اوصى لها و لو كذبت لم يصح اقراره و وصيته لها ان مات في عدتها (و ترثه).
و تكون المرأة فارة (فيرثها زوجها في عدتها) اذا باشرت في مرض موتها (او ما في حكمه) سبب الفرقة (اي فسخ النكاح كردها و فعلها ما يوجب حرمة المصاهرة و خيار البلوغ بخلاف الفرقة بالمنة و الملائنة في مرضها على المذهب فانها طلاق معتبر من جهته. و الحاصل انهما يتوارثان في عدة الرجعي في جميع الوجوه من المنجز و المعلق في الصحة او المرض - الا اذا فعلت بعد ما طلقها رجعا باحد اصوله او فروعه ما يوجب حرمة المصاهرة فمات و هي في العدة ١ - و لا يتوارثان بعد العدة اصلا و لا في عدة البائن و ما في حكمه الا اذا كان الميت منهما فارابه فانه يرثه الباقي).

١٧

العدة و الحُداد

و العدة تربص يلزم المرأة (و لو كتابية تحت مسلم - فان عدتها كعدة المسلمة - او غير مكلفة و يجب على وليها ان لا يزوجه حتى تنقضى عدتها) عند زوال النكاح (بموت او طلاق او فرقة بغيرها - و لو ما لا كما في معتدة الرجعي) او شبهته (كنكاح فاسد و مزفوفة لغير زوجها. و الغرض من العدة تعرف براءة الرحم - اي خلوه عن الحمل - او اظهار حرمة النكاح و اعتباره و الحزن على فوات زوج عاشرها الى الموت او الطلاق. و يجب على كل امرأة وقعت الفرقة بينهما و

(١) والظاهر ان الحكم كذلك لو فعل هو ذلك باحد اصولها او فروعهما بعد ما طاقها رجعا بل كل فترة من ايها جاءت تبطل حكم الرجعي و يكون حكمها ما سبق. لتامة.

بين زوجها بعد الوطء ولو في نكاح فاسد او شبهته، و كذا بعد الخلوة المجردة في النكاح الصحيح ولو فاسدة، و بعد موت زوجها و لو قبل الدخول و الخلوة، و لا عدة لزنا فيحل نكاح المزنية في الحال و كذا يحل لزوج المزنى بها ان يطأها في الحال، و يجب على الرجل تربص زوال مانع النكاح من امرأة امتنع عليه نكاحها كمحرم معتدته و مطلقة اثلاث و زوجة الغير و معتدته الى غير ذلك من المحرمات بسبب موقت المذكورة في موانع النكاح و هذا عدة الرجال). و حكمها حرمة نكاحها على غير زوجها و حرمة نكاح محرمها و اربع سواها على زوجها (و كذا صحة الطلاق) ما لم تنقض. و هي ثلاثة انواع: وضع حمل و حيض و اشهر.

فعدة الحامل من نكاح (و او فاسدا او مات عنها زوج صغير غير مراهق ولدت لاقل من ستة اشهر من موته لكونها حاملا عند موته فتسندرج تحت قوله تعالى: و اولات الاحمال الآية و ان لم يثبت النسب منه) وضع الحمل (كله - و او سقطا مستبينين بعض خلقه لا علقه او مضغة، قيل و لا يستبين خلقه الا في مائة و عشرين يوما) سواها كانت معتدة الطلاق او الموت او الفسخ (حتى لو ولدت امرأة بعد الافراق عن نكاح فاسد تنقضى عدتها به لا او ولدت قبله ثم افترقا و لا او ولدت معتدة موت حبلت بعد موته من زنا فان عدتها بالاشهر كما سيذكر بخلاف معتدة طلاق حبلت من زنا في العدة فعدتها وضع الحمل ايضا).

و (النوع الثاني) عدة حائل (ضد الحامل) تحيىص للطلاق (بجميع انواعه الستة) او الفسخ (بجميع اسبابه الاحد عشر المذكورة في اول باب الطلاق سوى الموت) بعد الوطء (و لو ازوج صيا مراهقا وطأها ثم طلقها عند البلوغ او فرق بينهما بفساد العقد او ابأه عن الاسلام عند اسلام زوجته) و لو في النكاح الفاسد او الموقوف، او بعد مجرد الخلوة و لو فاسدة في النكاح

الصحيح، ولموت من (ايضا ١) وطها بشبهة نكاح (ولو بلا عقد عليها اصلا)،
 كمزفوفة اغير زوجها (وقلن هي زوجتك وكذا الموجودة على فراشه
 ليلا و ادعى الاشتباه. و نفقتها على الزوج الاول ان كانت ذات زوج و
 لم تكن عالة به ولا راضية و الا فلا تجب عليه ما دامت في العدة و تعد
 في بيت الزوج). او بنكاح فاسد (كموقت مثلا) قبل افراقهما (متعلق
 بالموت) ثلاث حيض كوامل (من وقت الفرقة و لا يحتسب منها حيض
 ان وقع الفرقة فيه)؛ و (النوع الثالث:) ان كانت (الحائِل) لا تحيض
 لصغر و لو بلغت بالانزال او بالسن (بان بلغت خمس عشرة سنة، لكن
 ينبغي ان لا تتزوج البالغة بغير الحيض و ينفق عليها ما لم يظهر فراغ
 رحمها و ذلك بمضى اربعة اشهر و عشرة ايام فان لم يظهر الحمل
 علم ان العدة انقضت من حين مضى ثلاثة اشهر و ان ظهر اعتدت بالوضع)
 و لم تحض قط (و ان حاضت و لو مرة ثم انقطع حيضها فهي ممتدة الطهر
 وعدتها بالحيض على ما سيذكر) او لكبر بلغت سن الاياس (خمس و
 خمسين سنة و لم يعد دمها) ثلاثة اشهر.

و عدة الحائِل للموت من نكاح صحيح (بقي صحيحا الى موته -
 سواء دخل بها فيه او لا و سواء كانت كبيرة او صغيرة) اربعة اشهر و
 عشرة ايام (بشرط عدم ظهور حملها فيها سواء حاضت فيها او لا فانه
 لا دخل للحيض في عدة الموت). و كذا عدة حامل حبلت بعد موت
 صبي غير مرأوق بان ولدت لنصف حول فاكثر بعد موته (فان المتوفى

(١) يعنى ان الموطوءة بشبهة نكاح - او نكاح فاسد - سواء فارقتها او مات
 عنها زوجها يجب عليها عدة الطلاق لا عدة الموت. حكى ان رجلا زوج ابنيه بنتين
 فادخل النساء زوجة كل اخ على اخيه فاجاب العلماء ان كل واحد يجتنب التي
 اصاها و تعتمد لتعود الى زوجها و اجاب ابو حنيفة بانه اذا رضى كل واحد
 بموطوءته يطاق كل واحد زوجته و يعتمد على موطوءته و يدخل عليها للحال لانه
 صاحب العقد ففعلا كذلك و رجم العلماء الى جوابه. ابن طابدين.

عنها زوجها اذا حبلى بعد موته لا تتغير عدتها به بخلاف معتدة الطلاق كما ذكرناه فاذا تم ستة اشهر من موت صبي ولم تلد حكم بانها حبلى بعد موته وان عدتها انقضت بمضى اربعة اشهر وعشرة ايام فلها ان تتزوج وان لم تلد كسائر ازواني الحبل، والحاصل انه لا يعلم انقضاء عدة حامل صبي غير مرهق ما لم تلد او ما لم يمض ستة اشهر من موته. والمرهق كالبالغ في جميع الاحكام. ولا عدة على من طلقت قبل الدخول (اي الوطء و الحلوة مطلقا) في النكاح الصحيح (ولا في غيره بالاولى) ولا بمجرد الحلوة في الفاسد (بخلاف الصحيح كما مر) ولا بالموت فيه قبل الوطء، ولا على ذمية طلقها او مات عنها ذمي اذا لم يعتقدوها فتحل لمسلم (فور الطلاق او الموت) الا الحامل (ما لم تضع حملها لثبوت النسب منه بخلاف ذمية طلقها او مات عنها مسلم فانها لا تتزوج باحد ما لم تعتد وان لم يعتقدوها، ولا على حربية اسلمت في دارهم او خرجت اليها مسلمة او ذمية او مسيية او مستأمنة ثم اسلمت المستأمنة او صارت ذمية فانها لا تعتد لكن الحامل منهن لا يحل تزوجها لالانها معتدة بل لان في بطنها ولذا ثابت النسب كما مر في موانع النكاح. وكذا لا عدة لو تزوج امرأة الغير ووطئها علما بذلك ثم فرقت منه لانه زنا بطلان النكاح بخلاف ما اذا لم يعلم علمت هي بذلك او ظنت انه مات او طلقها حيث يحرم على الاول ووطئها ما لم تعتد كما سيجيء).

(انتقال عدة المعتدة الى اخرى)

ولو مات زوج المطلقة رجعيًا (سواء طلقها في الصحة او المرض) في عدتها (على حسب حالها من الحيض او الاشهر الثلاثة دون وضع الحمل فان عدة الحامل لا تتغير بموت زوجها) تنتقل عدتها الى عدة الوفاة لانها زوجته حين مات، ولو مات بعد انقضاء عدتها لا تستأنف عدة

الوفات) و لو مات الزوج الفار (اي زوج التي ابناها بلا رضاها في مرض موته) في عدتها (حتى ورثته) تعتد بأبعد الاحايين من عدة الطلاق و عدة الوفات (بان تعتد ثلاث حيض من وقت الطلاق و اربعة اشهر و عشرا من وقت الوفات احتياطا)، و ان لم ترث منه (بان طلقها برضاها او لم تكن ممن ترثه من وقت الابانة الى الموت او مات بعد انقضاء عدتها او طلقها رجعا ثم فعلت باحد اصوله او فروعه ما يوجب حرمة المصاهرة) لم تتغير عدتها. و لو وطئت (و لو من المطلق) المعتدة (من طلاق او غيره) بشبهة (في الفعل اي الوطء و هي ظن الواطئ غير الدليل - على محل الوطء - دليلا كوطء معتدته من ثلاث او من طلاق او خلع على مال ظانا حله لبقا^(١) بعض آثار النكاح كوجوب النفقة و حرمة نكاحها بغيره و كوطء من زفت اليه و قلن هي زوجتك، او في المحل و هي قيام دليل ناف لحرمة الوطء في ذاته و ان علم بالحرمة كوطء المعتدة بالكسنيات لقول عمر رض: الكسنيات رواجع و كوطء محرم نكحها الى غير ذلك مما ذكرنا في حرمة الجمع بين المحارم من موانع النكاح. و لو وطئت بغير شبهة لم تتغير عدتها^(١) وجبت عليها عدة اخرى (منذ وطئت) و تتداخلتا و تتم الثانية ان تمت الاولى قبل تمامها. و لو عاد دم الآيسة (المعتدة لغير الموت) على عادتها (بان سال كثيرا لا مجرد البلة) و لو بعد تمام الاشهر او حبلت (من زوج آخر بان كانت قد تزوجت بآخر بعد مضي ثلاثة اشهر فصاعدا و حبلت منه) بطلت عدتها (بالاشهر او ما مضى منها) و تستأنف العدة بالحيض او وضع الحمل (و فسد نكاحها) كمرأهة (معتدة بالاشهر) حاضت في اشهرها (قبل تمامها و لو بساعة فانه يبطل ما مضى من عدتها و تستأنف

(١) كما لو تزوج معتدة الغير عالا بذلك و وطئها ثم فرقت عنه لم يحض الزمان الا اذا حبلت معتدة طلاق منه فتعتد بوضع الحمل كما مر.

العدة بالحيض لا لو حاضت بعد تمامها). و من اعتدت حيضة او حيضتين ثم ايسر تستأنف العدة بالاشهر (من ابتداء وقت اياسها). و من حاضت (في عمرها) و لو حيضة ثم امتد طهرها فعدتها (لغير الموت) بالحيض الى ان تياس ثم تستأنف بالاشهر (و جوز بعضهم لمن ابتليت به التقليد بقول الامام مالك بانقضاء عدتها بتسعة اشهر في رواية عنه او سنة كاملة في رواية اخرى). و ممتدة الدم ان كان لها عادة معروفة (في الحيض و الطهر و الوقت) اتبعت عاداتها و الا (بان بلغت برؤية الدم و استمراره او كان لها عادة فحسبتها) تنقضي عدتها بمضي سبعة اشهر (من وقت الطلاق او الفسخ و قيل بتسعة عشر شهرا و عشرة ايام الا اربع ساعات). و من نكح معتدته (من طلاق او فسخ) ثم طلقها (و لو قبل الدخول) فعليه مهر كامل و عليها عدة مبتدأة (فان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني حتى لو كان مريضا في الثاني يكون فارا).

و ابتداء العدة عقيب الوفات (على الفور) او الطلاق في النكاح الصحيح (الا في الطلاق المبهم كقوله احد كما طالق فانها من وقت البيان) و ان لم تعلم بهما و عقيب الافتراق في غيره. و لو اقر بطلاق زوجته منذ كذا (و لا بينة له على ذلك) تعتبر العدة من وقت الاقرار صدقته او لا (لكن لها نفقة العدة ان كذبت في الاسناد او قالت لا ادرى، و ان صدقته فلا الا لبقية مدتها باعتبارها من الوقت الذي اسند اليه الطلاق).

و المعتدة بالحيض اذا طهرت من الحيض الثالث لتمام العشرة خرجت العدة (و انقطعت رجعة زوجها ان كانت معتدة الرجعي) و ان لم تغتسل، و ان لاقل فلا ما لم تغتسل (ان كانت مسلمة) او تميم و تصلى به او ما لم يمض عليها وقت صلاة تصير ديناً عليها. و المعتدة بالوضع تنقضي عدتها (و تصير نفساء و يقع الطلاق المعلق بولادتها) اذا خرج

أكثر الولد (لكن لا تحل للازواج احتياطا ما لم يخرج كله). و المعتدة
بالاشهر ان ابتدأت عدتها (و كذا غيرها كمدة الايلا) في غرة الشهر
(او قبيله) تعتبر الشهور بالاهلة و لو نقص عدد ايام بعضها عن ثلاثين،
و الا فبالايام (فتنقضي حينئذ عدة الطلاق او الفسخ بمضى تسعين يوما
و عدة الموت بمائة وثلاثين). و اذا ادعت المعتدة بالحيض انقضاء عدتها (و
ارادت التزوج بآخر) و كذبها الزوج فاقول لها يمينها ان (احتمله
المدة بان) مضى ستون يوما من وقت الطلاق (و او كانت مرضعا لانه
يتصور من بعضهن انقضاء العدة في تلك المدة - فكل حيض بعشرة
ثلاثون يوما و كل من الطهرين بخمسة عشر ثلاثون يوما، و لو اعتدت
بالشهور فلا بد من مضى المقدر شرعا). و كذا لو ادعت معتدة انها
اسقطت سقطا مستبين الحلقة صدقت بيمينها (ان مضى اربعة اشهر منذ
نكحها و الا فلا، و له تحليفها انه مستبين الحلقة، و لو ادعت الولادة
فلا بد من اليينة و قيل تصدق في حق العدة دون ثبوت النسب). و
المطلقة عقيب الولادة (بلافاصل و كذا اذا كان طلاقها معلقا بولادتها) لا
تصدق (اذا قالت انقضت عدتي) في اقل من خمسة و ثمانين يوما (بضم خمسة
و عشرين يوما للنفاس و الطهر الفاصل). و اذا قالت امرأة لرجل طلقني
(او ارتد) زوجي و انقضت عدتي فله ان (يعتمد على خبرها و) يتزوجها ان
غلب على ظنه صدقها (و قالو ان انقضاء العدة لا تنحصر في اخبارها بل يكون
بالفعل ايضا بان تزوجت بآخر بعد ما مضت مدة تنقضي في مثلها العدة
حتى لو قالت بعده لم تنقض لم تصدق لا في الزوج الاول و لا في الثاني
كما لو اقرت بالقول، و لو تزوجت بعد اربعة اشهر و عشرة ايام منذ
مات زوجها الاول ثم قالت انا حامل من الاول لا يقبل قولها الا ان
تأتي بولد لاقل من ستة اشهر مذمات او طلقها زوجها فيقبل حينئذ قولها
و يفسد نكاحها في الصرتين كما سيأتي في باب ثبوت النسب). و لو ان

امراة اخبرها ثقة ان زوجها الغائب قد مات او طلقها، او اتاها كتاب منه على يد ثقة بالطلاق و لا تدري انه كتابه او لا؟ ان كان اكبر رايها انه حق جاز لها (ديانة) ان تعتد و تزوج (و لو شكك في وقت موته تعتد من وقت تستيقن به احتياطاً. و لو شهد اثنان ان الغائب طلق زوجته لا تقبل في حق الحكم بالطلاق الغائب و يسوغ للحاكم السكوت لانه اخبار بامر ديني لا اثبات الطلاق عى الغائب). و من ابان امرائه ثم اقام معها زمنا و هو ينكر طلاقها لا تنقضى به عدتها، و ان اقام و هو يقر تنقضى (لان اقامته معها بعد اشتهار الطلاق لا تمنع مضيا لكن اذا وطئها علما بالحرمة كان زنا فلا تجب عدة اخرى و لو كان الوطء بشبهة وجب لكل وطء عدة اخرى و تداخلت مع التي قبلها فلا يحل تزوجها بغيره قبل انقضاء العدة من الوطء الاخير).

و تعتد (وجوبا) معتدة الطلاق و الموت في منزل يضاف اليها بالسكنى و قته (حتى لو وجدت في غيره عند وقوع الطلاق او الموت يجب عليها ان تعود اليه على الفور. و لو اختلعت على السكنى فعليها ان تكثرى منزله) الا ان "تخرج ظلما او لعدم قدرتها على الكراء (و لو قدرت عليه لزمها من مالها و يرجع به المطلقة على الزوج ان كان الاكثر) باذن الحاكم) او لانهدامه او لخوف الانهدام او لخوفها فيه (خوفا شديدا) من الميت و ليس معها غيرها او خوفها على مالها (و نحو ذلك) فتنتقل معتدة الموت الى اقرب موضع اليه و معتدة الطلاق الى حيث يشاء الزوج ثم حكم هذا المنزل حكم المنزل المذكور: لا تخرج معتدة الطلاق (لو مكلفة و المراهقة كالبالغة في المنع من الخروج و كالكتابية في عدم وجوب الاحداد. و المعتدة عن وطء بتكاح فاسد و شبهة لا تمنع عن الخروج - و قيل تمنع - و لا تعتد في منزل الزوج و للموطوءة بشبهة ان تقيم مع زوجها الاول) اصلا (لا ايلا و لانهارا و لو باذنه) و تخرج معتدة

الموت نهارا و بعض الليل (اقل من النصف) لحاجة (ل سقوط نفقتها
 بغير اختيارها - بخلاف المختلعة على نفقتها - فتحتاج للخروج لاجلها
 حتى لو كان عندها كفايتها صارت كالملقة) تكن لا تبنت في غير منزلها.
 ولا بأس بكونهما معا في منزل الطلاق (و ان كان الاولى ان يخرج)
 اذا لم يلتقيا التقاء الأزواج ولم يكن فيه خوف فتنه؛ فان طلقها بأنا
 و ليس له الا بيت واحد (و اراد المقام معها) فلا بد من ستر بينهما
 يمنع الخلوة (المحرمة بالاجنية) و يكتفى به ان كان عدلا (لا يقدم على
 المحرم، لعدم الخلوة و خوف الفتنه. و لا يجب الستر اذا طلقها رجعا
 و لو كان الزوج فاسقا لقيام النكاح و حل الوطء فلو وطئها صار مراجعا
 بل يندب الستر لكرهه الخلوة بها و الرجعة فعلا كما مر) و ان كان
 فاسقا (يخاف منه الوطء او الدواعي فلا يكتفى حينئذ بالحجاب) او البيت
 ضيقا (بحيث لا يتيسر الحيلولة بينهما بالحجاب، و لو كان الزوج عدلا)
 يحال بينهما بامرأة ثقة قادرة على الحيلولة، و ان تعذر وجب عليه (ديانة
 بل قضاء ايضا على ما في ردالمحتار) ان يخرج الى منزل آخر (لوجوب
 مكثها فيه دون مكثه) فان لم يخرج خرجت (هي و الاثم عليه) و تعد
 بمنزل آخر (و سيأتي في باب النفقات انها لو خرجت الى منزل آخر بلا
 عذر او لا تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا و تبرز زمانا لا تستحق النفقة).
 و يجب على معتدة البائن (بانواعه الستة) و الموت ان تحد (من باب
 مدوفر و اعد اى تحزن على فوت نعمة النكاح ما دامت في عدتها لو مكلفة
 و ان امرها المطلق او الميت بتركه لانه حق الشرع، و يباح لها الحداد
 على قرابة ثلاثة ايام اقوله عام: لا يحل لامرأة تؤمن بالله و اليوم الآخر
 ان تمحد فوق ثلاث الا على زوجها فانها تحد اربعة اشهر و عشرا. و
 يستحب لها تركه و له منعها عنه لان الزينة حقه كما مر في الحقوق) بترك
 ازينة (بحلى من ذهب و فضة و جواهر و بلبس انواع الحرير بجميع الوانه

و لو اسود و ما يتزين به عادة من غيرها او له صبغ طيب الرائحة كالمصفر
و المزعفر الجديدين و يجوز الجلوس على ذلك و زينة البيت و استعمال
الطيب و الدهن (و لو بلا طيب كالزيت لتلين الشعر و لونه) و الكحل
و الحناء (و الا متشاط بضيق الاسنان، و لها لبس الاسود ثلاثة ايام)
الا من عذر (راجع للجميع فيجوز لها الاكتحال لو جع العين و دهن
الرأس لو جعه مثلا) ان كانت مسلمة مكلفة. و لا حداد على (سبع :) المعتدة
غير المسلمة و المجنونة و الصغيرة (و لو صراقة الا اذا اسلمت غير المسلمة
او افاقت المجنونة او بلغت الصغيرة فيلزمها الحداد فيما بقي من العدة) و
المعتدة من وطء بنكاح فاسد او شبهة (اذا افرقا فلها ان تتزين و تخرج) و
المعتدة عن طلاق رجعي (بعد الدخول بها) بل تتشوف (تصقل وجهها)
و تتزين لزوجها الحاضر (كي يراجعها، و لا على المطلقة قبل الدخول
لعدم العدة) و لا تخرج و لو اذنها الزوج. و لا يجوز خطبة (طلب) معتدة
الطلاق و الفسخ اصلا و لا المورث الا تعريضا (كريد الزوج - لافضائه
الى عداوة المطلق. و يجوز خطبة الحامية من نكاح و عدة ما لم يخطبها غيره
و ترض به). و ايس للزوج المسافرة بالمعتدة (مطلقا و لو عن رجعي ما لم
يراجعها حتى لو ابانها او مات عنها في سفر رجعت الى مصرها ان لم يكن
بينها و بينه مدة السفر لتعتد في منزلها).

ثبوت النسب

[اعلم ان الفراش ١ على اربع مراتب: ضعيف لا يثبت النسب فيه الا
بالدعوة و هو فراش الامة؛ و متوسط يثبت فيه بلا دعوة لكنه ينتفى
بمجرد النفي و هو فراش ام الولد؛ و قوى يثبت فيه بلا دعوة و لا ينتفى

(١) الفراش هو كون المرأة متعينة للولادة لشخص واحد.

بمجرد النفي بل باللعان وهو فراش المنكوحة و معتدة الرجعي ؛ و اقوى يثبت فيه بلا دعوة ولا ينتفى فيه اصلا وهو فراش معتدة البائن فان الولد لا ينتفى الا باللعان و شرط اللعان بقاء النكاح بينهما).

اقل مدة الحمل ستة اشهر (من وقت التزوج في النكاح الصحيح قيل و في الفاسد ايضا و من وقت الوطء في غيره لان الفرائس يثبت من وقت العقد في الصحيح و من حين الوطء في الفاسد و الولد للفراش فيكون للعقد الصحيح حكم الوطء بشرط امكان وقوعه حتى لو نكح مشرقى بالغ مغربية بينهما سنة فولدت ستة اشهر فصاعدا منذ تزوجها يثبت نسب ولدها - بل اولادها كلها - منه لثبوت الوطء حكما لامكان وقوعه كرامة بطى المكان بخلاف الصبي اذ لا ماء له فلا يثبت النسب منه و لو دخل بها حقيقة الا اذا كان صراها - بلغ سنا يمكن بلوغه فيه - فهو حينئذ كالبالغ في جميع الاحكام كما سيأتى). و اكثره سنتان (لقول عائشة رض الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين و لو بطن مغزل اى بقدر ظل مغزل و هو كناية عن القلة لانه حال الدوران اسرع زوالا من سائر الظلال، وهذا لا يعرف الا سماعا عن صاحب الوحي - و اغلب مدته تسعة اشهر). فاذا ولدت المنكوحة نكاحا صحيحا (و لو معتدة) لتام ستة اشهر فصاعدا من وقت التزوج ثبت نسبه منه (سواء دخل بها او لا - لما مر - ادعاه او سكت فان سكوته اقرار دلالة يسقط حقه في النفي كما مر في باب اللعان و سواء كانا بمكان واحد او كان بينهما مسافة طويلة و سواء حبلى من وطئه بعد العقد او من زناه قبله - بان زنى بامرأة فحبلى فلما استبان حملها تزوجها انزاني ثم ولدت بعد النكاح لستة اشهر فصاعدا - فان نسبه يثبت منه لاحتمال علوقه بعد انعقد و ان ما قبله كان انتفاخا لا حملا و محتاط في اثبات النسب ما امكن) ان اقر بالولادة او سكت

(و ان ججدها لا يثبت الا بثوتها على ما سيأتى و يصح نفيه - و يجب
ديانة اذا تيقن انه ليس منه - فى وقت الولادة او فى ايام التهنئة
المعتادة كما مر فى باب اللعان) و لو نفاه (اى المولود اتمام ستة اشهر
فصاعدا) لا ينتفى الا باللعان (و نفى القاضى الولد عنه بعد التفريق
بينهما بالشروط المبسوسة فى بابيه و منها عدم كونها معتدة البائن) او
ولدت المنكوحة فاسدا (و من فى حكمها و اقر بالوطء) لتمامها من
وقت الوطء (فيثبت بلا دعوة ايضا) ان اقر به (و بالولادة ايضا او
سكت و ان ولدت لاقل منها من وقت الوطء لا يثبت الا بالدعوة و
ان مضت الستة فصاعدا من وقت العقد. و ما ولدت من الاولاد قبل
المفارقة اتمام الستة من وقت الوطء - و لو الى عشرين سنة فصاعدا -
يثبت نسب جميعهم منه بلا دعوة كولادة المنكوحة صحيحا ١ و ليس له
النفى اصلا بخلاف ما ولدته المنكوحة صحيحا لما مر انه لا يتأتى نفى
الولد الا باللعان و من شروط اللعان صحة النكاح؛ اما بعد المفارقة فلا
يثبت الا اذا ولدت لاقل من سنتين من حين المفارقة و لم تقر بانقضاء
المدة كما سيأتى) و اذا ولدت (المنكوحة صحيحا و كذا المنكوحة فاسدا
بالاولى) لاقل منها لا يثبت (و لا يرث منه لكون العلوق قبل النكاح)
و يفسد النكاح (احتياطا لاحتمال انه من وطء زوج آخر بنكاح صحيح
او شبهة ما لم يعلم انها حبلى من زنا لصحة نكاح الحامل من زنا) الا
اذا ادعاه (بان يقول هذا الولد منى و يجب عليه ذلك ديانة ان حبلى
منه بعقد سابق او وطء بشبهة و الا فلا يحل له الدعوة لان الشرع
قطع نسبه منه فلا يحل له استلحاقه به) و لم يقل انه من الزنا (فيحمل
انها حبلى منه بعقد سابق او وطء بشبهة. و اما اذا اقر انه ولده من

(١) لان النكاح الفاسد بمنزلة الصحيح فى حق النسب و يعتبر المدة من وقت
الدخول عند محمد و عليه الفتوى.

انزافلا يثبت نسبه منه و لو صدقته امه انه من زناه). و لو ولدت (المنكوحه صحيحا او فاسدا) فاختلفا في المدة فقالت نكحني منذ نصف حول (او ادعت مضى نصفه من وقت الوطء في الفاسد) و ادعى (هو او وزنته) الاقل فالقول لها (بيمينها على المفتى به) و الولد له (و لا تسمع بينته و لا بينة ورثته بعد موته على تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لانها شهادة على النفي معنى و النسب يحتمل لاثباته مهما امكن و يمكن سبق الزوج بها سرا بمهر و جهرا باكثر للسمعة) و صح النكاح.

و يثبت نسب ولد معتدة الرجبي سواء ولته لاقل من سنتين (من وقت الطلاق و لتمام ستة اشهر فصاعدا منذ نكاحها كما مر) او لاكثر (و او لعشرين سنة لاحتمال امتداد طهرها و علوقها في العدة لحل وطئها ما دامت فيها فيحمل عليه) ما لم تقر بمضى العدة (فان اقرت صح اقرارها ان احتمله المدة كأن مضى ستون يوما فاكثر من وقت الطلاق و ولدت لتمام ستة اشهر فصاعدا من وقت الاقرار فلا يثبت حينئذ نسب ما ولدت منه و ان ولدت لاقل من سنتين لامكان صدقها و ان بطل اقرارها بفقد احد الشرطين المذكورين يثبت لتيقن كذبها على ما سيذكر) لكن ان ولته لاقل منهما (من وقت الطلاق) بانته بذلك منه (لانتضاء عدتها به و لا تكون ولادتها رجعة لان الولد قد يبقى في بطن امه الى تمام اكثر مدة الحمل فلا يدل ولادتها الى تمامه على انه جامعها في العدة و انه صار به مراجعا) و ان اتمامهما فاكثر كانت رجعة (اي دليل رجعته بالوطء في العدة فلا تبين منه بالولادة بعد الرجعة حتى لو ولدت لتمام عشر سنين مثلا منذ طلقها رجعيا و لم تكن اقرت بمضى عدتها قبل الولادة يحمل على انه امتد طهرها و وطئها بعد مضى ثمان او تسع سنين و حبلت منه فيكون ولادتها في مدة الحمل) فهي زوجته (و الولد ولده) و لو نفاه لا ينتفى الا باللعان (و

نفي القاضي بعد التفريق بينهما على ما مر في باب لان فراشها قوى كغير المطلقة اصلاً).

و يثبت نسب ولد غيرها من المعتدات (معتدة البائن و الموت و سائر اسباب الفرقة من نكاح صحيح كالفرقة بالردة و خيار البلوغ و عدم الكفاية او مهر المثل سواء دخل بها او لا ادعاه او سكت او نفاه - او من غيره من الفاسد كتزوج المطلقة الثلاث بلا تحليل او اخت منكوحته او الشبهة ان اقر بالوطء لكن بشرط ثبوت الولادة في الكل ان جردها كما سيأتى) ان ولده لاقل منهما (من وقت الفرقة بشرط ان لا يكون بين الولادة و النكاح اقل من ستة اشهر في النكاح الصحيح و الوطء في غيره لما مر فيثبت حينئذ لاحتمال وجود الحمل وقت الفرقة ويحتاج في اثبات النسب) و لم تقر (قبل الولادة) بمضى العدة (و ان اقربت به فحكمه ما ذكرنا في معتدة الرجعي) و او نفاه لا ينتفى اصلاً (و لو باللعان لا انتفاء شرطه كما مر)، و او لتامهما فاكثر لا يثبت (اذ لو ثبت لزم كون العلوق قبل الطلاق او المتاركة - لعدم حل الوطء في عدة غير الرجعي فلا يحمل عليه - او الموت فيلزم كون الولد اكثر من سنتين في بطن امه؛ و في رواية يثبت اذا ولدت لتامهما، و وجهها امكان كون العلوق في حال الطلاق او الموت فلا يلزم ما ذكر). الا بدعوة من الزوج (ان الولد منه و ان لم تصدقه المرأة، و يحمل على انه وطئها في العدة بشبهة - و الا اذا ولدت تواءمين احدهما لاقل من سنتين و الآخر لاكثر فيثبت نسبهما معا) او اقرار من الورثة بعد موته عنها (ان كانوا من اهل الشهادة بان اقر و ابانه ولده او بان ادعت الولادة لاقل من سنتين فصصدقوها او رجلان او رجل و امرأتان منهم فيثبت حينئذ نسبه من الميت في حق الناس كافة ١ - و يشارك

(١) و لو رجع المقر لا ينفعه الرجوع. و يشترط العدالة في المقرين في حق السراية الى غيرهم.

المقرين و المنكرين في الارث - فلو ادعى هذا الولد دينا للميت على رجل تسمع دعواه عليه بلا توقف على اثبات نسبه ثانياً، و لو اقر او صدقها بعضهم و لم يتم بالمقر نصاب الشهادة و شهد معه آخر من غيرهم فلا بد حينئذ من شروط الشهادة من مجلس الحكم و الحصومة و لفظ الشهادة فانه حينئذ شهادة لا اقرار، و ان لم يتم نصاب الشهادة اصلاً يثبت نسبه في حق المقر فقط دون المنكرين في حق الميراث و لزمه النفقة و الحضانة، و ان لم يصدقها احد من الورثة الذين هم من اهل الشهادة و من الزوج لا يثبت الا اذا اقامت البينة على الولادة لاقبل من سنتين من وقت الفرقة). و اذا كانت المعتمدة صراقة مدخولة (او غير مدخولة ان ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الفرقة للتيقن بوجود الحمل وقتها و ان لاكثر فلا) و لم تقر بمضى العدة (بعد ثلاثة اشهر) و لم تدع الحبل (و ان ادعته فهي كالبالغة لاقرارها بالبلوغ فيثبت النسب اذا ولدت لاقبل من سنتين كما سيأتي) يثبت النسب ان ولدت لاقبل من تسعة اشهر مذ طلقها (رجعياً او بائناً ~~يصح~~ العلوق في العدة لان عدتها ثلاثة اشهر - دون الحيض - و اقل مدة الحمل ستة اشهر فاذا ولدته لاقبل من تسعة اشهر مذ طلقها تبين ان الحمل كان في العدة فيثبت النسب من زوجها. و كذا لو اقرت بمضى العدة بعد الثلاثة و لم تدع الحبل و ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الاقرار و من تسعة اشهر من وقت الطلاق لبطان اقرارها بظهور كذبها) و لاقبل من عشرة اشهر و عشرة ايام مذ مات (اكون العلوق ايضاً في العدة لان عدة الوفاة اربعة اشهر و عشرة ايام و اذا ولدت لاقبل مما ذكر تبين ان العلوق كان في العدة) و ان ولدته لتام ذلك فاكثراً لا يثبت (سواء اقرت بمضى العدة بعد الثلاثة او سكنت لكون العلوق حادثاً بعد العدة بجعل سكوتها كالقرار بمضى العدة، و عند ابي يوسف كالقرار بالحبل فيثبت في الرجعي

الى سبعة وعشرين شهرا وفي غيره الى سنتين) الا ان ادعت الحبل (و القول لها في ذلك) فيثبت ان ولدت لاقل من سنتين مذ طلقها بأنا او مات كالكبيرة و لاقل من سبعة وعشرين شهرا مذ طلقها رجعا (لان عدتها عن الطلاق ثلاثة اشهر وهي مع اكثر مدة الحمل سبعة و عشرون شهرا فاذا ولدت لاقل منها يحمل على انه وطئها في عدتها - لحل الوطئ - لانه يحتمل في اثبات النسب ما امكن فتكون ولادتها في اقل من سنتين فيثبت كما في الكبيرة المبانة لا لو ولدت لاكثر لعدم احتمال امتداد طهرها بخلاف الكبيرة المطلقة رجعا فان عدتها بالحيض فيجوز امتداد طهرها سنين و وطؤه اياها في آخر العدة كما مر بيانه).

و يبطل اقرار المعتدة (مطلقا سوا كانت معتدة رجعي او بائن او موت او متاركة وسوا كانت بائنة او مراهقة) بمضى العدة اذا ولدت (و لو بعد ما تزوجت باخر) لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار (الظهور كذبها للتيقن بقيام الحمل وقت الاقرار فيبقى حكمها كما لو لم تقر به فيثبت نسب ولد معتدة الرجعي مطلقا - ولو ولدته لاكثر من سنتين من وقت الطلاق - و نسب ولد غيرها ان ولدته لاقل من سنتين من وقت الفرقة - لالتامهما فاكثر الا اذا ادعاه الزوج او الورثة بعد موته - او ولدت المراهقة لاقل من تسعة اشهر مذ طلقها بأنا او رجعا و لاقل من عشرة اشهر و عشرة ايام مذ مات كما مر). و كذا اذا اقرت به (اي غير الحامل فان عدة الحامل وضع الحمل لا غير) قبل مضى اقل مدة تنقضى العدة فيها (وهو ستون يوما للحيض و المدة المقدرة لغيرها) فحكمها (حيث في كل واحد من الاقرارين) حكم غير المقررة (كما ذكرنا آنفا)، و اذا ولدت اتمام الستة فاكثر (من وقت الاقرار و لو ولدته لاقل من سنتين بعد الفرقة) لا يثبت (لامكان حدوث العلوق بعد العدة).

(١) انما يحتاج للحمل المذكور اذا ولدت قبل ٢٧ شهرا بقليل و اما اذا ولدت قبله بكثير كأن ولدت لتمام تسعة اشهر مثلا فلا كما لا يخفى. انما مقرر.

و اذا جحدت (من الزوج او الورثة بعد موته) ولادتها (اي المعتدة عن موت او بائن او متاركة او رجعي وقد ولدت لاقل من سنتين) لا يثبت النسب بمجرد قولها (ولدت) الا (باحد اربعة:) بشهادة رجلين او رجل وامرأتين (من غير اصولها و فروعها)، او حبل ظاهر (لكل من شاهدها، و تكفي الشهادة بعد انكار الزوج او الورثة ولادتها و ظهور حبلها بانه كان ظاهرا من غير شهادة بولادتها)، او اعتراف بالحبل من الزوج او الورثة، او تصديق الورثة (بولادتها فانه اذا كان الشهود ورثة لا يشترط لفظ الشهادة و مجلس الحكم و الخصومة لانه اقرار و تصديق لا شهادة، و لو غيرهم او فيهم غير وارث فلا بد حينئذ من ذلك - و صورة المسئلة ان معتدة الوفاة ادعت الولادة و لم يشهد بها احد و صدقتها فهو ولد الميت) ان كانوا من اهل الشهادة. و تكفي شهادة مسلمة واحدة (قابلة او غيرها على الولادة اذا جحدت و لم يكن حبل ظاهرا و لا اعتراف به من الزوج و الا فيثبت النسب بمجرد قول الوالدة (ولدت) في غير المعتدة (و غيرها هي المنكوجة صحيحا او فاسدا و لم يفارقها و كذا معتدة رجعي ولدت لتمام سنتين فاكثر و لم تقر بمضى العدة لان ولادتها حينئذ رجعة فهي زوجته فيثبت النسب بافتراس القائم و الولادة بشهادة امرأة، و اما اذا ولدت لاقل منها فتتقضى عدتها بولادتها فلم تبق زوجة فلا بد حينئذ من احد الاربعة المذكورة كما مر) كما تكفي اذا جحدت تعيين الولد (و اعترف بولادتها بان قال الزوج او الورثة: ولدت و اكن المولود غير هذا فانه لا يثبت بدون شهادة امرأة واحدة لاحتمال ان يكون غير هذا المعين بان تلد ميتا و ارادت الزامه ولد غيره) في الكل (من المعتدة و غيرها).

(فروع)

و لو تزوجت مطلقة الغير او المتوفى عنها زوجها و ولدت (و

لو اسقطت سقطا فسيأتي بيانه) ان ولدت لاقل من ستة اشهر مذ
تزوجها الثاني و لاقل من سنتين مذ طلقها الاول او مات فالولد الاول
(لعدم امكان جعله من الثاني لعدم وجود اقل مدة الحمل) و نكاح
الثاني فاسد (للتيقن بقيام الحمل عند العقد) و ان لستة اشهر فاكثر (مذ
تزوجها الثاني و لاقل منهما او لاكثر مذ طلقها الاول او مات) فهو للثاني (و
ان امكن كونه من الاول ايضا اذا ولده لاقل من سنتين، لكن اقدامها على
التزوج دليل على انقضاء عدتها) و ان لاقل منها و لاكثر منهما لم يلزم واحدا
منهما (الا بالدعوة) و نكاح الثاني صحيح فيهما (حتى في الصورة الاخيرة على
ما في الدر و الظاهر فساده فيها ما لم يعلم انها حبلى من الزنا او ما لم يدعه
الثاني. هذا كله) ان لم يعلم انها في العدة و ان علم وقع نكاح الثاني فاسدا
و يثبت النسب حينئذ من الاول ان امكن اثباته منه (بان تلد لاقل من
سنتين مذ طلقها او مات) و الا (بان تلد لاكثر منهما و لستة اشهر
فاكثر مذ تزوجها الثاني) فمن الثاني (لان انكاح الثاني و ان كان
فاسدا لكن لما تعذر اثبات النسب من النكاح الصحيح فاثباته من الفاسد
اولى من الحمل على الزنا). و لو تزوجت فاسقطت سقطا مستبين الخلق
فان لاربعة اشهر فاكثر (مذ تزوجت) صح النكاح و الولد للثاني و ان
لاقل لم يصح و الولد الاول (لان الخلق لا يستبين الا في مائة و عشرين
يوما فيكون اربعين يوما نطفة و اربعين علقة و اربعين مضغة). و لو غاب
رجل عن امرأته و بلغها موته او طلاقه او ادعت ذلك فاعتدت و
تزوجت و ولدت اولادا ثم جاء زوجها الاول فرق بينهما و ترد المرأة
الى الاول (بعد العدة و لا نفقة لها في عدتها لا على الاول لانها ناشزة

(١) كذا ذكر في الدر المختار و لا يخفى انه مخالف لما سبق في باب النكاح
من ان نكاح معتدة الغير عالم بذلك باطل و ان الباطل لا يثبت فيه النسب اصلا
الا ان يحمل هذا على قول آخر او رواية اخرى او على ان «علم» و «لم يعلم»
على صيغ المجهول. لتامقه.

لأنها منعت نفسها بمعنى من جهتها ولا على الثاني لأنها في عدة النكاح الفاسد ولا نفقة فيها كما سيأتى في بابها) و الأولى للثاني إلا من ولد قبل ستة أشهر من عقد ثاني فلأول (كما مر). ولو تزوج كافر مسلمة و فرق بينهما لا عدة عليها و لو ولدت لا يثبت النسب منه (لأن النكاح باطل و الوطء فيه زنا لا يثبت به النسب بخلاف الفاسد فإن الوطء فيه بشبهة و تكون به فراشا و يثبت به النسب حتى لو وطئ محرما - و لو أماً - نكحها غير عالم فولدت يثبت نسب الولد منه على ما حرره في النهر) و يعاقب أن دخل بها (و لا يبلغ أربعين سوطا) و تعزر المرأة و من زوجها له (و أن أسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه الأول كما مر).

١٩

الحضانة

و هي (بفتح الحاء و جوز كسرهما أيضا) تربية الولد، و يشترط في الحضانة (لأستحقاقها) ثمانية أمور: ١ أن تكون مكلفة (عاقلة بالغة، و لا حق فيها لمراهقة إلا إذا ادعت البلوغ)، ٢ ذات رحم محرم له، ٣ مأمونة لا يضيع الولد عندها باشتغالها عنه (بمخروجها من منزلها كل وقت لمعصية أو غيرها كالقابلة و الغاسلة، لأن الولد في حكم الأمانة عندها و مضيع الأمانة لا يستأمن)، ٤ قادرة على خدمته و صيانته (و أماً أجمياً و المربضة و المعجوز أن أمكنهن حفظ المحضون - و لو بغيرهن - كن أهلاً لها و الأفلأ)، و ٥ أن لا تكون مرتدة (لأنها تحبس و تضرب فلا تتفرغ للحضانة فلا حتى أهما فيها حتى تسلم)، و ٦ لا متزوجة بغير محرم (نسبي لا رضاعي) له (فانه يسقط حقها سواء كان للصغير غيرها من النساء أو لا لأن زوجها إذا كان أجنبياً ينظر إليه شزراً - نظر البغض - و يعطيه تزراً - قليلاً - و لو كانت متزوجة - أو تزوجت بعد أخذ الولد

— بمحرمه النسبي كام نكحت عمه و جدة نكحت جده الآخر لم يسقط
حقها في الحضانة)، و ٧ ان لا تمسكه في بيت من يبعضه (فيسقط حق
الحضانة بسكنى الحضانة عند المبعض له حتى لو تزوجت الام بآخر
فامسكته ام الام في بيت الرب — زوج امه — فلا لاب اخذه الا اذا لم
يكن لها مسكن و طلبت من ابيه ان يسكنها في مسكن فلم يسكنها. و
اذا اجتمعت النساء الساقطات الحق — كما اذا كان للصغير ام و اخت و
عمة متزوجات بغير محارمه و لم يوجد غيرهن من الرجال و النساء ممن
يستحق الحضانة — يضع القاضى الصغير حيث شاء ممن هو اصلح
للولد لانه لا حق لهن كمن لا قرابة له فالراى للقاضى فيختار من هو
اصلح للولد كاه مثلاً)، و ٨ ان لا تمتنع عن حضانتها مجاناً عند اعسار
الاب واحد محارمه النساء تقبل ذلك (حتى تكون احق من المتبرعة و لو
امتنعت كانت المتبرعة احق بشرط عدم كونها متزوجة بغير محرم الصغير.
و اما اذا كان الاب موسراً فمن لها حق الحضانة اولى ممن دونها في
الدرجة اذا لم تطلب زيادة على اجر المثل و ان طلبت الاخرى ان تربيها
مجاناً) و لا فرق في ذلك بين الام و غيرها من الحضانات.

و تستحق (الحاضنة) اجرة الحضانة (وهي غير اجرة ارضاعه
و نفقته فيجب على الاب ثلاثة: اجرة الرضاع، و اجرة الحضانة و نفقة
الولد مما سياتى في باب النفقات. و في الفيضية ما حاصله: لو ولدت المطلقة
فطلبت من القاضى ان يقدر نفقة ولدها على ابيه فقدر لكل يوم كذا و
اذن لها بالاستدانة فانفقت عليه بالاستدانة حولين فطلبت اباه بما انفقت
ليس له ان يمتنع و يقول: ان الولد ارتضع في تلك المدة و لم يأكل طعاماً.
لان نفقة الرضيع مؤنة ارضاعه و الكسوة). الا اذا كانت امه و هي
منكوحة ابيه او معتدته الرجعية (لوجوبها عليها ديانة فلا تستحق الاجرة
عليها). و الحضانة حق النساء (و لا تنتقل الى الرجال في ملتها

الا يفقد النساء المستحقات لها او عدم طلبهن. وهى حق الصغير ايضا بل هو اقوى الحقين فلا يبطل حقه باسقاطها حقها فيها حتى لو اختلعت امه على ان تتركه مدة الحضانة عند ابيه صح الخلع و بطل الشرط لحق الولد فلها ان تأخذه منه كما مر فى بابها) فى مدتها وهى سبع سنين للذكر (على المفتى به فانه يستغنى بعدها عن الحضانة بان يأكل وحده و يشرب و يلبس و يستنجد بحل السراويل و شدة بلا معين) و تسع للأنثى (فانها حد الاشتهاء غالبا ١ - فهى مدتها سواء كانت عند امها او جدتها او عند غيرها من الحاضنات على المفتى به لفساد الزمان. و اما على غيره فترك عندها الى البلوغ و عند غيرها الى حد الاشتهاء. و لو اختلف الزوجان فى سنه - فقالت الام هو ابن ست سنين و انا احق به و قال الاب هو ابن سبع و انا احق به - فالقاضى لا يحلف واحدا منهما لعدم سقوط حق الولد بنكول احدها عن اليمين بل ينظر الى الصبي فان رآه يستغنى عن الوالدة بان يأكل و يشرب و يلبس و يستنجد وحده دفعه الى الاب و الا - بان فقد احد الاربعة - فلا و كذا الاختلاف بين غيرها من الحاضنات و اقرب العصابات) على هذا الترتيب: الام - ام الام (و ان علت ٢ عند عدم اهلية القربى و الاسقطت البعدى بالقربى) ام الاب - الاخت لابوين - الاخت لام - الاخت لاب (و فى رواية تقدم الحالة على الاخت لاب لانها تدلى بالام) ثم بنت الاخت لهما - ثم لام - ثم الحالة لهما - ثم لام - ثم لاب - ثم بنت الاخت لاب (على الصحيح) ثم بنت الاخ لهما - ثم لام - ثم لاب - ثم العمات كذلك (ثم خالات الام كذلك - ثم خالات الاب كذلك - ثم عمات الامهات، ثم عمات

(١) اما قبل التسع فليست بمشاة و فى التسع قد لا تكون مشاة لصغر جثتها.

(٢) قام ام الام احق من ام الاب الا اذا عجزت عن الحضانة فيدفع الصغير الى ام الاب لاشتراط القدرة على الحضانة كما افق به فى الفيضية. لنا مقه.

الاباء كذلك. و لا حق فيها لبنات العم و العمة و الخال و الخالة لانهن غير محرم فيضعه القاضي حيث شاء اذا لم يكن له حاضنة ولا عصبية، و قيل لهن الحق في حضانة الاناث - عند عدم الا حق بها - و لبني العم - و لو غير عصيين - و العمة و الخال و الخالة الحق في حضانة الذكور. ثم بعد انقضاء مدة الحضانة يجبر الاب على اخذ الولد من الحاضنة لاستغنائه عنها و احتياجه الى التأديب و التحصين و الاب اقدر على ذلك منها. ثم الولد متى كان عند احد الابوين - في مدة الحضانة و بعدها - لا يمنع الآخر عن الدخول عليه في الاسبوع مرة و النظر اليه و عن تعهده و لا يجبر على ارساله اليه. و اذا لم يوجد له اب يدفع الى اقرب العصبات كما سيذكر او الى الوصى لو غلاما و اذا لم يوجد عصبية و لا وصى بالنسبة للغلام و لا نحو ابى الام ممن سيذكر يترك المحضون عند الحاضنة الا ان يرى القاضي غيرها انفع له). و من سقطت حضانتها لمانع (يفقد شرط كالتكاح بغير محرم الصغير و الجنون و الردة و الصباوة و غيرها) تعود بزواله (بان طلقت المنكوحه بائنا او مات عنها زوجها او افاقت المجنونة او اسلمت المرتدة او بلغت الصبية) و القول لها في نفى الزوج (اذا ادعى زوجها المطلق تزوجها باخر و انكرت). و من لها حق الحضانة لا تجبر عليها اذا وجدت غيرها (من المحارم النساء او الرجال و لو بالاجرة الا اذا لم يكن للصغير و لا لابه مال فتجبر الام على ما سيأتى. و فى البحر: و من له حق الحضانة لا يدفع الولد اليه الا بالطلب) و الا او وجدت من دونها فامتنت (هى ايضا كما لو امتنت الام و امها او الاخت) فتجبر هى لا من دونها.

و الام احق (من جميع من سواها) بحضانة ولدها قبل النفقة و بعدها (لأنها اسفق على ولدها ممن سواها و قرابتها اسفق من قرابة الاب فلذا تقدم على قرابته و لا يسقط حقها اذا امتنت عن الارضاع)

اذا كانت اهلا لها (باجتماع شروطها المذكورة و لو سيئه السيرة معروفة بالفجور ما لم يعقل الصغير حالها فينزع حينئذ عنها خوف تعلمه منها ما تفعله كالذمية)، فاذا ماتت او امتنعت (و لم تكن متعينة لها لان الام اذا اسقطت حقها صارت كميته او متزوجة) او لم تكن اهلا (لها) فقد بعض شروطها كالجنونة و المتزوجة باجنبي و المرتدة) فالاحق بها من تليها على هذا الوجه (كام الام فهي احق ان وجدت و قبلت و كانت اهلا و الا فالاحق من تليها) ثم فثم (حتى ينتهي حقها الى العصبيات). و اذا امتنعت (الام المستحقة لاجرة الحضانة) عن حضانتها مجانا و لم توجد متبرعة من محارمه (سواء وجدت اجنبية متبرعة او لا لان في دفع الصغير اليها اضارا به) فهي احق بالاستيجار (و كذا غير الام من المحارم عند فقدها) فان كان الصغير وابوه معسرين (فرضت النفقة على ابيه و) تكون اجرتها دينا على ابيه الى الميسرة (و ان احدهما موسرا دفعت الاجرة من ماله و ان كانا موسرين او الولد فقط فمن ماله الا ان يتبرع الاب)؛ و ان وجدت متبرعة (من محارمه كالعمة مثلا و كانت اهلا) فان كان الاب موسرا و لا مال للصغير فالام احق (ايضا من المتبرعة و ان طلبت الاجرة و نفقة الولد فيجبر الاب على استيجارها باجرة المثل من ماله اذا طالبت)، و ان كان الاب معسرا (و ابت الام ان تربي الا بالاجر و قالت العمة انا اربي بغير اجر) خبرت الام بين امساكه مجانا و دفعه للمتبرعة (و لا تستاجر الام صونا لمال الصغير فيقال لها: اما ان تمسكيه مجانا او تدفعيه للعممة المتبرعة - ان لم يوجد احد ممن هو مقدم على العمة متبرعا - فان لم تختار الام امساكه مجانا ينزع منها و يسلم للمتبرعة و لا يلزمها ان تحضنه عند الام لانها اسقطت حقها في الحضانة لكنها لا تمنعها من رؤيته و تعهده.

و اذا لم يكن للصغير احد من محارمه النساء (او وجد غير اهل

للحضانة) او لزم اخذه منها بعد انقضاء مدة الحضانة فالحق (بلا خيار للولد حتى يدرك) للعصبات على ترتيبهم في الارث (و الولاية فاوليهم الاب ثم من يليه - على ما تقدم في باب الولى - بالشروط المذكورة في الحاضنة غير المحرمة في حق الذكر). ولا حق لغير المحرم منهم في حضانة الانثى (كابن العم لابوين او لاب فان له حقا في حضانة الذكر اذا لم يوجد اولى منه دون الانثى و لو مأمونا او هى بنت سنة و يقدم عليه في حضانتها نحو ابى الام ممن سيذكر. فان لم يكن الانثى غير ابن عمها فالرأى حينئذ الى القاضى ان رآه صالحا ضمها اليه و الاسلمها الى امرأة ثقة كما بعد الحضانة على ما سيأتى) و لا لفاسق ما جن (مفسد و لو محرما لانه غير مؤتمن على نفسه فكيف عليها حتى لو كان لها اخوة او اعمام غير مأمونين على نفسها و مالها - و ليس لها غيرهم - لا تسلم اليهم و ينظر القاضى امرأة امينة فيسلمها اليها الى ان تبلغ او تتزوج). و اذا اجتمع مستحقو الحضانة (من الرجال او النساء) في درجة واحدة (كالاخوة او الاخوات لابوين مثلا) فاوردتهم اولى ثم اسنهم. و اذا لم يكن للصغير عصة (مستحقة للحضانة و لا وصى بالنسبة الى الغلام) يدفع الى ابى الام ثم الى الاخ لام ثم لابنه ثم الى العم لام ثم الى الخال لابوين ثم لاب ثم لام ثم الرأى الى القاضى. و الذمية (المقدمة في الدرجة) احق بقرئها المسلم (ولدها او غيره) ما لم يخف عليه تألف الكفر فان خيف (و لو قبل انتهاء مدة الحضانة) ينزع عنها (و ان لم يعقل الاديان).

و ليس للاب (و لا لغيره من العصبات عند فقد الاب بالاولى) ان يأخذ الصغير من امه (او غيرها من الحاضنات المستحقة، و لا يسافر به) بلا رضاها ما دام حق حضانتها، فاذا (سقط كأن) طلقها و تزوجت بغير محرمه و ليس من ينتقل اليها حق الحضانة فللاب ان يأخذ و يسافر الى ان يعود حق امه (او من تقوم مقامها من الحاضنات

المطالبات) و لو خرج به ثم طلقها فطالبته برده ان اخرجها باذنها لا يلزمه رده (بل يقال لها اذهبي و خذيه) و ان بغير اذنها لزمه (رده كما لو خرج به مع امه ثم ردها ثم طلقها فعليه رده). و لا لحاضنة غير الام (كالجدة الحاضنة مثلا) ان تنقله من وطن ابيه اصلا الا باذنه (او اذن من يقوم مقام الاب - عند فقده - من الاولياء)١، و لا للام قبل الفرقة (بالطلاق او الموت و انقضاء العدة) الا باذنه (او اذن الاولياء بعد موته مع انقضاء العدة لوجوبها في دار الفرقة كما مر في بابها) و يجوز لها (فقط) ان تنقله بعد العدة (سواء طلقها او مات عنها) الى وطنها الذي تزوجها فيه (سواء كان مصرا او قرية قريبا او بعيدا لانه التزم المقام فيه عرفا و شرعا) اذا لم يكن دار الحرب (و الزوج في دار الاسلام) لا الى غيره (بينهما تفاوت) الا الى مصر قريب من وطن ابيه (قرية او مصر) بحيث يمكنه ان يبصر ولده و يرجع الى وطنه في نهارة او (الا) من قريته (بان كان وطن ابيه قرية) الى قرية قريبة منها كذلك (فلا تمنع حينئذ مطلقا سواء كان ما تنتقل اليه وطنها او لا لانه كالتنقلة من محلة الى اخرى في مصر متباعد الاطراف) لا من مصره الى قرية (ليست وطنها لها) ولو قريبة من مصره الا باذنه (اذ فيه ضرر الولد حيث يتخلق باخلاق اهل القرى المجبولة على الجفاء و الظلم فلا بد من اذن ابيه). و لو تزوجها في بلد ليس بوطن لها فليس لها ان تنقله اليه و لا الى وطنها (حينئذ حيث لم ينكحها فيه) الا باذنه الا اذا كانا قريبين من وطنه كذلك (و الحاصل انه لا بد في جواز الانتقال

(١) و للام ايضا ان تمنع نقله منه في مدة الحضانة و لو سقطت حتى حصانتها و لها ان تمنع عم الولد عن نقله الى غير بلد ابيه كما افنى بذلك في فتاوى على افندي اقول فعلى هذا اذا كان للصغير اخ و بلد آخر و عم في بلد و ليس له حاضنة اخرى فليس للاخ اخراج الاذن للام و العم.

بلا اذن الاب الى البلدة البعيدة من شرطين: كونها وطنها لها وكون العقد فيها) و لا الى وطنها في دار الحرب (و الزوج مسلم او ذمى) و ان تزوجها فيه (سواء كان قريبا من وطنه او لا) الا اذا كانا في دار الحرب (و الحاصل ان للمطلقة و المتوفى عنها زوجها الخروج بالولد بعد العدة من قرية - او مصر - الى مصر قريب لا عكسه، و من بلدة - مصر او قرية - الى اخرى و لو بعيدة هي وطنها و قد نكحها فيها و لو في دار حرب لو زوجها حريبا مثلها).

ولا خيار للولد (ذكرا كان او انثى) قبل البلوغ (بل يكون مدة الحضانة عند الحاضنة و بعدها عند الاب ثم عند اقرب العصبات حتى يبلغ شاء او لم يشاء لقصور عقله). فاذا بلغ الغلام (بالاحتلام او السن) رشيدا و استغنى برأيه عن الاب فليس له ولاية ضمه (جبرا) الى نفسه (وله ان ان ينفرد بالسكنى و يذهب حيث شاء لان ولاية الرجال عن الصغار والصغار تزول بالبلوغ كولاية المال الا من يخاف عليه) الا ان يكون مفسدا مخوفا عليه (غير مأمون عى نفسه) فله ان يضمه الى نفسه و يوليه (و لا يحى سيده و ليس عليه نفقته و لو كان فقيرا الا ان يتبرع او يكون زمنا عاجزا عن الكسب عى ما سياتى فى بابها). و اذا بلغت الجارية فان كانت بكرا شابة (و لو عفيفة مأمونة عى نفسها لا يخاف عليها الفساد) او ثيبا غير مأمونة فلا خيار لها، و لابيها و جدها (عند عدم الاب ثم للعصبات المحارم المأمونين عليها بالترتيب) ضمها الى نفسه (و عليه نفقتها الا اذا كان لها مال او كانت مكتسبة بالفعل كما سياتى). و ان كانت بكرا مسنة (رأت البياض) و اجتمع لها رأى و عفة او ثيبا مأمونة عى نفسها و لو شابة فلها ان تنفرد بالسكنى (فتسكن حيث احبت حيث لا خوف عليها) و ليس لابيها (و لا لغيره من اوليائها بالاولى) ان يضمها (جبرا) الى نفسه، و اذا لم يكن للائى (البالغة بكرا كانت

او ثيبا) اب و لا جد و لا غيرها من المصبات (المحارم كالاخ و العم و لا ابوالام و نحوه ممن ذكر) او كان لها عصابة مفسد (كالاخ و العم و كذا كل عصابة ذى رحم محرم منها و لو ابا او جدا يخاف عليها منهما) فالنظر فيها الى الحام فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى (بكرا كانت او ثيبا) و الا وضعها عند امرأة امينة قادرة على الحفظ (و الحاصل ان الولد بعد البلوغ ان كان بكرا مسنة او ثيبا مأمونة او غلاما مأمونا فله الخيار، و ان كان بكرا شابة او كان ثيبا او غلاما غير مأمونين فلا خيار لهم بل يضمهم الاب اليه).

و (اعلم انه) تقبل الشهادة بدون الدعوى (و هى شهادة الحسبة المقبولة فى اربعة عشر شيا لحق الشرع:) فى طلاق الزوجة (منجزا، و ينبغى ان يكون منه وجود الشرط المعلق به الطلاق)، و تعليق طلاقها، و الخلع، و الايلاء، و الظهار، و حرمة المصاهرة، و (قيل فى) النسب (و هلال رمضان، و الوقف، و حرية الامة، و تدبيرها، و دعوى المولى نسب العبد، و حد الزنا، و حد الشرب). و لو قضى القاضى بطلاقها بشهادة الزور مع علمها بذلك نفذ (القضاء ظاهرا و باطنا و اثم الشهود) و حل لها التزوج باخر (بعد العدة) و حل للشاهد (زورا و غيره بالاولى) تزوجها و حرمت على الاول (و قد مر فى باب النكاح قبيل صفة النكاح انه لو ادعى احدهما على الآخر انكاح و اقام البينة و قضى القاضى به حل له و طؤها و لها تمكينه).

نفقات العيال

[و النفقة هى - ثلاثة امور: - المأكل و الملبس و المسكن. و تطلق - فى العرف الطارئ - على المأكل فقط و لذا يعطف عليها الكسوة و السكنى. و هى خمسة: نفقة الزوجات - نفقة الفروع - نفقة الاصول -

نفقة ذوى الارحام المحارم من الحواشى و نفقة الحيوان ؛ فان نفقة الغير
تجب على الغير باحد الاسباب الثلاثة : الزوجية ، و القرابة النسبية - و
هى الفروع و الاصول و الحواشى - و الملك كالحيون .

٢٠

- نفقة الزوجات -

تجب النفقة بانواعها الثلاثة معجلة (لا بعد تمام المدة) من حين
العقد الصحيح على الزوج (ولو فقيرا، او محبوسا و لو بدين لزوجته،
او غائبا، او مريضا، او عنيئا، او مجبوا، او مجنونا، او صغيرا جدا
و الزوجة بالغة او مراهرة لان المانع من قبله. و لا تجب على ابى الصغير
الفقير نفقة زوجته الكبيرة الا اذا ضمنها فيستدين الاب ثم يرجع على
الابن اذا ايسر كما سيأتى فى نفقة الفروع خلافا لما فى الملتقى الا ان
يحمل على وجوب الاستدانة ليرجع ذكره فى ردالمحتار) لزوجته (فان
كل محبوس لمنفعة غيره يلزمه نفقته كالمفتى و القاضى و الوصى و الزوجة
و لو كانت غنية، او كتابية و هو مسلم، او معتدة كما سيذكر، او غير
موطوءة - لمانع منه كالصغر والعنة او منها غير الصغر المفطر كالقرن و الرتق
- او صغيرة مراهرة تطبق الوطء فى الجملة و هو صغير او كبير امسكها
او ردها لان المانع منه بخلاف ما اذا كانت هى ايضا صغيرة غير مشتهة لان
المانع منها و لو وجد معه المانع منه فانه لا نفقة لها و لو كانت فى بيت
الزوج ما لم يمسكها فى بيته للخدمة او الاستيداس كما سيأتى، او مريضة
على الوجه الآتى، او مجنونة لا يخاف منها. و كل ذلك اذا لم تكن ناشرة
- لان نفقتها جزاء عن احتباسها عند زوجها - كما يفيد قولهم :

(١) و المراد بلزوم نفقة الرضى ان للقاضى ان يقدر اجرة مثل عمل الوصى
المنصوب من جهته او المراد ان للوصى مطلقا نفقة ذهابه الى طريق لا بد منه
لليقيم و الا فهو مناف لما ذكره فى باب الوصى . للمامة .

إذا سلمت نفسها إليه (بأن نقلت إلى منزله) أو لم تسلم (في منزله بل كانت في منزل أبيها وامتنت عن النقلة) لحق لها (عليه كالمهر المعجل كله أو بعضه) أو لكون منزله مغصوبا أو لعدم تهيئته لها بيتا خاليا عن اقاربه أو لسفره فيما هو مسافة السفر الشرعي (إلا إذا سمى لها مهرا أكثر على تقدير نقلها من بلدها فيما هو مسافة سفر و قد قبضته) و قيل له أن ينقلها حيث يريد من البلد أن إذا أوفاه المعجل فإن ابت فلا نفقة لها عليه) أو لعدم طلبه لها (بعد العقد) بالنقلة إلى منزله وهي بالغة أو مرافقة و لو مريضة (على الراجح).

و تجب أيضا (النفقة بأنواعها حتى الكسوة إذا طالت العدة كمتدة الطهر) لمعتدة الطلاق (حاملًا كانت أو حائلا - إلا إذا خرجت من منزله بغير عذر فتسقط نفقتها ما لم تعد إليه. و لو مضت العدة و لم تقبضها أن مفروضة أو مصطلحا عليها فلها أخذها و الاستقطت) و لو بأثنا (بجميع أنواعه إلا إذا خالها على أن لا نفقة لها و لا سكنى فلها السكنى دون النفقة كما تقدم - و لو فعلت بعد البائن بأحد أصوله أو فروعه ما يوجب حرمة المصاهرة أو ارتدت بعده - لوقوع الفرقة منه فيهما - و بقيت مرتدة في منزله و لم تحبس أو تابت و عادت - من الحبس - إلى منزله في العدة فلها النفقة فيما بقي من العدة إلا إذا لحقت مرتدة بدار الحرب و حكم به ثم عادت اسقوط العدة بالحكم باللاحاق. و لو أنكرت انقضاء عدتها و ادعت امتداد طهرها فالقول لها مع اليمين و لها النفقة إلى أن يعود دمها و تنقضي عدتها بالحيض أو تصير آيسة و تنقضي بالاشهر بعد الإياس أو يقيم الزوج بينة على إقرارها بانقضاء عدتها. و لو ادعت الحبل فلها النفقة إلى سنتين مذ طلقها -

(١) و ينبغي أن يستثنى من هذا الحكم أيضا ما لو تزوجها في بلدها على أن ينقلها إلى بلده و لو بعيدا مدة السفر كما هو المعتاد ظالما لرضاها بذلك. لنا مقنة.

فان مضت سنتان ثم تبين ان لا حبل لا يرجع عليها بما انفق وان شرط ذلك لانه شرط باطل - الا اذا قالت ظننت الحبل - لارتفاع حيضى - و انا ممتدة الطهر فلها النفقة حينئذ الى ان تنقضى عدتها بالحيض او تصير آيسة و تنقضى بعده بالاشهر) و لمعتدة الفرقة بحق لها (لا بمعصية منها - و ان لم تكن طلاقا و ذلك كالفرقة بخيار البلوغ بعد الدخول بها او عدم كفاية زوجها او نقصان مهرها) او بمعصية من الزوج (كردته او فعله باحد اصولها او فروعها ما يوجب حرمة المصاهرة فلها نفقة العدة فى الكل).

و لا نفقة لائنتى عشرة: ١ معتدة الموت (سوى السكنى الا اذا خرجت من منزله و لو لحبسها برديتها و عدم عودها الى الاسلام) و لو حاملا، و ٢ معتدة فرقة بمعصية منها (و لو فعلتها بعد ما طلقها رجعا لوقوع الفرقة من قبلها) كردتها (بعد الدخول بها و لو اسلمت فى العدة ما لم ينزوجها بعد اسلامها) و فعلها طوعا (باحد اصوله او فروعها) ما يوجب حرمة المصاهرة (و الحاصل ان الفرقة اما من قبله او من قبلها فان من قبله فلها نفقة العدة مطلقا - و ا كانت طلاقا او فسخا بمعصية او لا، و ان من قبلها فان بغير معصية فكذلك و ان بمعصية فلا، و اما السكنى فى جميع الصور لحق الشرع)، و ٣ منكوحة فاسدا، و ٤ معتدة الفاسد (و الموقوف) و ٥ معتدة الوط بشبهة (كالمزفوفة الى غير زوجها و وطئها) بعد التفريق (حتى لو تزوجت معتدة البائن فلا نفقة لها على الثانى لفساد النكاح ثم اذا فرقت بعد الوط فلا نفقة عليه ايضا لانها فى عدة الفاسد و لا على الاول فى الصورتين ان خرجت من منزله لنشوزها و الا فلها النفقة عليه لانها معتدته من نكاح صحيح) و لا يرجع عليها بما اخذت من النفقة قبل ظهور الحال الا اذا اخذت بامر القاضى (بان كان النكاح صحيحا من حيث الظاهر ففرض القاضى لها

النفقة و اخذتها ثم ظهر فساد النكاح بان شهدوا انها اخته رضاعا و فرق بينهما فيرجع عليها بما اخذت، و لو انفق عليها بلا فرضه لم يرجع بشيء، و ٦ ناشئة خرجت من منزله (و لو حكما كما لو منعه عن الدخول عليها في منزلها الذي يسكنان به الا اذا ساءلته النقلة الى منزله مأكلا او اجارة او امتنعت من النقلة الى منزله بعد العقد مع القدرة. و لو اخرجها من منزله فلها النفقة) و لو في عدة الطلاق بلا حق ايها (بخلاف ما اذا خرجت من بيت الغصب او ابت الذهاب اليه لان السكنى في المصوب حرام و الامتناع عنه واجب او خرجت لعدم اداء معجل مهرها ١ كما مر)، و تسقط بنشوزها المفروضة المجتمعة عليه (من اشهر) ايضا ما لم تكن مستدانة باسمه او امر القاضى (سواء استدان بلا امر من احدهما او اكلت من مالها او من مسئلة الناس، و اما اذا استدان باسم احدهما فلا تسقط المفروضة الماضية بنشوزها كالموت و الطلاق) و تعود بعودها اليه (و لو بعد ما طلقها و هي في العدة او بعد سفره و كذا لو دعت يدخل عليها في منزلها) و لا يعود به ما سقط (بنشوزها من المفروضة المجتمعة عليه و غيرها و ايها النفقة في المستقبل، و القول ايها يمينها في عدم النشوز لو في بيته - عند دعوى عدم النشوز - و لو ادعت خروجها في بيت اهلها باذنه و ادعى نشوزها فالظاهر ان القول له و عليها البينة)، و ٧ صغيرة لا تطيق الوطء (و لو في الجملة، و ان اطاقته في الجملة و لم تطق خصوص زوجها بان كانت مرافقة و ازوج قوى فلها النفقة الا اذا لم يسلمها و ايها) و لو زفت اليه (نقلت الى منزله) الا اذا امسكها للخدمة او الاستيناس بها (فلها النفقة، و له ردها

(١) و لو خرجت من بيته لعدم رعاية قسمها هل لها النفقة؟ لم ار من تعرض له مع انه ايضا من حقها عليه و الظاهر لا بل يأمرها القاضي ان تعود الى زوجها و امره ان يراعى قسمها في المستقبل و يؤد به ان امتنع كما تقدم في بابها. للاحقة.

الى منزل اهلها الى ان تشهى فلا نفقة عليه بخلاف المشتهاة فانه لا خيار له فيها اذا سلمها وليها فعليه نفقتها امسكها او ردها)، و ٨ مريضة مرضت قبل تسليمها في منزله و لم يمكن نقلها اصلا (اي تعسر نقلها و لو بنحو المحفة) او امكن و ابت النقلة بلا حق لها (فلا نفقة لها حينئذ و اما اذا مرضت عنده و لو نقلت بعده الى بيت ابها لترض فيه و لم يمكن اعادتها الى منزله اذا طلبها، او مرضت في منزل ابها زائرة و لم يمكن اعادتها فلها النفقة، و كذا اذا مرضت فيه قبل التسليم و سلمت نفسها مريضة على المفنى به خلافا لما في الملتقى، و افق بعضهم ان للمريضة النفقة و ان لم تسلم بعد اذا لم يمكن نقلها لعدم نشوزها فعلى هذا ان لها النفقة في جميع احوال مرضها الا اذا كانت في منزل اهلها و امتنعت ان تنتقل الى منزله مع قدرتها عليه و لو بنحو المحفة لكونها ناشزة حينئذ)، و ٩ محبوسة (و لو ظلما) الا اذا حبسها الزوج لدين له عليها (فلها النفقة)، و ١٠ مغيوبة (و لو على كره منها)، و ١١ حاتجة بدون اروج (و لو بمحرم) مدة غيابها. و لو حجت معه فلها نفقة الحضر خاصة الا اذا كان الزوج هو الذى سافر للحج و اخذها معه فلها نفقة السفر و الكراء (كفهره معها غير الحج)، و ١٢ من سلمت نفسها بالليل دون النهار بلا عذر (او بالعكس فلا نفقة لها اصلا انقص التسليم بخلاف ما اذا تزوجها على ان يكون عندها بالنهار دون الليل او بالعكس فلها النفقة و بخلاف المحترفة التى تكون بالنهار في مصالحها و بالليل عنده فان الظاهر ان لها نفقة الليل دون النهار، و قد مر ان له منعها عن كل عمل يؤدى الى تنقيص حقه).

(نفقة المأكل)

و الزوج هو الذى يلى الاتفاق عليها (اى كونه قواما عليها فليس

للقاضى ان يفرض لها النفقة عليه لتنفق على نفسها و لو فرض فله الاتفاق بنفسه بعد فرض القاضى الا فيما سيذكر) فاذا شكت منه (الى القاضى و خاصمته) و ادعت انه مقصر فى الواجب عليه من نفقتها (اصلا او قدرا او وصفا) و ارادت ان يفرض لها النفقة عليه و يسلمها لتنفق على نفسها، فان كان حاضرا صاحب مائدة و طعام كثير بحيث يمكنها ان تتناول منه مقدار كفايتها فلا يجيبها (و اما ان تتناول منه قدر كفايتها بلا اذنه و ان تتخذ ثيابها من كرباسه لانها ظفرت بجنس حقها. و لا يخالفه ما فى الهندية و غيرها: انه اذا ادعى الاتفاق و انكرت فالقول اما مع اليمين، فان المراد ان لها القول اذا لم يكذبها الظاهر او المراد ادعى الاتفاق بعد فرض النفقة) الا ان يظهر له عدم الاتفاق او المطل او التقدير او لم يكن صاحب مائدة فيحضره (و ان كان غائبا يفرضها بدون احضاره كما سيأتى) و يقدر لها النفقة عليه (اى يفرضها باعيانها او قيمتها بحسب سعر البلد على ما سيأتى) بحضوره و يأمره ان يسلمها اليها (كل شهر معجلة و لو قدرها بغيبته و هو حاضر بالبلد و لم يتعسر احضاره لم يجز) لتنفق على نفسها (و المفروضة و المدفوعة ملك لها فلها الا طعام منها و التصديق) فان امتنع (من تسليمها اليها بعد امره) مع القدرة فان كان له مال ظاهر (فاضل عن حوائجه الاصلية) يبيع منه بقدر نفقة مدة (كشهر مثلا) و يصرف ثمنه فى نفقة تلك المدة يبداء بالعرض (بما ليس من اصول حوائجه كالكسوة و المتاع و الطعام و المسكن المحتاج اليها لانه تقدم النفقة الكافية لشيخ و عياله من الطعام و الكسوة و السكنى الى ان يحصل له مثل ذلك بحسب كسبه - اليومى او الاسبوعى او الشهرى او السنوى - على ديونه ١) فان لم يف ثمنه (او لم يوجد له عروض فاضلة عن حوائجه)

(١) كند فى شرح الاحكام الشرعية فعلى هذا اذا لم يكن له فاضل تستدين عليه او تأكل من مالها لترجع عليه اذا ايسر فندبر. لنايفة.

يبسيع العقار (و يتجدد هذا الحق للقاضي كلما تجدد الحاجة للنفقة الشهرية مثلاً. و مثل الزوج كل من وجبت عليه نفقة الغير و امتنع من اداها بعد فرضها كما سيأتى) و ان لم يكن له مال ظاهر (و تعنت) حبسه حتى ينفق عليها. و اذا ظهر عجزه عنها لا يحبسه. و لا يفرق بينهما بعجزه (عنها) بانواعها الثلاثة غائباً كان او حاضراً و لا يتعدوا استيفائها منه بغيبته خلافاً للشافعى فيهما) بل يأمرها (بعد فرضها عليه الا اذا كان عليها محتاجاً الى خدمتها و له اب او ابن موسر فان نفقتها تجب على احدها لانها من جملة نفقته الواجبة عليه كما سيأتى فى نفقة الاصول و الفروع) بالاستدانة (بالشراء نسيئة او الاستقراض بعد ما دفعها حجة النفقة المشتملة على الاذن بالاستدانة) لتحيل عليه (ايؤخذ منه اذا ايسر او حضر الغائب. و لا بد لها ان تصرح انها تستدين عليه او تنوى ذلك لكن ان انكر نيتها فالقول له بلا يمين فلا يرجع حينئذ الغريم عليه و لها ان ترجع عليه ديانة و ان لم تنو لا يكون استدانة عليه فتسقط بموت احدها او طلاقها. ففائدة الامر بالاستدانة - مع ان للمرأة حق الرجوع على الزوج بالنفقة المفروضة سواء اكلت من مالها او استدانتها بامر القاضي او بدونه - ان لا يسقط حقها بموت احدها او طلاقها كما سيأتى بيانه و ان تحيل الغريم على الزوج رضى الزوج او لا فالغريم ان يرجع على ايهما شاء. و لو استدانت عليه بغير امره يرجع الغريم عليها لا غير ثم هى على الزوج؛ و اما قبل الفرض او التراضى على قدرها فلا ترجع عليه بما استدانت فى النفقة بلا اذنه اذا ايسر كما سيأتى، و تجب الادانة (لنفقتها المفروضة) اذا كانت معسرة (كزوجها، و لو كانت موسرة لا تجب الادانة على غيرها بل تنفق من مالها على نفسها و اولادها منه و ترجع عليه كما سيأتى) على من تجب عليه نفقتها لو لا الزوج ليرجع على الزوج اذا ايسر (او حضر و على تركته ان مات لوجوبها عليه،

فان كان لها ابن موسر من غيره اجبر على الادانة و الا فابوها الموسر
و هكذا جميع اقاربها على الترتيب الآتي في نفقة الاقارب). و ان كان
لها منه اولاد صغار يجب الادانة على من يجب عليه نفقتهم لو لا الاب
(كالاخ و العم) ثم يرجع عليه اذا ايسر (فان لم يجد من تستدين منه
عليه اكتسبت و انفقت و جعلته ديناً عليه و ان لم تقدر على الاكتساب
فلها السؤال ليومها و تجعل مسؤولها ديناً عليه ايضاً) فان امتنع
من يجب عليه الادانة مع القدرة يحبس (حتى ينفق). و اذا فرضها
القاضي عليه او تراضيا (اصطلاحاً) على قدرها (المعين لكل يوم او
اسبوع او شهر او سنة بلا فرض القاضي) فلها اذا علمت او خافت
غيبة زوجها (طويلاً) عنها ان تأخذ كفيلاً منه بنفقة شهر (فقط ان
لم يعلم قدر غيبته) او أكثر (ان علم انه يغيب اكثر من شهر كما لو خرج
للحج مثلاً فيكفل لها على قدر ما يغيب عنها. و لو كفّل لها كل شهر
كذا ابداً وقع عن الابد بالاتفاق و الا فكذلك عند ابي يوسف و عليه
الفتوى و عند الامام على شهر واحد).

و تقدر نفقتها (بحسب الكم) بقدر الكفاية بلا اسراف و لا تقير
و (بحسب الكيف) بحسب حالهما يسارا و اعسارا ، فان كانا موسرين
تقدر لها نفقة اليسار (بحسب الزمان و عرف تلك البلدة فان الطعام و
كذا الكسوة و البيوت تختلف باختلاف الزمان و المكان) او معسرين
فنفقة الاعسار او مختلفين فنفقة الوسط فان كان الزوج هو المعسر يطالب
بقدر وسعه الآن (و هو نفقة الاعسار) و الباقي (ما يكمل نفقة الوسط)
دين عليه الى الميسرة. و لو اختلفا في يساره او اعساره فالقول له مع

(١) و في الاشباه : ما افرق فيه نفقة الزوجة و القريب : نفقتها مقدرة
بحالهما و نفقته بالكفاية ، و نفقتها لا تسقط بمضي الزمان بعد التقدير او الاصطلاح
بخلاف نفقته ، و شرط نفقته اعساره و زمانته و يسار المنفق بخلاف نفقتها.

اليين. و اذا كان هو موسرا و هي معسرة لا يلزمه ان يطعمها مما يأكل بل يندب (لحسن المعاشرة).

(كيفية تقدير نفقة المأكل)

و اذا اراد القاضى تقدير النفقة (ينظر او لا - برجلين او رجل من اهل الخبرة - ما يكفيها كل يوم بحسب حالهما و بحسب عرف تلك البلدة) فان شاء قدرها اصنافا (باعيانها من خبز و ادام و دهن و ملح و خطب و نحو ذلك) و يأمره بتسليمها (معجلا كل شهر مثلا) و ان شاء قوّم الاصناف بحسب سعر البلد (بقدر الغلاء و الرخص) ثم قدرها بالدراهم و يأمره بدفع قيمتها (معجلا كل شهر كذا درهما) و يعتبر الاصلح و الا - يسر على الزوج فى تقدير مدة دفعها لها فان كان محترفا يكتسب قوته كل يوم تقدر النفقة عليه يوما بيوم (لانه قد لا يقدر على تحصيل نفقة شهر و دفعها معجلا) و يعطيها نفقة كل يوم معجلا عند المساء لليوم الا ترى (لستمكن من الصرف فى حاجتها فى ذلك اليوم)، او ممن لا يقبضون اجرهم الا فى نهاية الاسبوع فنفقة اسبوع باسبوع (و يعجلها لها)، او من التجار او من قليل المرتبات (المأهيات) فنفقة شهر بشهر، او من الدهاقين (الزراع) فنفقة سنة بسنة (معجلا وقت الحصاد. و مشى بعضهم على التقدير بشهر فى الكل لانه وسط. فان ماطلها فى دفعها فى مواعيدها المقررة فلها ان تطلب نفقة كل يوم عند المساء لليوم الا ترى. و ان اراد ان يعطيها نفقة كل يوم فله ذلك مطلقا سواء كان محترفا او تاجرا او دهقاناً) و يكون هذا التقدير قضاء ما دام النكاح (اذا قدر كل شهر كذا مثلاً و ان لم يقل حكمت بذلك، فلا تسقط بمضى المدة) الا اذا تغير السعر (وقد قدرها بدراهم) غلاء و رخصا (او نشزت او حبست او غصبت او حجت بدونه فتسقط فى مدته او تغير حالهما او حال احدهما يسارا او اعسارا فيغير

ذلك الحكم كما سيذكر) فتزاد على القدر المفروض او تنقص عنه، و اذا فرض لها (او لاولادها منه) ما لا يكفيها (و نفدت قبل مضي المدة بلا اسراف منها قضى لها بطعام آخر و) ترجع عليه، و لو فرض عليه زيادة على الكفاية فله ان يطلب من القاضى ان يحط (لظهور خطأ القاضى فى التقدير) و لو سرقت نفقتها منها (بعد قبضها) او هلكت (او نفدت باسرافها) قبل مضي المدة لم يقض لها باخرى (ما لم تمض المدة) و ان فضل شئ منها (بعد المدة) لتقديرها او اكلها من غيرها فلها اخرى و تصنع بالفاضل منها ما شئت. و اذا قضى لها بنفقة الاعسار (لكونها مفسرين) فايسر احدها او بالعكس (بان قضى بنفقة اليسار فاقتقر احدها) وجب الوسط (منها و يغير الحاكم الحكم الاول) للمستقبل، و لو ايسرا بعد اعسارها او اعسار احدها تم لها نفقة اليسار للمستقبل (اما الماضى قبل المخاصمة فقد رضيت به) و الصلح كالفرض فيما ذكر (حتى لو صالحت زوجها على نفقة لا تكفيها فلها ان ترجع عنه و تطالبه بالكفاية للمستقبل فان اقر بذلك ازمه القاضى بالزيادة و ان انكر حلفه او طلب منها بينة، و لو صالحته على اكثر من حقها فى النفقة - و الكسوة - ان كان قدر ما يتغابن الناس فيه جاز و ان اكثر لم تلزمه الزيادة و لزمته نفقة المثل، و اذا تغير حالهما يسارا او اعسارا بعد الصلح او غلا السعر او رخص بعده تزداد او تنقص بقدر ذلك). و اذا صالحته عن نفقة المدة ان كانت عدتها بالاشهر صح و ان بالحيض (او وضع الحمل) لا (للجهالة).

و تسقط عنه نفقة مدة شهر (ما كولة كانت او ملبوسة) فاكثر (لا ما دونه على الراجح فلها ان تطلبها لمدة مضت اقل من شهر قبل الفرض و الصلح) مضت (و لم تقبضها سوا) كان الزوج غائبا فيها او حاضرا قادرا و امتنع عن الاتفاق او عاجزا عنه لكونها صلة تسقط

بمضى المدة اذا لم يوجد التزام) قبل الفرض و الصلح (على مقدارها الشهرى و نحوه) و لو استدان او اكلت من مالها، لا (تسقط لو مضت المدة) بعده (و لم ينفق عليها فيها لانها صارت به دينا عليه و ملكا لها فترجع عليه ما داما حيين بما انفقت لما مضى سوا انفقت فيها من الاستدانة او غيرها) الا اذا مات احدهما (او كلاهما قبل القبض فتسقط لانها صلة من وجه و الصلات تبطل بالموت قبل القبض) او طلقها (و لو رجعا و قيل لا الا بالبائن و قيل لا تسقط بالطلاق اصلا كيلا يتخذ الناس حيلة لقطع حق النساء) او نشرت (خرجت من بيته بغير حق) قبل قبضها فتسقط حينئذ (المفروضة بالقضاء او الرضا فلا تطالبه بها) الا اذا استدان عليه (بعد الفرص او التراضي) بامرء او امر القاضى ثم مات احدهما او طلقها او نشرت (فلا تسقط حينئذ بشئ منها لان استدانها حينئذ كاستدانته بنفسه فان مات فلورثتها اخذها منه او مات فلها اخذها من تركته). و لو اختلفا فى قدر ما مضى او فى قدرها او جنسها فالقول له (مع يمينه و عليها البينة). و اذا عجل لها (الزوج او ابوه) نفقة مدة (او كسوتها) لا تسترد (منها و لو قائمة لانها صلة لزوجته و الزوجية القائمة وقت الهبة مانعة عن الرجوع كالموت) و لو مات احدهما او طلقها قبل تمامها. و لو ابرائة عما مضى من النفقة المفروضة صح (فلا تطالبه به) و لو عما يستقبل لم يصح الا عن مدة دخل اولها (كشهر دخل اوله ان كانت مفروضة او مرضية بالاشهر لان ابرائها عما لم يجب لها عليه بعد غير صحيح و لا تجب عليه نفقة مدة لم يدخل او لها بعد حتى لو ابرأته عن نفقة سنة مستقبلة و هى مفروضة او مرضية شهريا لم يبرأ الا عن نفقة الشهر الذى دخل اوله و لها ان تطالبه بنفقة ما بعده من الشهور).

(نفقة الملبس)

(و تلزمه كسوتها ايضا من حين العقد الصحيح و ان زفت اليه بثياب فانه لا يلزمها استعمالها) و له ان يكسوها بنفسه. و اذا ادعت انه لا يكسوها قنر (القاضي و لو كان زوجها صاحب مائدة بخلاف نفقة الطعام) لها الكسوة اصنافا (و امره ان يسلمها الاصناف معجلا) او قومها بدراهم و قضى بالقيمة و امره ان يسلمها قيمتها (معجلا) لتشتريها بها. و يقدر لها كسوتين في سنة (في كل نصف حول مرة) كسوة للشتاء و كسوة للصيف بحسب حالهما (يسارا و اعسارا و بحسب عرف بلدهما كما مر في نفقة الطعام) و لا يجدد لها الكسوة ما لم يتخرق ما عندها او يبلغ الوقت الذي يكسوها (فاذا تخرقت قبل مضي المدة فان كان بالاستعمال المعتاد قضى لها بكسوة اخرى و الا فلا. و كذا لو ضاعت او سرقت منها لا يقضى لها باخرى ما لم تمض مدتها، و لو مضت و الكسوة باقية فان لم تستعملها اصلا او استعملت معها اخرى في المدة يقضى لها باخرى، و ان استعملتها وحدها فلا ما لم يتخرق بخلاف نفقة غير الزوجة من الاقارب و كسوتهم فانه اذا مضى المدة و بقي شيء من النفقة او الكسوة فان القاضي لا يقضى باخرى اصلا، و لو ضاعت النفقة او الكسوة من ايديهم يقضى لهم باخرى و الفرق ان نفقة القريب باعتبار الحاجة و لذا لا تجب الا اذا كان فقيرا، و نفقة الزوجة جزاء عن الاحتياس فهي معاوضة من وجه و ان كانت صلة من وجه آخر لانها لم تجب بعقد المعاوضة).

(نفقة المسكن و متاعه)

و يجب عليه السكنى لها بحسب حالهما (في اليسار و الاعسار على ما مر و لو كان لها مسكن لا تلزمها ان تسكنه). و يكفي لها بيت (ما يبات

(فيه) مفرد من دار له غلق (و مرافق غير مشتركة) كالمطبخ و التنور و البئر و الكسيف الا ان يكونوا فقراء يشتركون في بعض المرافق) بشرط ان لا يكون في بيت آخر منها من اهله من يؤذيها قولا او فعلا (فان لم يكن فليس لها ان تطالبه بمسكن آخر - لحصول مقصودها بذلك و هو امنها على متاعها و عدم ما يمنعها عن المباشرة مع زوجها و الاستمتاع - سواء كان في بيت آخر من الدار ضررتها او احماؤها ممن لا يؤذيها او لا اصلا الا اذا كانت موسرة شريفة و هو ايضا موسر فلها ان تطلب منه ان يفرد لها دارا على حدة. و قال بعضهم ان لكل من الضرائر ان تطلب منه بيتا من دار اخرى لتأذى كل واحدة منها عن الاخرى عادة). و ليس له ان يسكن احدا من اهله معها بغير رضاها و ان لم يؤذيها (و لو اجتمعت الضرائر في بيت واحد بالرضا يكره ان يطأ احداها بحضرة الاخرى و لا تلزمها الاجابة و لا تصير به ناشزة اى عاصية و الا فمنعها له من الوطء مطلقا ليس بنشوز مسقط انفقتها لان الزوج يغلب عليها غالبا) سوى طفله الذي لا يفهم الجماع من غيرها و لا لها ان تسكن (في داره و لو مستأجرة او عارية) احدا من اهلها بغير رضاه و لو طفلها من غيره. و له ان يسكنها حيث احب بين جيران صالحين (فان البيت بلا جيران ليس بمسكن شرعى). و اذا اسكنها في دار تستوحش فيها اسمعها او خلوها عن جيران صالحين و هو يخرج ليلا او الى سفر و ليس لها ولد و لا خادمة تستأنس به فعليه ان يأتيتها بمؤنسة (لا سيما اذا خشيت على عقلها من سعة الدار الخالية من السكان او من اللصوص او ذى الفساد) او ينقلها الى حيث لا تستوحش.

(١) الظاهر ان هذا شرط اذا كان في بيوت امرى من تلك الدار غير اهله من الا جانب و الا فما الفرز في اشتراك اهل دار واحدة في المرافق لا سيما اذا اشتركوا في الاكل. لئلا يمتنع.

و عليه كل ما يحتاج اليه المرأة في بيتها من فراش (تنام عليه) و لحاف (تتغطى به) و وسادة (تتوسد بها عند النوم وغيره) و ما تفرشه للقعود عليه كحصير و لبد و طنفسة (بحسب حالهما) و آلة خبز و آنية شراب و طبخ (ككوز و جرة و قدر و مغرفة) و آلة تنظيف (كمكنسة و مشط و صابون الى غير ذلك و عليه تجهيزها اذا ماتت و لو اوصت ان يكون من مالها اذا لم يحجز و رثتها الا ان تكون ناشزة فيسقط عنه كنفقتها) على عادة اهل البلد. لا نحو حضاب و كحل و دواء و اجرة طيب و حجام (و قهوة و دخان و ان تضررت بتركهما و فأكهة و ان تبرع بذلك فهو حسن). و لو كان لها خادم مملوك فأكثر تفرض عليه لو موسرا نفقة خادم واحد (و لا يلزم ان يكون نفقته كنفقتها) لا شغل له غير خدمتها و الا (اي و ان لم يكن لها مملوك او لم يكن الزوج موسرا او كان لمملوكها شغل آخر او لا شغل له لكن لا يخدمها) فلا، و عليه حينئذ ان يشتري لها ما تحتاجه من السوق او يستأجر خادما لها (و قد مر في حقوق الزوجين انها لو امتنعت عن الطبخ و الخبز ان كانت ممن لا تخدم لنفسها لغناها او لا تقدر لعلها بها فعليه ان يأتيا بطعام مهين او يأتيا بمن يكفيها عملهما و الا فلا يجب ذلك عليه، و سيأتى في نفقة الاولاد ان عليه اجرة الخادم و نفقته ان احتاج الصغير اليه و هو موسر و المحضون ممن يخدم و ليس له مال، و اجرة القابلة على من استأجرها منهما (بحسب القضاء لانها كاجرة الطيب). و لو كان لها ما تحتاج اليه من الفرش و لباس البدن و ادوات البيت لا يلزمها استعماله (في حاجتها او حاجتهما و ان كان الاحسن لها ذلك لحسن المعاشرة. و الحاصل ان المرأة ليس عليها قضاء الا تسليم نفسها في بيته و عليه لها جميع ما يكفيها بحسب حالهما من اكل و شرب و ايس و فرش و لا يلزمها

ان تتمتع بما هو ملكها و لا ان تفرش شيئا من فرشها كما لو كانت تملك طعاما يكفيها او قترت على نفسها و بقي معها دراهم مما فرض لها عليه فيجب لها غيره عليه كما مر).

و تفرض (النفقة بأنواعها) لزوجة الغائب (ايضا الذي لا يسهل احضاره و مراجعته و لو بالاختفاء في البلد على الراجح) في ماله و كذا نفقة قرابة الولاد (من الفروع و الاصول الفقهاء دون نفقة المحارم كالآخ و العم و الحال لان نفقة الزوجة و قرابة الولاد واجبة قبل القضاء و فرض القاضي من باب الاعانة لا من باب القضاء و لذا جاز له فرضها اذا علم بالزوجية او النسب و المال و لو كان من تجب عليه غائبا و جاز لهم ان يأخذوها بالمعروف بانفسهم اذا ظفروا بها بدون رضاه بخلاف المحارم فان نفقتهم واجبة بالقضاء - لا قبله - و القضاء على الغائب غير جائز)، فان كان له مال في منزله من جنس النفقة (بحيث لا يحتاج لبيعه للنفقة كالبر و السمن و غير ذلك من اصناف الماء كولات و كالدراهم و الدنانير و الكسوة، و اما خلاف جنسها كمروض و عقار فيفتقر للبيع و لا يباع مال الغائب اتفاقا) فلها ان تنفق منه على نفسها (و اولاده الذين يستحقون النفقة) بالمعروف، و ان طلبت ان يقدر لها النفقة فيه اجابها (و فرض لها فيه و كذا لو اقر بدين ثم غاب و له من جنسه مال في بيته يقضى لصاحب الدين فيه) ان علم بانها زوجته (و بقرابة الولاد في حق فروع و اصوله) و يحفلها (مع التكفيل و كذا كل آخذ نفقته، و يحلف ام الصغير ان اباه ما دفع لها نفقته) ان زوجها الغائب لم يترك لها النفقة و انها غير ناشزة و لا مطلقة مضت عدتها ثم يأخذ منها كفيلا بالمال الذي تقبضه ثم يأمرها ان تقبض منه (بالقدر المفروض) او كان له مال من جنس النفقة عند مواع او مضارب او على مديون (من بدل القرض او غيره و كذا استحقاقه في

غلة الوقف اذا اقربه الناظر) و اقر (المودع او المضارب او المديون) به و بالزوجية (و بقرابة الولاد في حق الفروع و الاصول) او علم القاضى بذلك (بمال و زوجية او نسب، و لو علم باحدهما احتيج للاقرار بالآخر - بان علم بالمال مثلاً احتيج الى اقرار المديون او المودع بالزوجية او النسب) او لم يعلم و لم يقر و اقامت (هى او القريب ولادا) بيعة على ذلك (على المجحود من المال او الزوجية او النسب) ليفرض النفقة لها (او للقريب ولادا) فيه فانه يفرضها (حتى عند اقامة البيعة على قول زفر المفتى به، و كذا لو كانت مفروضة و مضت مدة ثم غاب لها اخذ الماضى من ذلك المال) و يأمره بدفعها منه (بعد التحليف و التكفيل، و لا يأمره بقضاء دين الغائب و ان اقر بالمال و بدينه) و كذا ان لم يترك مالا حاضرا في بيته او عند مودع او على مديون (من جنس النفقة) و طلبت ان يفرض لها النفقة عليه و يأمرها بالانفاق من مالها (لو لها مال) او بالاستدانة لترجع (فانه يفرض على المفتى به) و لا يقضى بالنكاح (او النسب) على الغائب (ان علم به او اقامت بيعة عليه. فاذا حضر ان اقر بالزوجية فيها و الا اعادت البيعة عليه فان عجزت ضمنت هى او الكفيل). و فى كل موضع جاز القضاء بالدفع كان لها (و كذا القريب ولاداً الفقير) ان تأخذ بغير قضاء ايضا (كما ذكرنا لكن لو اتفق المودع او المديون بلا امر من القاضى و لا اذن من الغائب ضمن له بلا رجوع عليها). و يبدأ فى فرضها بالمال الموجود (فى منزل الغائب) ثم بمال الوديعة (و منه مال المضاربة) ثم بالدين (الا اذا خاف افلاس المديون او هربه او انكاره فالبداة به اولى). و اذا لم يكن المال (الذى تركه الغائب فى منزله او عند المودع او على المديون) من جنس النفقة فليس لها (و لا للقريب ولادا الا الاب كما سيأتى فى آخر الكتاب) و لا للقاضى ان يبيع شيأ منه فى نفقتها (او نفقة القريب ولادا الا ما

يخشى هلاكه بالملكث فانه يباع حفظا لماله و يصرف ثمنه فيها) و تؤجر عقاراته و يصرف اجرتها في نفقتها (و نفقة القريب ولاداً و ان لم يوجد ذلك تؤمر هي و كذا القريب ولاداً بالاستدانة عليه). فاذا حضر الزوج و برهن انه عجل لها النفقة (او ارسَلها اليها) خير بين مطالبتها و مطالبة كفيها و هو يرجع عليها و كذا لو (لم يبرهن و) استحلفها و نكلت، و ان اقرت (باخذها) يرجع عليها (فقط لان الاقرار حجة قاصرة). و لو انكر (اذا حضر) كونها زوجته فالقول له بيمينه (فاذا حلف و لا بينه لها يرجع بالوديعة - ان ثبتت باقرار المودع - عليها او على المودع و هو عليها، و بالدين - ان ثبت باقرار المديون - عليه و هو عليها. و ان ثبت الوديعة او الدين باليمين يرجع عليها لا غير). و لو برهن على طلاقها و انقضاء عدتها قبل سفره (او على طلاقها في السفر و ارسال كتاب الطلاق اليها، و لا يصدق الا باليمين) او على نشوزها ضمنت هي (او كفيها لا الدافع من المودع او المديون الا اذا شهد بينة الزوج ان الدافع كان يعلم بذلك فيكون الضمان عليه). و لو ادعى المودع او المديون (الذي امره القاضي او الزوج بالانفاق عليها) انه دفع اليها و انكرت قبل قول المودع بيمينه (لانه امين) لا قول المديون الا باليمين (او اقرار المرأة).

نفقة الفروع

و تجب النفقة بانواعها على الاب لولده (النسي دون الرضاعي و المتبنى و احدا كان او اكثر بقدر الطاقة اذا كان حياً و الولد فقيراً عاجزاً عن الكسب لصغر او انوثته و نحوهما مما سيأتى) و اذا مات فمن نصيبه ارثاً منه ان ترك ما لا و الا فعلى من تجب عليه نفقته بعده و كذا اذا كان فقيراً زمناً

ملحقاً بالاموات كما سيأتى) الفقير (دون الغنى الذى له مال من النقود او العروض او العقار فان نفقته من ماله. فاذا كان ماله غير نقود كالعقار والعروض فلاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه من ثمنه لانه غنى بهذه الاشياء. و لو كان ماله غائباً وجبت النفقة على الاب الى ان يحضر ماله وليس له ان يرجع بما انفق عليه فى مال ولده اذا حضر ماله الا باحد امرين: ان يكون انفاقه باذن القاضى، او يشهد انه ينفق ليرجع اذا حضر ماله. ولو انفق بدون احدهما لا يرجع قضاء ولو نواه عند الانفاق، وله الرجوع ديانة - فيما بينه وبين الله - لو نواه) اذا كان (عاجزاً عن الكسب بان يكون) صغيراً (ذكراً) لم يبلغ حد الكسب و اذا بلغ حده فله ان يوجره وينفق عليه من كسبه كما سيذكر. و اجرة ارضاع الصغير و حضانتها و سكنى الحاضنة ان لم يكن لها مسكن تحضنه فيه و الخادم اذا احتاج المحضون اليه بان كان ممن يخدم مثله - كالولاد الوجوه الاغنياء - او كان عليلاً محتاجاً الى من يخدمه و لو كبيراً كما سيذكر كل ذلك من نفقته كتياب و دهن و صابون و فرش و غطاء و نفقة الطعام بعد الفطام فكله يلزم اياه - او من تلزمه نفقته بعد موته - ان لم يكن للولد مال و الا ففى ماله الا ان يتبرع ابوه) او اثنى غير متزوجة (بكرا كانت او ثيباً و لو بالغة قادرة - من حيث البدن - على الكسب فان مجرد الانوثة عجز ما لم تكتسب بالفعل و فى الذكر يعتبر مع الفقر الزمانة. و لو كانت الاثنى متزوجة فقد مر حكمها فى نفقة الزوجات من ان نفقتها على زوجها سوى ثنتى عشرة منهم و سوى التى سيأتى بيانها فان نفقتهم على غير ازواجهن من اقاربهم او اقارب ازواجهن او فى اموالهن. و لو استغنت - غير المتزوجة او المتزوجة الساقطة النفقة عن زوجها - بنحو خياطة و غزل تكون نفقتها فى كسبها لا على الاب الا اذا كان لا يكفيها فتجب على الاب كفايتها

يدفع القدر المعجوز عنه كأن يفي كسبها الكسوة فعلى الأب نفقة الطعام و المسكن او بالعكس) او كبيرا زمنا (و المراد بالزمانه هنا ما يمنع عن الكسب حقيقة كالمرض و الشلل و العمى و الصغر او معي كالجنون و الحرق - و هو عدم معرفة عمل اليد. و لو تكلف الزمن كالاعمى بعمل الدواب و مقطوع اليدين بدوس العنب برجليه او الحراسة و استغنى عن الاتفاق فلا تجب له النفقة على غيره، و الا فلا يكلف لان هذه الا عذار تمنع عن الكسب عادة فلا يكلف به، و لو اكتسب ما لا يكفيه فعلى الأب تكميل الكفاية. و لو طلب الكثير الزمن من القاضى ان يفرض له النفقة على ابيه اجابه و يدفعها اليه لان ذلك حقه و له ولاية الاستيفاء فلو قال له الأب: انا اطعمك و لا ادفع اليك، لا يجاب و كذا الحكم فى نفقة كل محرم) او من ابناء الاشراف (كأبناء الامراء و قاضى القضاة و نحو ذلك ممن يلحقه العار بتكسبه بل لا يجد من يستأجره) او طالب علم لا يتفرغ للكسب (و افق بعضهم بعدمها لطلبة زماننا لفساد احوالهم الالذى رشد منهم). و لا يشاركه احد (كلام و الجد و الابن و غيرهم) فى نفقة زوجته و اولاده (كأن يكون تلك النفقة على الام و باقيا على الاب).

و اذا شكت الام منه انه لا ينفق على اولاده او انه يقتصر عليهم فيه (و ظهر صدقها) فرض القاضى لهم النفقة على حسب ميسرته (و على الفقير بقدر كفايتهم) وامر ان يسلمها لها (لان الحضانة لها) لتنفق عليهم. فان ثبت خيانتها (و لا يقبل قول زوجها انها لا تنفق او تضيق عليهم لانها امينة فيسأل القاضى حيرانها ممن يداخلها فان اخبروه بما قال) منعها عن ذلك و ان شاء دفعها الى ثقة يدفع لها صباحا و مساء (و لا يدفع لها جملة) و ان شاء امر غيرها لينفق عليهم. و صح صلحها عن نفقتهم و لو بزيادة يسيرة و طرح الكثيره عنه، و لو على ما لا يكفيهم

زيدت الى قدر الكفاية. و لو ضاعت رجعت بنفقتهم (دون حصتها
 لما تقدم ان نفقتها معاوضة عن الاحتباس و لذا لا نفقة للناشزة و تجب
 للغينة و نفقة غيرها للحاجة و لذا لا يقضى لهم باخرى لو فضل شيء
 منها قبل مضي الوقت) و تسقط المفروضة (الماضية للفروع و كذا
 المفروضة للاصول و الحواشي كما سيأتي فلا يطالب بها من وجبت عليه)
 اذا مضى مدة شهر فاكثر و لم تأخذها (بل انفقت عليهم الام - او غيرها -
 من مالها فلا ترجع على الاب و لا على وصيه ان مات الاب بخلاف ما اذا
 غاب الاب و انفق المأمور فانه يرجع مطلقا لانه من قبيل امر الابد لغية
 الاقرب و هو يرجع عليه سواء استدان او انفق من ماله كالمأمور بالادانة)
 الا اذا كانت مستدانة بامر او امر القاضى (و اختار الزيلعي و من تبعه
 ان مفروضة الولد كمفروضة الزوجة لا تسقط و ان لم تكن مستدانة
 الا اذا مات الاب او الولد و اختاره بعضهم)، و تسقط غير المستدانة
 بموت الولد او الاب (او من عليه النفقة من بقية الاقارب) قبل قبضها
 (و لو مضى اقل من شهر، و اما المستدانة بالاذن من القاضى او ممن
 وجبت عليه فلا تسقط مطلقا و ترجع الام بها عليه، و فى تركته بعد
 موته، و غير المفروضة بالقضاء او التراضى تسقط بمضى شهر فاكثر
 قبل الاخذ مطلقا سواء كانت نفقة الزوجة او غيرها من الفروع او
 الاصول، و اما نفقة المحارم فلا تجب اصلا قبل الفرض او الرضا).
 و لا تجبر ام الطفل على ارضاعه (لان نفقته على الاب) لا قبل
 الفرقة و لا بعدها (و ان وجب عليها ديانة قبل الفرقة) الا اذا تعينت
 له (فتجبر حينئذ و ذلك فى ثلاث حالات :) بان لم يجد الاب من ترضعه،
 او لا يأخذ الولد ثدى غيرها، او لم يكن له و لا لايه مال يستأجر
 به مرضعة و لم توجد متبرعة (و لو من غير محارم الولد فتجبر الام
 عليه مجانا ان كانت منكوحته او فى عدة الرجعي و الا تجمل الاجرة

دينا على الاب لترجع عليه اذا اليسر. و قيل لا تجبر و ان تعينت لتغذيه بالدهن و غيره، لكن فيه تعريض لضعفه و موته فيرجح اجبار الام. و كذا تجبر الظئر على ابقاء الاجارة بعد مضي مدتها اذا لم يأخذ ثدى غيرها)، و يستأجر (عند عدم تعيين الام) مرضعة ترضعه عند امه (ان ارادت الام حضانتها - مجاناً، او بالاجرة و لم توجد متبرعة من محارمه، او وجدت و الاب موسر و لا مال للصغير - و كانت مستحقة اتمامه و الا فلا يلزم الارضاع عندها. و لا يلزم الظئر المكث عند الام الحاضنة ما لم يشترط في العقد) و لا يصح استئجار الام على ارضاع ولدها (بخلاف ولده من غيرها) و هي منكوحته او معتدته من الرجعي (و لو من مال الصغير، فلو ارضعته بالاستئجار لا تجب الاجرة لوجوب الارضاع عليها ديانة)، و الا فيصح و هي احق من غيرها بارضاع ولدها ما لم تطلب اكثر من غيرها. و ان رضيت غيرها بارضاعه مجاناً (و الام تطلب شيئاً) او باقل من اجرة المثل و الام تطلب اجرة المثل فغيرها احق منها بالارضاع (و الحضانة تبقى للام) و ترضعه عندها و اجرة الحضانة للام (ما لم تكن المتبرعة بالارضاع محرماً للصغير و تبرع بحضانتها ايضاً و الاب معسر سواء كان للصغير مال او لا فتخير الام بين امساكه مجاناً و دفعه للمتبرعة كما مر في باب الحضانة. و في فتاوى على افندى ما حاصله: حاضنة الصغير ام الام و له مال ففرض القاضى نفقته من ماله و ارادت ام الاب ان تربيه مجاناً من مالها فليس لها ان تأخذ الصغير من ام الام. ثم ايده بما في جامع الفصولين من ان نفقة الصغير من ماله و ان غير الام ان كانت ترضع بغير شيء و الام تريد الاجر لا يدفع الى الام لكن ترضع غيرها و لا ينزع الولد من الام... و بما في قاضيه خان: صغيرة لها اب معسر و عمة موسرة ارادت العمة ان تربي الصغيرة بمالها مجاناً و لا تمنع الولد عن الام و الام تأبى ذلك و تطالب الاب بالاجر و نفقة الولد اختلفوا فيه و الصحيح

ان يقال للام: اما ان تمسكي الولد بغير اجر و اما ان تدفعي الى العمة انتهى فافهم). و للام اجرة الارضاع (في كل موضع جاز استيجارها على ارضاع ولدها و لو) بلا عقد اجارة (مع ابيه او وصيه ما لم يشترط عدم الاجرة، و قيل لا بلا عقد اجارة) و يؤمر حينئذ بدفع اجرة المثل (لمدة ارضاعه و هي حولان في حق الاجرة اتفاقا) و لا تسقط بموت ابيه (بل تجب لها في تركته و هي كغيرها من غرمائه). و الصلح (عن اجرة الرضاع على شيء) كالاستيجار (فان كان حال قيام النكاح او في عدة الرجعي لم يصح، و ان في عدة البائن او بعد العدة صح فيلزمه ما اصطلاحا عليه).

و اذا بلغ الذكور حد الكسب (قبل بلوغهم اذ ليس للاب اجبارهم بعده) فلا لب ان يوجرهم او يدفعهم في حرفة ليكتسبوا و ينفق عليهم من كسبهم (بخلاف الاناث فليس له ان يوجرها في عمل او خدمة لان المستاجر يخلو بها، وله دفعها الى امرأة تعلمها حرفة كخياطة و تطريز) و يحفظ ما فضل منه و يسلمه اليهم بعد بلوغ رشدهم. فان لم يف كسبهم بحوائجهم فعليه اتمام الكفاية (و كذا حكم الاتي اذا كانت مكتسبة بالفعل بنحو خياطة او غزل او تغسيل الموتى كما ذكرناه، و اذا كان الاب مبذرا يخشى منه اتلاف كسبهم سلم فضل كسبهم الى الوصي كباقي اموالهم فان القاضى ينصب حينئذ لهم وصيا يحفظ لهم مالهم وله ان يعمل في اموالهم كل ما كان خيرا لهم من التجارة و الشركة و دفعها لغيره مضاربة كما ذكرناه في باب الوصية).

و اذا امتنع الاب (بعد فرض النفقة عليه لاولاده) عن الاتفاق وله اموال ظاهرة باع القاضى منها بقدر النفقة (يبدأ بالعروض ثم بالعقار كما مر في نفقة الزوجات) و الا حبسه (في دين النفقة، و لا يحبس والد و ان علا في دين ولده و ان سفل الا اذا ابى عن الاتفاق عليه

اذ لو لم يحبس سقط حق الولد بالكلية وفيه اتلافه بخلاف ما اذا حبس فانه يسقط حقه في مدة حبسه فقط فان كان (الاب ايضا) معسرا و قدر على الكسب (ولم تتبرع الام او غيرها) يؤمر به لينفق عليهم بقدر الكفاية، فان ابى (عن الكسب و الاتفاق) يجبر عليه (بالحبس حتى يمتثل)، و ان لم يتيسر الكسب له (و هو غير زمن، او لا يفي كسبه بها) تؤمر الام الموسرة (بعد فرض النفقة على الاب) بالاتفاق على ولدها (منه) كما اذا غاب الاب ولم يترك مالا من جنس النفقة في بيته او عند مودع او على مديون كما تقدم. ولا يشارك الجد الام في الاتفاق ما لم يكن الاب ميتا او ملحقا بالاموات لانها اقرب منه ولا الابن بل عليه نفقة الاب بلا رجوع عليه و تنفق الام على اخوته منها) لترجع على الاب اذا ايسر (فانه لا يلحق بمجرد الاعسار بالاموات ما لم يكن معه زمنا بل تجعل نفقة ولده عليه ليرجع المأثور بالاتفاق عليه و قيل يلحق بمجرد الاعسار و قيل لا يلحق اصلا قيل و عليه ظاهر المتن و سيأتي الكلام عليه). و ان كانت (هي ايضا) معسرة يؤمر به القريب الموسر (الذي تجب عليه نفقته اذا مات الاب المعسر كاب الاب) و يجبر عليه ان ابى و يرجع على الاب (بما انفق على ولده) اذا ايسر كما يجبر الابعد اذا غاب الاقرب ليرجع عليه اذا حضر (فان الغيبة كالاعسار في وجوب النفقة على الابعد الحاضر الموسر و رجوعه على الاقرب بعد حضوره او يساره. و ان لم يوجد قريب موسر يؤمر الاب و لو زمنا بطلب الكفاف من مسئلة الناس و ينفق عليهم - ان لم تدفع كفايتهم من بيت المال - فانه آخر الكسب الجائز للضرورة). و اما اذا كان (الاب الفقير) زمنا (عاجزا عن الكسب لنحو كبر او مرض او فلج او خرس او عمى) فيلحق حينئذ بالاموات (على الصحيح) و تسقط عنه النفقة رأسا و تجب على من تجب عليه عند عدم الاب من اقاربه الاغنياء (على ما

سيأتي عن قريب فلو كان لصغير فقير اب معسر زمن و ام و جد
 اب اب موسر ان فهي عليهما اثلاثا على الصحيح كما سيأتي، و على غير
 الصحيح فهي على الاب و تؤمر الام الموسرة بالانفاق عليه لترجع على الاب
 اذا ايسر و عليه ظاهر قول المتون: انه لا يشارك الاب في نفقة اولاده
 احد، فيجب اصلاحها على ما في البحر و غيره اقول ان وجوبها على
 الجد و الام في الفرع المذكور لا يخالف المتون لانها وجبت عليهما فقط
 لا مع الاب حتى يشاركاه فيها كما لا يخفى على من لم يذهل عن معنى
 المشاركة فمعنى قول المتون انها تجب على الاب و حده - و لا يشاركه
 فيها احد - ما دام حيا فاذا مات و لو حكما كما في الفرع المذكور و
 نحوه سقطت عنه رأسا و وجبت كلها على غيره) و لا يرجع عليه (بما
 انفق على اولاده اذا ايسر سواء كان المنفق اما او غيرها. اقول و
 نفقة الاب على ابيه لانه ولده الفقير العاجز عن الكسب).

و اذا مات الاب (المعسر او صار ملحقا بالاموات لكونه فقيرا
 زمنا و الا فالنفقة عليه فقط كما تقدم) عن ولد صغير فقير (او ولد
 بعد موته. و كالصغير الاثني و لو بالغة و الكبير الزمن كما مر) لم يبلغ
 حد الكسب انتقل وجوب نفقته الى اقربائه الاغنياء (المحارم على
 الترتيب:) فان كانوا اصولا فقط (موسرين) فان كان بعض الاصول
 وارثا دون بعض تجب (نفقته) على الاقرب منهم (سواء كان هو الوارث
 او الابد فلو كان له ام و ابوها و جدة مطلقا فنفقته على الام فقط
 لقربها، و لو اب الام و اب اب الاب فهي على اب الام مع كون الميراث
 للثاني. و لو استدان الام بامراقاضى في الانفاق على ولدها الذي لا
 مال له لترجع عليه اذا بلغ و ايسر لا ترجع عليه كذا في بعض الفتاوى.
 اقول و كالام غيرها ممن تجب عليه النفقة كما ذكره بعض الشارحين
 في كتاب الوصايا، و ان تساوا في القرب فهي على الوارث منهم (فلو

له اب الام و اب الاب فهي على اب الاب الا اذا كان معسرا فعلى اب الام).
و ان كان كل الاصول وارثين موسرين (تساووا في القرب او لاء و لو
كان بعضهم معسرا فهي على الموسر وحده ورث المعسر اولا كما سيأتي
في نفقة ذوى الارحام) فهي على جميعهم بقدر انصباهم في الارث منه
(لومات و له مال، فلوله ام الام و ام الاب فهي عليهما انصافا، او ام و
اب الاب فالثلاثاء، او ام الام و اب الاب فاسدا ساكرتهم منه).

و ان كانوا (اي اقرباؤه الاغنياء) اصولا و حواشي (غير الاصول
و الفروع من الاقارب المحارم، و لو كان لولده الكثير الفقير اولاد
اغنياء فنفقته كلها على اولاده الصليبة كما سيأتي في نفقة الاصول، اقول
بل ظاهر كلامهم هنالك انه اذا كان للاب الفقير الزمن او الام الفقيرة
ابن فقير كسوب تجب نفقته على الابن و لو كان له اقرباء اغنياء) فان
كان احد الصنفين وارثا دون الآخر فهي على الاصل دون الحاشية
(ترجيحا للجزئية و لا مشاركة في الارث حتى يعتبر فيقدم الاصل
سواء كان هو الوارث او الحاشية، فلوله جد اب الاب و اخ و عم
فهي على الجدة و كذا لو كان مكان اب الاب ابو الام و ان لم يرث).
و ان كان كل من الصنفين وارثا فهي على الجميع بقدر الارث
(فلوله ام و اخ و عم عصبي فهي عليهما اثلاثا كالارث ثلثها على الام
و الباقي على الاخ او العم. و اذا تعدد الاصول في هذا القسم - اي
عند كونهم اصولا و حواشي - بنوعيه - اي عند ارث احد الصنفين
او كليهما - يعتبر فيهم ما اعتبر فيهم اذا لم يكن معهم الحواشي فلوله اب الاب
و اب الام و اخ فهي على اب الاب - الارث و التساوى -، و لو ام

(١) و الحاصل ان اقربائه الاغنياء ان كانوا اصولا فقط (سوى الاب) و
كلهم وارثون تجب على الجميع بقدر ارثهم و الا فعلى الاقرب منهم فان تساوا
في القرب فعلى الواو، و ان كانوا اصولا و حواشي موسرين فالكان كلا الصنفين
وارثين فعلى الجميع بقدر الارث و الا فعلى الاصل.

و اب الاب و اخ فهي على اب الاب وحده فانه ينزل منزلة الاب في صورة وجود الحواشي مع الام و اب الاب لانه يحجبهم عن الارث كالاب فكما تكون النفقة على الاب وحده في تلك الصورة تكون ايضا على الجد وحده بخلاف ما اذا لم يكن مع الام و اب الاب الحواشي اعدم تحقق الحجب حينئذ فلا ينزل الجد حينئذ منزلة الاب فتكون النفقة عليهما اثلاثا كما مر). و ان كانوا حواشي فقط فهي عليهم بقدر الارث على الوجه الاتي (بيانه في نفقة ذوى الارحام). و لا تجب على الاب نفقة زوجة ابنه الصغير الفقير (و السكير الفقير المأجور عن الكسب او الغائب او معتدته عن طلاق و ما في الملتقى خلاف نص المذهب كما ذكره في رد المحتار و غيره). الا اذا ضمنها (فيستدين و يرجع على الابن اذا ايسر) و انما يؤمر الاب بالاتفاق عليها (بعد فرضها على الابن اقول هذا اذا كانت معسرة و الا فتتفق على نفسها من مالها و ترجع على زوجها اذا ايسر كما يظهر مما تقدم في نفقة الزوجات) ليرجع بما انفق على الابن اذا ايسر (و ذكر في رد المحتار و شرح الاحكام ان هذا اذا لم يكن من اقاربها من تجب عليه نفقتها - لو لا الزوج - و ان كان و كان موسرا وجبت الادانة عليه و يرجع على زوجها اذا ايسر اي اذا كانت معسرة. اقول هذا هو الموافق لما تقدم في نفقة الزوجة الا ان يحمل ما تقدم على ما اذا لم يكن لزوجها اب) الا اذا كان الابن عيلا محتاجا لخدمة الزوجة فتجب نفقتها ايضا (كنفقة الابن) على الاب (لأنها من جملة نفقة الابن الواحية على الاب، كما تجب على الابن نفقة زوجة الاب الفقير المحتاج اليها لخدمته كما سيأتي).

و اذا مات الاب الموسر و ترك اولادا صغارا كانت نفقتهم من انصباهم (كغيرهم من الورثة) فان كان قد اوصى الى رجل فالوصى ينفق على الصغار من انصباهم (ويحفظ فضل اموالهم الى بلوغ الرشده).

و ينبغي للوصى ان لا يقتدر و لا يسرف فى النفقة على اليتيم بل يوسع عليه فيها بحسب ماله) و الا فالقاضى يفرض لكل واحد من الصغار فى نصيبه بقدر ما يحتاج اليه من النفقة على قدر سعة اموالهم و ضيقها، و ينصب وصيا (من الورثة او غيرهم و لو اثنى) فى تركته (ليتصرف فيها بما هو نفع لهم و ينفق عليهم حتى يدركوا، و له ان يزيد فى النفقة المفروضة ان كانت غير كافية و ان ينقص اذا فرض اكثر من قدر الكفاية). و لو انفق الواث الكبير (كالاخ و العم و الام) على الصغير من نصيبه و لا وصى له ان كان طعاما لا يضمن (سواء كان فى حجره او لا) و ان كان دراهم يملك شراء الطعام لو فى حجره، و ان كان ما يحتاج الى بيعه (للفنقة) لا يملك بيعه (فان باع و انفق عليه ضمن قضا) الا اذا كان وصيا.

نفقة الاصول

و تجب نفقة الاصول (بانواعها) المعسرين (من الوالدين و الابداد و الجدات مطلقا الا الام المتزوجة بغير الاب او بالاب الموسر فان نفقتها على زوجها و كذا الجدة المتزوجة بغير الجد كما سيأتى) و لو قادرين على الكسب (على الراجح) و لم يكتسبوا - على فروعهم الموسرين (يسار الفطرة بان يملك نصابا فاضلا عن حوائجه الاصلية و لو غير تام، لكن اذا كان الاصل المعسر زمتا لا يقدر على الكسب او اثنى معسرة غير مكتسبة فلا يشترط سوى قدرة الولد على الكسب دون ملك شئ كذا) فى رد المختار اقول هذا اذا كان لكسب ولده فضل و الا يؤمر بضم الاصل الى نفسه و يشاركه فى قوته و لا يجبر على دفع نفقته كما سيأتى) و لو صفارا (لان الصغير كالكبير فيما يجب فى ماله من حق العبد فيطالب

به واية كما يطالب بنفقة زوجته) او اناثا بالسوية بن الذكور والاناث
 (اذا اختلطوا، لا بقدر الارث) اذا تساوا في الدرجة (ورث كلهم
 او بعضهم. والحاصل ان الاصل في نفقة الاصول الجزئية و القرب -
 اى يعتبر اولا الجزئية و تقدم على غيرها من الرحم فتسقط عن الحواشى
 بوجود الفروع ثم يقدم فيها الاقرب فالاقرب - و لا ينظر الى الارث
 في نفقة الاصول الواجبة على الفروع فلو كان لفقير ابنان او ابن و بنت
 موسران - و لو احدهما ذميا او فائق اليسار - او بنت بنت و ابن ابن
 فنفقته عليهما بالسوية للتساوى في الجزئية و اقرب و لو اختلفا في الارث
 اصلا او قدرا، و لوله بنت و اخت موسرتان فهي على البنت للجزئية
 و ان اشتركتا في الارث، او ابن ذمى و اخ مسلم فعلى الابن، او ولد بنت
 و اخ فعلى ولد البنت و ان كان الميراث كله للاخ فيهما). و ان تفاوتوا في
 الدرجة يعتبر الاقرب فالاقرب (بعد الجزئية و لو كان الاقرب غائبا و
 ليس له مال حاضر و لو عند مودع او على مديون يؤمر الا بعد بالانفاق
 ليرجع على الاقرب اذا حضر كما تقدم فلو كان له بنت - او ابن - و ابن
 ابن فعلى البنت لقربها و ان اشتركا في الارث، و لو بنت بنت و بنت ابن
 ابن فعلى بنت البنت لقربها و ان لم ترث، و كذا لو له بنت بنت و اخ
 عصبي فانها عليها فقط للجزئية و ان كان الوارث هو الاخ).

و من له (من الفقراء) اصول و فروع (و لو مع الحواشى لسقوط
 الحواشى بالفروع الاغنياً بل بالابن الكسوب على ما يظهر من كلامهم)
 فان له ولد (ابن او بنت) و والد (اب او ام) موسران فنفقته على الولد
 (و ان استويا في الجزئية و القرب لترجيحه بقوله عم انت و مالك لا بيك)،
 و لو اب و ابن ابن (او بنت بنت او ابن) فعلى الاب (للقرب)، و لو
 اب الاب و ابن الابن فعليهما بقدر الارث (اقول و الظاهر انه لو كان
 في الفرعين الاخيرين مكان الاب ام و مكان الجد جدة لم يختلف الحكم).

و اما من له فروع فقط او مع الخواشي او اصول فقط او مع الخواشي فقد مر بيان ذلك سابقا).

ولا تجب على الولد المוסر نفقة زوجة الاب المعسر (او الغائب و لا مال له حاضر، الا اذا كانت امه المعسرة فتجب عليه - اذا كان الاب معسرا وان لم يحتاج الى خدمتها - بهذه الحثية لا بكونها زوجة ابنه المعسر. و لو كان لها ابن مוסر من غيره او اب او اخ مוסر فنفقتها على الزوج لا على الابن او الاب او الاخ لكن يؤمر الابن او الاب او الاخ ان ينفق عليها ليرجع على زوجها اذا ايسر او حضر) الا اذا كان به علة لا يقدر على خدمة نفسه ويحتاج الى زوجة او خادم فحينئذ تجب عليه نفقة زوجة واحدة (و لو مؤسرة او غير امه لانها حينئذ من جملة نفقة الاب الواجبة على ولده. اقول و الظاهر من هذا التعليل ان كل فقير عليل محتاج الى خدمة زوجته فنفقتها ايضا تجب على من تجب عليه نفقته لكونها من جملة نفقته الواجبة عليه. و ان لم يكن الاب المعسر محتاجا اليها وهي ام الابن المؤسرة تجب نفقتها على الاب دون الابن لكونها مؤسرة و الاب غير محتاج الى خدمتها و يؤمر الابن ٢ - ثم ابوها عند عدم الابن - بها ليرجع على الاب اذا ايسر او تؤمر هي بالاتفاق على نفسها لترجع على زوجها و هو الاقرب ذكره في رد المحتار) و كذا اذا لم تكن له زوجة و احتاج اليها لخدمة و الابن (الولد) مוסر يجب عليه ان يزوجه امرأة (او يشتري له امة. و كذا الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر

(١) فان كان له زوجات فان موسرات وجب الوسيط من النفقة او موسرات فالدون او مختلفات فالظاهر انه يدفع نصف نفقة الوسيط و نصف الدون يدفعها للاب ليوزعها عليهن و ان رفع امرهن للقاضي ليأمرهن باستدانة الباقي من كفايتهن لتكون دينا على الزوج و تجب الادانة على من تجب عليه نفقتهن كما تقدم.

(٢) اي الولد الموسر ذكرنا كان او انثى واحدا كان او اكثر. و اذا اختلطوا يستوون فيها كنفقة الاب كما يظهر مما تقدم. لئلا يمتنع

الاب على نفقة خادمه زوجة كان او غيرها لانها من جملة نفقة الابن الواجبة على الاب كما تقدم وبهذا علم انه لا تجب على احد نفقة زوجة الغير من حيث انها زوجته). و اذا كان الابن فقيرا كسوبا وله ام فقيرة (ولو غير زمنة، او جدة) او اب (او جد) فقير زمن لا يقدر على الكسب (و لو كان الاب او الجد الفقير قادرا على الكسب فالمعول عليه عدم وجوب النفقة قضاءً على الولد الفقير الكسوب بل يجب عليه ان يتكسب وينفق على نفسه وزوجته وولده العاجز، وقيل يجب قضاءً ان يشاركه في القوت بالمعروف) فان كان لكسبه فضل (عن نفقته ونفقة زوجته واولاده) اجبر على انفاق الفاضل (بعد فرضها فيه)، والا فان لم يكن له عيال امر ديانة (لا قضاء) بضم الاصل الى نفسه (و يشاركه في قوته فياً كلان ما وجد قل او كثر)، و لو له عيال يجبر في الحكم على ضمه اليهم (و جعله كاحد من عياله) وينفق على الكل (ولا يجبر على ان يعطيه شيئاً على حدة، اقول و ظاهر اطلاقهم انه لا تجب نفقته على غير الابن الكسوب و لو كان له اقرباء اغنياء) و لو ادعى الابن الموسر غنى الاب (و انه ليس عليه نفقته) و انكر الاب فالقول للاب (و الظاهر ان غير الابن و الاب مثلهما في ذلك فان القول للمنكر مع ان الاصل الاعسار و اليسار عارض).

نفقة ذوى الارحام المحارم

و تجب النفقة لكل ذى رحم (و هو هنا من عدا الاصول و

(١) و في الهندية: اذا كان له ابوان او هو لا يقدر على احد منهما فانهما يأكلان معه ما اكل و في رد المحتار: لو لم يقدر الا على نفقة احد والديه فالام احق و قيل يقسمها بينهما، و لو له اب و طفل فالطفل احق و قيل يقسمها.

الفروع من الأقارب النسبية و هم الحواشي) محرم (لا يحل مناحته
 على التأييد بجهة القرابة من الأخوة و الأخوات و اولادهم و ان
 سفلوا، و الأعمام و العمات و الأخوال و الحالات - و لو للأصول -
 دون اولادهم كما مر في موانع النكاح، و لا تجب لذى رحم محرم بغير
 القرابة كابن عم هو اخ من الرضاع) فقير مستحق للنفقة كما مر (في
 نفقة الفروع بان يكون صغيرا - ذكرا او اثنى - او اثنى مطلقا و لو
 بالغة قادرة على الكسب غير مكتسبة) او ذكرا بالغا زمنا لا يقدر على
 الكسب او مجنونا او اخرق او طالب علم او من الاشراف) على من
 يرثه من اقاربه (المحارم بشرط اتحاد الدين اسلاما و كفرا، و يجبر
 على الاتفاق ان ابى، و لو قال انا اطعمك و لا ادفع شيئا لا يجاب بل يدفع
 النفقة اليه كما مر اقول الظاهر ان هذا اذا كان الفقير مكففا ولم يكن
 في حضانتها) بقدر ارثه منه (كالا او بعضا) و لو صغيرا (او صغيرة فيؤمر
 الولي او الوصى بدفعها) او اثنى اذا كان موسرا (و لا تجب شيئا منها
 على الممسر) يسار الفطرة (عند ابى يوسف، و عند محمد ان يكون
 عنده شيء فاضل عن نفقة نفسه و عياله و ان لم يملك نصابا فاضلا عن
 حوائجه لان المعتبر في حقوق العباد القدرة دون النصاب و هذا
 اوجه فليكن الممول عليه و ان قالوا ان الفتوى على قول ابى يوسف
 كذا في شرح الاحكام اقول بقى ما لو لم يف ذلك الفاضل للنفقة
 سوا كان نصابا او دونه هل يجبر صاحبه على اتفاق الفاضل و لو في
 شهر واحد ان لم يكن له فضل في شهر آخر؟ و الظاهر انه يجبر
 على اتفائه اتفاقا ان كان نصابا و مطلقا على قول محمد تدبر). و لا

(١) و لو مكتسبه بالفعل كالتجارة وجبت نفقتها في كسبها فان وفي فيها و الا
 فعلى القريب الموسر اتمام الكفاية، و كذا الذكر الذي بلغ حد الكسب و لم يكن
 زمنا فنفقته في كسبه و لو صبيا فان وفي فيها و الا فعلى القريب الموسر اتمام
 كفايته كما مر في نفقة الفروع.

تجب نفقة ذوى الارحام الا بالقضاء او الرضا (حتى او ظفر اخدمهم
بجنس حقه قبل القضاء او الرضا ليس له اخذه بخلاف الزوجة و
قراة الولاد اى الفروع و الاصول كما مر، و لا تفرض على غائب و لو
له مال حاضر فى منزله او عند مودع او على مدينون بخلاف ما اذا غاب
بعد فرضها عليه فانه يؤمر بدفعها للمفروض له). و كل من تجب عليه
نفقة غيره يجب عليه المتأكل و الملبس و المسكن (ان احتاج الى كلها).
و لو كان لقريب فقير مستحق للنفقة (من الفروع او الاصول او
المحارم) نحو منزل او فرس او متاع البيت (و غير ذلك مما يحتاج
اليه) تفرض له النفقة (على من تجب عليه نفقته) و لا يؤمر ان يبيع
ذلك و ينفق على نفسه (لان ذلك من جملة كفايته فيسقط عنه ذلك
و يجب عليه اتمام الكفاية) الا ان يكون نفيسا ثمينا يكتفى بالادنى
فيؤمر حينئذ ان يبيعه و يشتري الادنى و ينفق الفضل على نفسه فاذا
آل الامر الى الادنى تفرض نفقته (بانواعها الثلاثة سوى ما لا يحتاج
اليه من السكنى او غيره، و كذا لو كان يكفيه بعض المنزل امر ببيع
بعضه و انفاقه على نفسه).

و لا تجب (كلها او بعضها) على ذى رحم غير محرم (كابن العم
و ان سفل سواء كان وارثا او لا) وجد المحرم او لا و يجعل غير المحرم
الوارث كالمعدوم (فانه اذا كان لفقير مستحق للنفقة اقارب بعضهم محرم
دون بعض يعتبر فى ايجاب النفقة على المحرم اهليته للارث فقط -
بان لا يكون محروما عن الارث باختلاف الدين او الدار و لو محجوبا بغير
المحرم - لا حقيقته اى عدم كونه محجوبا بغيره فيجعل غير المحرم الوارث
كالمعدوم سواء كان مستحقا لجميع التركة او بعضها ليكون المحارم فقط و رثة
فتجعل النفقة عليهم اذا تعددوا على قدر ارثهم بدونه) فلو كان لفقير
خال و ابن عم عصبي فهم على الحال وحده (لانه المحرم و وارث عند
عدم ابن العم) و ان كان الارث لابن عمه (و او له خال و خالة كلاهما

لابوين او لاحدها و ابن عم عصبي و ان سفل فهي على الحال و
الحالة اثلاثا كارثهما لو لا ابن العم و لو اربعة اخوة لام و ابن عم فعلي
الاخوة ارباعا كارثهم بدونه و قس على ذلك و لا على محرم غير وارث اذا كان
معه من يرث منهم (بل يجب كلها على من يرث منهم واحدا كان او متعددا
فلو كان لفقيه محرمان موسران و كان احدهما هو الوارث و حبت عليه وحده
كعم عصبي و خال موسرين فهي على العم و حدم) فان تعدد من يرث منهم
و حبت على جميعهم بقدر ارثهم (و لا شيء على من لم يرث منهم بخلاف
الاصول و الفروع فانها قد يجب عليهم كلا او بعضا مع عدم الارث كما
تقدم فلو كان له ثلاثة اخوة لابوين موسرون فهي عليهم اثلاثا كالارث
سواء كان معهم اخوة لاب او بنو اخوة او اعمام او اخوال او لا لعدم
ارثهم مع الاخوة الاشقاء و لوله خال و خالة لابوين و عم لام فعليه
ثلاثاها و على الحال و الحالة ثلثها فيكون عليها تسعها و على الحال
تسعاها و على العم ستة اتساعها كالارث بهذه الصورة:

١	٢
ثلث	ثلثان
٣	

مسئلة، و لوله اخوات متفرقات فهي عليهم

عم لام، خال لهما خاله لهما ٣ اخماسا كالارث:

٣	١	٢	٦
٣			
٩			

١	١	٣
سدس	سدس	نصف

مسئلة،

اخت لهما اخت لاب اخت لام ٦

و كذا لو كان معهن ابن عم لعدم لونه محرما او خال لعدم ردية
ارثه مع الاخوات، و لوله اخوة متفرقون فسدسها على الاخ لام ٥

كان الابن معسرا عاجزا عن الكسب - وكذا الاب - و الاخوة
موسرين فهي على الاخ الشقيق و الاخ لام اسداسا كما اذا لم يكن معهم
ابن لانه لما كان الميراث كله له يجعل كالمعدوم فيكون الميراث حينئذ
لشقيق و الاخ لام اسداسا فكذا النفقة بهذه الصورة:

٥	١	و اما نفقة الابن فعلى
م	ط	عمه الشقيق فقط كالارث
باقى	سدس	مسئله، يجعل الاب كالمعدوم، و

ابن معسر اخ لهما اخ لاب اخ لام ٦ لو كان في تلك الصورة
مكان الابن بنت معسرة كانت نفقة الاب على اخيه الشقيق فقط لان
البنت لما لم تحرز كل الميراث لارث العصبية معها لم تجعل كالمعدومة
فيسقط الاخ لام بها و قد سقط الاخ لاب بالشقيق فكل الباقي بعد
نصفها للشقيق فيكون كل النفقة عليه، و اما نفقة البنت - ان كانت
غير متزوجة - فعلى الشقيق ايضا كنفقة الابن فصورة نفقة الاب:

١	١	١	١
نصف	باقى	ط	ط
مسئله،			

بنت معسره اخ لهما اخ لاب اخ لام ٢
١
و صورة نفقة البنت
او الابن:

٥	١	١	١
م	ط	ط	و لو له ام و اخوات
مسئله، متفرقات و الام و الشقيقة			
اب معسر	عم لهما	عم لاب	عم لام
كله له	موسرتان فهي عليهما		
ارباعا لان نصيب الشقيقة			

ثلاثة ارباع بعد اخراج نصيب المعسرتين و نصيب الام ربع فيكون ربع
النفقة عليها و ثلاثة ارباعها على الشقيقة هكذا:

١	١	٣	١
سدس	سدس	نصف	سدس
<hr/>			
ام موسره	اخت لهما موسره	اخت لاب معسر	اخت لام معسر

مسئله،

$$\frac{6}{2} = 3$$

و لو جمعت المعسرتان كعدمهما كانت النفقة على الام و الشقيقة اخماسا لان فرض الام حينئذ الثلث و يصير بالرد خمسين و نصف الشقيقة ثلاثة اخماس و اما نفقة الاخت لاب - لو غير ذات زوج و لم يكن لها غير المذكورين من المحارم - فعلى اختها لاب و هي شقيقة اخيها المعسر - الذي كانت نفقته على امه و اخته الشقيقة - لان امه و اخته لام اجنبتان للاخت لاب فيرثها الاخ لاب المعسر و الاخت لاب الموسرة هكذا:

١	٢	<hr/>	
اخ لاب معسر	اخت لاب موسره	٣	ام و اختها لام - وهي شقيقة اخيها المعسر -
		٢	
		<hr/>	
		١	انصافا هكذا:

سیدس ثلث

مسئلة

٦	اخ لام معسر	اخت لام موسره	ام موسره
ردية	١	١	
٣			
١			
٢			

و لو له ام معسرة و لها اخوات متفرقات موسرات - و هي خالاته -
فالنفقة على الحالة الشقيقة لان الام تجعل كالميت لاجرازها جميع الميراث
فيكون الميراث كله للشقيقة فكذا النفقة، و نفقة الام على اخواتها اخماسا
يجعل ابنها المعسر كالميت لاجرازه جميع الميراث و لو كان ولدها المعسر
بنتا لم تجعل كالميت لانه ترث معها الاخت الشقيقة فيكون النفقة عليها
و حدها، و لو له ستة اخوة اشقاء ثلاثة منهم موسرون فنفقته و كذا
نفقة كل من اخوته الثلاثة المعسرين على الموسرين (اثلاثا)

(١) و في الهندية: ان الاب اذا كان معسرا و له اولاد صغار عاويج وابن
كبير يجبر الابن على نفقة ابيه و اولاده الصغار انتهى اقول: يعني اذا كان الابن موسرا
و لم يكن للصغار ام موسرة و لا جده موسر (كما يفيدہ ايضا الاقتصار على ذكر
الابن) لما تقدم ان الام الموسرة اولى بالاتفاق من مالها على نفسها و اولادها عند
اعسار الاب من كل من سواها من الاقارب و ترجع على زوجها بما انفقت اذا ايسر،
و الابن و ان كان مقدما على جده في وجوب نفقة ابيه المعسر و لو زمنا لكن
الجدة مقدم عليه في وجوب الاتفاق على اخوته (و هم صغار ابيه) لكون الجدة من
الاصول و عدم ارث الاخ معه. ثم ان الابن لا يرجع بما انفق على ابيه المعسر
مطلقا و يرجع عليه (اذا ايسر و على تركته اذ امارت) بما انفق على الصغار (على تقدير
عدم الام و الجدة الموسرين) ما لم يكن ابوهم ملحقا بالاموات. و الجدة كالابن في
ذلك و لا يجب عليه نفقة ابنه (و هو ابو الصغار) ما لم يكن زمنا بخلاف الابن
كما علم جميع ذلك مما تقدم فلا تغفل في امثال ذلك مما وقع فيه الاطلاق عن
ملاحظة القيود المحذوفة بقربة السباق و السياق. لنامقه

و لا تجب على المعسر نفقة غير الفروع (المستحقين لها فانه تجب على الاب المعسر نفقة ولده الصغير الفقير و لوله ابن او اب موسر ما لم تسقط عنه بالزمانة و قد يجب على المعسر نفقة اصله ايضا كالابن الكسوب على ما مر تفصيله و بالجملة ان المعسر قد تجب عليه نفقة الغير و الزوجة (اذا لم تسقط عنه لكونه عيلا محتاجا الى خدمتها فتجب على من تجب عليه نفقته او لكونها ايضا فقيرة و لها ابن منه موسر فيكون نفقتهم عليه كما تقدم) و لا تجب النفقة مع اختلاف الدين (اسلاما و كفرا لاقطاع الارث) الا للزوجة (الكتابية و التي اسلمت و ابى زوجها ان يسلم فلها نفقة العدة) و الفروع و الاصول (ما لم يختلف دارهم دون الحواشي المحارم، لان نفقة الزوجة جزاء الاحتباس و نفقة الفروع و الاصول للجزئية و جزء المراء في معنى نفسه فكما لا يمنع الكفر نفقة نفسه لا يمنع نفقة جزئه) الذمي (دون الحرين و لو مستأمنين فلا تجب على مسلم موسر نفقة اخيه الذمي المعسر الزمن و غيره من الحواشي الذمين، و لا على مسلم او ذمي نفقة ابويه الحرين و لو مستأمنين و بالعكس لاننا نهينا عن بر من يقاتلنا، و تجب على الذمي نفقة ولده المسلم - كأن اسلمت زوجة الذمي و لها منه ولد صغير يحكم بإسلام الولد تبعاً لها، و كالولد الوالد -، و على المسلم نفقة ولده المراهق المرتد - او دفعه في نحو حرفة ليكتسب - و البالغ الزمن الذمي و الوالد الذمي لا اتحاد الدار).

و تسقط النفقة المفروضة (بالقضاء او التراضي) للاصول و الحواشي ايضا (كالمفروضة للفروع خلافا لما اختاره الزيلعي في الفروع كما مر. و اما غير المفروضة فتسقط و لو كانت للزوجة) بمضى شهر فاكثر بلا اتفاق اذا لم تكن مستدانة (بعد الفرض، لان نفقة القريب مطلقا تجب للحاجة - و لذا لا تجب للموسر منهم بخلاف الزوجة

الموسرة - و قد استغنى عنها بمضى المدة بلا استدانة و لو اكل من
مسئلة الناس، و كذا لو كانت مستدانة بغير امر القاضى او امر من
فرضت عليه) و يموت من فرضت عليه (قبل دفعها و لو مات قبل مضى
شهر ما لم تكن مستدانة بالاذن من احدها لان نفقتهم لا تصير ديناً
قبل القضاء او التراضى فنفقتها قبل القضاء و التراضى كنفقة الاقارب
بعد احدهما فى السقوط بمضى المدة الطويلة بلا قبض و هى مدة شهر
فاكثر)، و لا تسقط نفقة ما دون الشهر (بعد فرضها بالقضاء او
الرضاء لغير الزوجة او قبله لها فلكل منهما حق فى طلبها لمدة مضت
اقل من شهر اذ لو سقطت بمضى اليسير من المدة لما تمكنت الزوجة
من اخذ نفقة ما مضى قبل القضاء او الرضا اصلاً و لا غيرها من
الاقارب قبل الاستدانة بالاذن و هو حرج) و لا المستدانة باذن القاضى
او اذن من فرضت عليه (و لو مات او مضى شهر فاكثر بلا قبض منه)
و تكون ديناً عليه (تؤخذ منه او من تركته بعد موته).

و للاب (و الجد ايضا اذا ثبت له الولاية على ما ذكر فى شرح
الاحكام، لا للام و لا لغيرها من الاقارب سوى الاب و الجد و لا للقاضى
الا للحفظ) بيع عروض ابنه الكبير الغائب او المخفى (للفقة او للحفظ،
و بعد بيعها يصير الثمن من جنس النفقة فله الاتفاق منه لغير الحواشى الا
اذا كانت نفقتهم مفروضة عند حضوره، و ليس له بيع عروض ابنه الحاضر
لان له الولاية فى التصرف و الاتفاق) لنفقة نفسه و ام الغائب و زوجته
و اطفاله بقدر الحاجة فيها (اذا لم يكن ما تركه الغائب من جنس النفقة،
و يتجدد حق البيع كلما تجدد الحاجة كما مر، و لا يبيع اكثر من الحاجة
الا للحفظ لان حفظ الثمن ايسر) لا عقاره (اصلاً لانه محفوظ بنفسه)، و
له بيع عروض و عقار ابنه (ولده) الصغير و المجنون (للفقة و الحفظ
ولو بغبن يسير اذا لم يكن سفيهاً)، و ليس له بيع مال ولده الغائب فى دين له

عليه (ليستوفى دينه من ثمنه) سوى النفقة. ولا تفرض النفقة على الغائب (ولو كان له مال حاضر) الا لقراءة الولاد (الأصول و الفروع) و الزوجة و يحبس المتنع (عن نفقة غير الزوجة ايضا على الراجح كما تقدم و قيل يضرب و لا يحبس).

و نفقة الشيخ الكبير و الزمن و المريض على بيت المال اذا لم يكن لهم مال و لا قريب يعولهم (اما لاعساره و عجزه او لعدم كونه من الحيارم كبن العم و بنت الحمال و لو موسرين). و اهل الذمة فيما بينهم في النفقة كاهل الاسلام و ان اختلف مللهم (فتجب على نصراني نفقة اخيه اليهودي الذميين).

٢٥

نفقة الحيوان

و يؤمر ديانة مالك بهيمة بالانفاق عليها او البيع (للنهي عن تعذيب الحيوان و تضييع المال، و لا يجبر لانها ليست من اهل الاستحقاق) و لو كان له شريك فيها يجبر عليه (بمطالبته لثلا يتضرر)، و كذا الدور و الزروع و النخل (حيث يؤمر صاحبها ديانة بالانفاق - اى المرمية و السقى و نحو ذلك - او البيع و يجبر ان كان له شريك فيها ان لم يمكن القسم بينهما. يقول الحقيير الشهير بيرو هو زاده، اسعده الله بالحسن و الزيادة: و ليكن هذا آخر ما اردت جمعه في هذه المجالة الصغيره، ملخصا من ستائة و الف صحيفة كبيره، فاصبحت مع صغر حجمها و سهل تناوئها مغنية في هذا الباب عن مطالعة غيرها، و عن كلفة تمييز سمين المسائل عن غثها، فان اصلها مشحون بالمعمول و المفتى به من الاقاويل، مع ضوابطها يسهل ضبط ما صعب ضبطه من المسائل ١. و لا يخذ عنك

(١) كمسائل الرضاع و غيرها لا سيما مسائل النفقات فانها تتعارض ظواهرها على بيان المتون صارت من انغص غوامض الفقه حتى تناقضت في كثير منها اقوال ارباب الفتاوى و اصحاب الشروح كما لا يخفى على المتأمل من الناظرين.

بعض ما تراه في بعض الشروح و الفتاوى، مما يخالف ظاهرها او صريحها ما ذكرنا فيها، فان ذلك اما مبنى على غير المختار. او على ترجيح بعض العلماء الاختيار، او على قيود منوية يوافق بملاحظتها ما ذكرنا من المختار، فاني اخذت بالمختار في الخلافات، وفيما اختلف فيه الترجيح بما اختاره الأكثر من الثقات، و افتى به في كتب الفتاوى الملتزمة اليوم في باب المشيخة الاسلامية، كفتاوى على افندي و البهجة و الفيضيه. و اتحفها بعد ختامها لطلاب مدرسة الثواب، فانهم احوج العباد الى مسائل هذا الباب. و كان ختامها سنة احدى و ثلاثين و ثلثمائة و الف من هجرة صاحب الشريعة، عليه و على آله و جميع التمسكين بها افضل الصلاة و اكمل التحية. فالحمد لله على حسن التمام، و اسأله الحسن في الختام.

بعض التصحيحات

اعم انه وقع عند الطبع بعض تغيير يحتاج الناظر الى تصحيحه في الجملة لا سيما في اول الكتاب الذي وقع طبعه عند تلاطم الحروب و تفاقم الاخزان و المهاجرة من الاوطان. و اما ما لا يحتاج الى تصحيحه اصلا كزيادة الف او نقطة او همزة و نقص شئ من ذلك او عدم انطباعه لتاء كل بعض حروف الطبع و خشونة الكاغد و كتغير رسم الكلمة بحيث تقراء فلم اعرض لتصحيحه لظهوره جدا بقراءة السباق و السياق. الا ما شككت في ظهوره لبعض المبتدئين فصحيحته احتياطاً.

ثم ان كل رقم واقع بين الحاجزين: [. . .] فهو اشارة الى عدد الصحيفة التي وقع فيها شئ من التغيير، ثم كل رقم (بدون الحاجزين) من تلك الصحيفة الى رقم صحيفة اخرى اشارة الى عدد السطر التي وقع فيها ذلك التغيير (من تحريف لفظ او زيادته او نقصه او نقص احدى الحاجزين او زيادتها او وضعها في غير محلها تقديماً و تأخيراً

وكذا الخط المعترض: - او سقوط رقم) من تلك الصحيفة، وكذا
فعلات في الايضاحات الاتية لزيادة الاختصار. و اكتفيت في التصحيح
بذكر الصحيح فان الخطأ مذكور في الاصل فيصححه الناظر بمقابلة
احدهما بالآخر، لكنى اصرح بالزائد (الذي اثبتته الطابع من موضع
آخر او كرره او كان مخطوطا عليه في محله بخط دقيق فلم يحسه فاثبتته)
ليجوه الناظر في اصله. و يوجد في بعض المواضع من الشرح (اعنى
ما بين الحازتين) انه وضعت الحازتان موضع الخطين المعترضين و
الاناسب ان يبدلهما الناظر بهما في كل ما رأى فيه ذلك (لثلا يقع في
الشرح شرح).

[٢] ١٤ في الجنة [٣] ٩ انعقاده [٤] ١٠ الكساية ١٦ او حضرا
فسمع احدهما ١٧ او سمع احدهما ٢٤ كأثن [٥] ١ شخصها ٢٢ في باب الكفو
[٦] ٧ (في نكاح [٨] ٢٤ بمن [٩] ٢١ رؤية [١٠] ١٣ كأثن ١٧ و لا معتدة
الغير ٢٢ لزمهما [١١] ٨ و ٢ يجب ١٧ و ١٧ انعقاده نافذا ١٧ احد حتى لا
يحل الوط فيه و دواعيه قبل الاجازة ٢٤ منهم [١٢] ٩ به فيه ١٨ و ٢
حرمة ٢١ - عليه [١٣] ٤ بقذفها ٥ (و لو ٨ على مجرد ٢٢ قضاء [١٤]
١١ و فروعاً و زوجات اصوله و فروعاً ٢٠ متعاقبة لم ٢١ تأييمهن [١٥] ٢
الاربع ثم يتزوج ما بين الخطين المعترضين كله زائد معهما [١٦] ٣ عم الزانى
١٠ وجد ١٧ ازواجهن [١٧] ٢٠ فروعها ٦ حتى [١٨] ٤١ على ما هو
الظاهر فتدبر ٢٢ زنى [١٩] ١٢ الزوجة [٢٠] ٢٣ الرضاعين [٢١]
١ ايتهما شاء ١٥ الى الآخر [٢٢] ٥ اقرباهما [٢٣] ٥ من الواطى ١٩
النسبيين [٢٤] ٥ الزوجين ١٥ جدد ٢٣ شروط [٢٧] ٢٢ فيها ٢٢ الاسلام
[٢٨] ٣ النمة ٢١ الولى [٢٩] ١٢ لابوين ١٩ ام الاب ١٩ ام الام [٣٠]
١٧ البلوغ [٣١] ١٤ لانتفاء ١٧ (مهتد ١٨ من زائد ٢١ العار
٢٣ اللاحق ٢٣ قيده [٣٢] ١٠ و الصراف ١٧ غنيا ١٩ استظهره

٢٦ القنى ٢٤ كفوا للآخر [٣٣] ٦ اب الاب ١١ او مع [٣٤] ٣ او
 الافاقه ١٣ الى الوقاحة ١٨ نقضته [٣٥] ٢٤ و لهما النهى ٢٥ الوكيل
 [٣٦] ٢ او ضحكت بلا سرور ١٩ عند فجأة [٣٧] ١ لا ولاية ٦ مهر
 فى الثانية ٢٠ حبلا. و ٢٣ بزمان [٣٨] ٧ بالاتمام، و ١١ مهر المثل
 ٢٤ بانعقاده [٤٠] ٣ او احدها ٦ ابيه او ابنه ٩ تطلب ٢٠ ولا وكيل الزوج
 ٢٤ الاولياء فى المال [٤١] ١٠ الوكيل ١٠ - قولاً او فعلاً - ١٦ المكلفة
 [٤٢] ١٤ بعد ١٧ مخطوبته [٤٣] ١ ايا شأت ٢١ دراهم فضة ٢٣ المضروبة
 [٤٥] ٢٢ مرغوبا فيها [٤٦] ٦ - او ان هو متزوجا - و على الف ان ثيبا
 - او اعزب [٤٧] ٦ باحدها و ٨ الردة، ١٦ التسمية ٢٤ نفى ٢٤ سعى [٤٨]
 ١٥ يتزوجا ١٧ كالمترد ٢١ على الاول [٥١] ٢ لم يتزوجا ٦ (لانه [٥٢] ٢٤ فى
 حال [٥٥] ٧ اعطاها ٢١ فيها [٥٦] ١٢ الوعط ٨ على اجازة زوجها
 ٢٠ فى غيره الضمير زائد [٥٨] ١٧ خوارزم ٢٢ لزيارة [٥٩] ١٣ عندها
 الضمير زائد [٦٢] ٢٠ الدخول بها [٦٣] ٦ الرضاع [٦٨] ١٩ اذا [٧٠] ٢٣
 عدم [٧٣] ١٨ الرجعية [٧٤] ٩ يتنجز ٢٤ وقتين مترددا (كأن [٧٥] ٢
 بالشك) ٣ (لانه [٧٩] ١٠ للطلاق ١٣ به زائد ٢٤ من بيانهم [٨٥] ٦
 فضوليان مستوران [٨٦] ٢٠ (عن الجواب فى [٨٨] ٧ اذا [٨٩] ٥ ان
 شئت المذكور [٩٠] ١٠ زرت [٩٢] ٥ ايذاءها [٩٣] ١٥ (فان ٢١ بزيارتها
 [٩٤] ٤ فلانة فهى طالق) ١٠ (فانها [٩٥] ٤ المستقبل ٢١ اليوم ٢١
 المطلقة [١٠٠] ٥ فقبلت) ١٠ بقيامها [١٠١] ١ لم تقبضه ولا بنفقة
 مفروضة ماضية ٨ و يرجع عليها باجرة مثل امساكه لتلك المدة، كله
 زائد [١٠٢] ٣ ثم تزوجها فيها [١٠٣] ١٢ اذا ١٤ لتهمة [١٠٤] ٢ طالق
 ٧ نذره [١٠٥] ١٨ قرينة، [١٠٧] ٤ على ما ١١ زوج آخر فى الاخرة
 ١٦ لم يطأها ابدا ١٧ فلو تزوجها ومضت ١٧ اشهر بلا وطء ١٧ وهى فى
 العدة، زائد [١١٠] ٦ لا يقدر [١١١] ٤ كما مر لكن لا تفاوت فى ايام

السنة على التقديرين [١١٨] ٥ (ابطاله) [١٣١] ١٨ يتوارثان [١٢٢] ٩٩
 بينهما [١٢٧] ١٩ (الطلاق) [١٢٨] ١٨ و قالوا ٢٤ في الصورتين [١٣٦] ٨
 لا يثبت على ما هو الظاهر من التقييد السابق [١٣٨] ٣ (بمجرد ٣ ولدت
 هذا الولد ١١ و صدقتها الورثة ١٧ منها [١٤٠] ٢ و الاولاد [١٤٤] ١٧
 معسرا سواء كان للصغير مال او لا ٢٢ تعهده) [١٤٥] ٢٤ يسافر به [١٤٦]
 ١٤ تمنع [١٤٧] ١٥ و لا يخلى [١٤٩] ٣ كالحيوان [١٥٥] ٥ بتعذر ٧ و
 له ابن او اب موسر ٧ تجب حينئذ [١٥٦] ٤ كلاب و الاخ و العم [١٥٨]
 ١٤ الزمه ٢٠ (للجهالة) الا اذا صاحلت بالاشهر [١٦١] ٢٢ اخرى [١٦٣]
 ٢٠ و تخلف [١٦٤] ٥ لم يعلم و لم يقروء كله زائد ٦ المال او زائد
 [١٦٥] ٩ وان ثبت الوديعة او الدين بالبيشة يرجع عليها لا غير كله زائد.

بعض الايضاحات

ينبغي حين مرصت بعض من ناب منابى في تدريس ما طبع من
 اجزاء الكتاب من الاخوان، ان بعض مواضعه لا سيما في اوله مجمل
 محتاجة الى البيان، فاردت ان اعلق عليه سطورا توضح المرام، و اضيف
 بعض فوائد يقتضيها المقام. [٢] ٢ و القسم الثانى من الفقه الحنطف
 على قولى فى كتاب العبادات الذى لم يطبع بعد: القسم الاول من الفقه
 العبادات. فاني كتبت قبل هذا كتابا للمبتدئين مشتملا على مقدمة
 الفقه و المقصد. فالمقدمة مشتملة على ما لا ينبغي جهله لمن حاول هذا
 العلم الجليل الذى به انتظام الدارين: من اقسام العلوم الشرعية، و
 الائمة الاربعة و منشأ اختلافهم، و مناقب الامام الاعظم، و العالم
 الاسلامى و عدد الحنفين منهم و غيرهم من اهل المذاهب الاربعة، و
 طبقات الفقهاء و اصحابها و مشاهير الحنفين و مؤلفاتهم العظيمة، و
 طبقات المسائل، و كتب ظاهروا رواية، و رسم المفتى، و الفاظ التصحيح

المستعملة في الكتب الفقهية، والمبادئ العشرة للفقه من الحد والموضوع والغاية والحاجة اليه الى غير ذلك مما يجب او يستحسن معرفته للمبتدى ليكون شروعه فيه على بصيرة، وتحصيله على شوق ورغبة، والمقصد على مسائل العبادات (من الصلاة والزكاة والصوم والحج) بقدر ما لا بد لكل طالب من حفظه والجواب عنه عند سؤاله. ثم ان ظهرت رغبة الطلاب الى هذا الكتاب فعلينا طبع ذلك ايضا وغيره مما لحصته من كتب الفقه (و الفرائض) مما لم يشتمل عليه المجلة و ان توقف طبع جميع ذلك على اتفاق نقود كثيرة لا سيما في هذا الزمان الغالى.

[٣] ٤ لا بالتعاطى اى بخلاف البيع لعظم شان الفروج ٥ ثم ان له شروطا، هذا اجمال ما سيذكر في الكتاب. على الترتيب ١٠ سبعة عشر و ليطلب تفصيل اكثرها في باب الكفو ١٤ منهما اى اذا كان بكفولها ١٨ المكروهة يخالفه قولهم باجبار المرتدة بعد التوبة على نكاحها من زوجها اذا رغب اليها و بان النكاح و الطلاق و الايلاء و الفى و الرجعة مما لا يحتمل الفسخ فتصح مع اكراه معتبر كما تصح مع الهزل. و بما ذكرنا ظهر ان الاولى تفسير الرضا ههنا بعدم نفاذ تزويج الولى مكلفا او مكلفة بلا رضاها اى بلا اذن او اجازة منهما راضيين او كارهين او مكرهين تدبر ٢٠ فيها، اعتبار الموانع فيها لانها المطلوبة بالنكاح عادة و الا فقد يكون المانع فى الرجل كتزوج خامسة فانها محرمة عليه لمانع فيه و ان امكن اعتباره فيها ايضا بكونها خامسة له ٢٠ المتزوج و لا يصح المناكحة بين اهل السنة و الاعتزال بزانية [٤] ١ عليه اى لا لنفاذه بل ينفذ بلا اذنه ايضا غير لازم عليه ٢ و الكفائة اى لها و مهر المثل اى عدم القبن الفاحش فى نقص مهرها او زيادة مهره ٤ منهما اى من المتزوجين ٥ منهم اى من الاب الخ ٥ مجلس واحد و لو طال ما لم يوجد ما يدل على الاعراض ٨ و لا يشترط اى قضاء حتى

لو لقن من لم يفهما العربية: زوجتك من نفسى و قبلت فقالا ذلك
 بمحضر من الشهود نفذ النكاح قضاء ١١ يشترط اى قضاء و ديانة على
 ما هو الظاهر ١٩ فهمهما اى الشاهدين انه اى قول العاقلين ٢٢
 عند العاقلين اى لغيرها [٥] ١٢ الشرط فلا يجبر على طلاقها [٦]
 ٦ القاضى و فى الهبة ما حاصله لو زوجت بالغة نفسها بمحضر من
 الشهود بلا اذن القاضى صح النكاح، ثم لو قال القاضى انه غير صحيح
 و لا يثبت النسب به لعدم وجود اذن القاضى استحق العزل بمجازفته
 اقول فالفرق بين النكاح و البيع اشتراط الشهادة لصحة النكاح دون البيع
 و مع ذلك لا ينفى تفويض امر المناكح الى العوام الجاهلين بشروط صحة
 العقود و مواعيلها فضلا عن آدابها. ٧ صحوه و قيل يصح و ان لم يع [٧] ٥
 اذا ادماه هو اى لا يثبت بشهادة آباء المدعى منهما او ابناؤه و اما اذا ادماه
 الآخر فيثبت [٨] ٢ عنهما اى عن بنت العم و الابن [١١] ١٨ صحته اى نفاذه
 [١٢] ٧ شرطا فاسدا فان النكاح صحيح و الشرط فاسد لان النكاح و
 الطلاق و الخلع لا يبطلها الشرط الفاسد بخلاف نحو البيع ١٣ معتدته اى
 طالما بذلك ١٦ كالعبادات اقول اختلاف احكام انواع النكاح الغير الصحيح
 كشبوت النسب و وجوب العدة فى بعضها دون بعض يدل على انقسامه
 الى القسمين المذكورين و لذا اخترناه فى المتن [١٣] ٢ صغيرة و نحوها
 ممن ستأتى فى نفقة الزوجات [١٤] ٢٣ من الرجال اى لحكمة اقتضت
 ذلك كشرع تعددهن او لانهم اكثر هلاكا فى المعارك و المفاوز. ثم ان
 الشرع لم يوجب تعددهن و لم يرغب فيه، غاية الامر ان تعددهن كان
 من عادات الامم السالفة و شرائعهم كالاسترقاق و ما لوفى عند العرب قبل
 الاسلام فاقره الشرع بشروط تحفظ حقوقهن كالشرائع المتقدمة و
 ليس فى الانجيل ايضا نهى عنه بل حدث وجوب الاقتصار على واحدة
 بين النصارى بعد زمان باجماع رها بينهم [١٥] ٢١ له اى سواء كانوا اعماما

او عمات الخ له اى لمريد النكاح او لاصوله فان اعمام الاصول مثلاً
فروع الاجداد و الجدات العالية فيحرم مناكتهم [١٦] ٣ بنته اى
بنت الزانى ٣ احوط و اقيس و لذا اختير فى المتن ١٠ صحيحاً اى
نافذا ١٠ فيه اى فى الصحيح او لا اى سوى حرمة فروعها عليه فلا
يحرم عليه الا بالوطء ١٣ فى غيره اى غير الصحيح ١٤ عليه فان فروعها
لا تحرم عليه الا بالشرطين المذكورين [١٨] ٢ المتبنى من تبناه اتخذه
ابناً ٤ منهما اى المتبنى اسم فاعل و المتبنى او المتبناة ٥ فى باب النفقة
من عدم وجوبها الا بالقرابة النسبية ١٤ على ما هو الظاهر فتدبر اقول
صرح فى ردالمحتار بخلافه اى عدم الثبوت باللوطة مطلقاً انزل او لا
لعدم كونها داعية الى الوطء الذى هو سبب الولد كالمس مع الانزال و
فى البزازية: لاطبام امرأته او بنتها لا تحرم الام و البنت ذكره السرخسى
و ذكر شمس الأئمة انه يفتى بالحرمة [١٩] ٣ على الزوج اى الذى
زنى بنحو اخت زوجته و لا على الاخ الذى زنى بزوجه بنحو اخيه
٢٢ بشهوة و رجحه بعضهم [٢٠] ٤ فانه اى من ارتضع من فروع
اى الرجل الرضاعية صفة الفروع ١٤ الى جوفه و لو ادخلت
مرأة حلمة ثديها فى فم رضيع و لا تدرى كادخل اللبن فى حلقه ام لا
لا يثبت الرضاع للشك [٢١] ١١ التزوه و فى قاضيه خان اذا اخبره عدل
يؤخذ بقوله و لا يجوز النكاح بينهما فان كان الخبر بعد النكاح و هما
كبيران فالاحوط ان يفارقها و فى البزازية صغير و صغيرة بينهما شبهة الرضاع
ولا يعلم حقيقة لا باس بالشكاح بينهما اذا لم يخبر به واحد و ان اخبر واحد
عدل ثقة يؤخذ بقوله و لا يجوز النكاح بينهما و ان اخبر بعد النكاح
فالاحوط ان يفارقها و الدفع اسهل من الرفع ٢٤ النسبية و كذا الرضاعية
من جهة اخرى [٢٢] ٢ و لسائر اقربائهما اى فغنى الحديث يحرم على
شخص من قرابته الرضاعية ما يحرم عليه من قرابته النسبية، و اخو الرضيع

و ابوه و غيرها سـوى فروعه ليسوا من قرابة مرضعته و زوجها و
سائر اقربائهما حتى يشملهم الحديث و يحتاج الى الاستثناء [٢٣] ٨ و
رجحها بعضهم و بها ائقي في فتاوى على افندى [٢٤] ٩ كله لها ان
تزوجها بمهر واحد ٢٣ فى العكس لحرمة زوجة الاب ٢٤ فى العكس
لحرمة زوجة الابن [٢٥] ١٦ و ان وصلية [٢٦] ١ ايضا كما بينها و بين
زوجها ٤ ميتا فلا يكون مسلما باسلام جده ٨ كانا اى الولد و من اسلم
منهما ١٤ فى القاذورات ثم لا ينبغى الافشاء بكفر مسلم امكن حمل كلامه
على محمل حسن او كان فى كفره اختلاف و لو رواية ضعيفة و لكن
يؤمر بتجديد الايمان و النكاح [٢٧] ٧ ميمزاً لصحة اسلامه ككفره
٨ ابويه اى و لا ينتظر افاقة ٩ ابواه فينصب له وصيا و يفرق بحضرته
و هو طلاق بائن ١٣ فسخ و النكاح باق فى الكل ما لم يفرق بينهما [٢٨] ٨
لا يفسخ و لو وصف المراهق او المراهقة الكفر ارتد و انفسخ النكاح فى
الحال لصحة ارتداد العاقل [٣٠] ٤ من نفسه فانه نكاح بلا ولى لان
القاضى رعية فى حق نفسه ٤ من فروعه لانه بمنزلة الحكم و حكم القاضى
لابنه و لابيـه باطل [٣٣] ٢٢ سكران و فى البزازية زوج السكران بنته
و نقص عن مهر المثل او زوج ابنة و زاد على مهر المثل لا يصح اجماعاً
[٣٩] ٢ و بلا تغير لا عطف على فالحيار الخ فيندرج فيما وجد الكفو
١٤ غير المكلف فيكون فضولاً ٢٢ موليته كرمية [٤٠] ٤ منه و لو من
نفسه صح بخلاف البيع ١٠ توقف و لها الحيار اذا علمت و لو بعد
الدخول ٢٣ بالاولى و لو للصغير مال يطالب الاب بادائه من مال الصغير
ضمنه او لا لولايته فى ماله [٤١] ١٠ قولاً و تبطل الاجازة بالتعليق
كالعقد فلو زوج ابنته البالغة بغير اذنها و بلغها الخبر فقالت اجزت ان
رضيت اى بطلت الاجازة [٤٣] ٣ يوم القبض فان الاعتبار بيوم القبض
فى حق دخوله فى ضمانها بطلاقها قبل الدخول فلو تزوجها على ثوب و

قيمته عشرة فقبضته و قيمته عشرون و طلقها قبل الدخول و الثوب هالك
او مستهلك ردت عشرة لا خمسة. و لو تزوجها على كذا درهما من نقد البلد
فكسدت و صار النقد غيرها لا يبطل النكاح بخلاف البيع و عليه قيمتها
يوم ~~كسدت~~. و لو سمي عينا فهلكت او استهلكت قبل التسليم اليها او
استحققت رجعت عليه بمثلها لو شيا مثليا و بقيمتها يوم الهلاك لو قيميا
٥ فذاك بالغ ما بلغ الا ان يكون سفيا محجورا فيلزم مهر المثل او
مريضا فيعتبر من الثلث ١١ على مرافعتها فيقدر لها مهر مثلها بشهادة
شاهدين على مماثلتهما ١٣ مثلها في جميع الاوصاف او بعضها ٢٥ قليلة
اي نحو حبتين [٤٤] ٣ لم يصح العقد فان فساد العقد يوجب فساد
التسمية ٢١ في قدر المسمى كمائة و الف [٤٥] ٣ التحالف فان حلفا معا
او برهنا لزم مهر المثل و يقرع في البداء بالتحليف و قيل بيمين الزوج
٤ له اي لمن برهن منهما ٥ اولى لان اليينة لاثبات خلاف الظاهر و هو
ما قاله من ليس له القول ٨ في الاصل اي يجب مهر المثل ان حلف
منكر التسمية و كذا لو اتفقوا على عدم التسمية و الظاهر ان الحكم
~~كذا~~ لو اتفقوا على عدم علمهم بها و في البرازية مات عن زوجة
فادعت المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل صح و كفي النكاح
شاهدا و لا حاجة لها الى الاثبات و ان ادعت الورثة ابراء او استيفاء
فلا بد لهم من اليينة و عليها اليمين انتهى ملخصا [٤٦] ٩ معا لان التعليق
بالكائن تنجيز فائتهما كانت و جب ذلك ١٧ الزوج عليها او على الولى ١٧
ان المهر قيد للفعلين [٤٧] ٢ عقد فيلزم مهر المثل كاملا اذ الوطاء لا
يخلو عن مهر او حد و الصحيح و لا يتأكد في الفاسد الا بالوطء
١٣ قبلهما او فرق بينهما في الفاسد و لو بعد الخلوة ١٥ لزم نصف
المسمى اي نصف المعجل و المؤجل بهجه [٤٨] ٩ خلاها او وطئ
غير المكلف ٢٣ لا يخلو اي اذا ثبت شرعا [٤٩] ٢ اثني و لو صغيرة

لان الصبي مؤاخذ بافعاله ٢٠ و الطلاق و لا يجبر الزوج على اداء المهر
 المؤجل ما دام النكاح بهجه اى اذا لم يؤجل الى اجل ٢٤ و لزمت و لو زاد
 فى مرض الموت لم تلزم الزيادة الا باجازه الودثة [٥٠] ١٠ ان يرجع اعدم
 تعين المقبوض فكا ان الموهوب غير المقبوض ١٢ ثم قال الزوج انه اى
 ما ارسله عارية لا هبة و الا لم يصح الرجوع [٥١] ١ مخطوبته و كذا
 لو بعث الى منكوحته و عوضته ثم فارقتها فادعى كون المبعوث عارية و
 ارادت استرداد العوض ع عوضته و قيل ان صرحت حين بعثت انه
 عوض فكذلك و ان نوت ان يكون عوضا بطل نيتها و هو هدية
 ه باخذ شئ لنفسه بخلاف المعجل ٢٠ عرف البلد و قيل ان كان
 الاب من المكram و الاشراف لا يقبل قوله و فى البزازية و المختار فى
 مسألة الجهاز ان العرف ان كان مستمرا ان الاب يدفع الجهاز ملكا لا
 عارية كما فى ديارنا فالقول للزوج و ان مشتركا فالقول للاب [٥٢] ١٩
 بيمينها الا ان يكون الزوج صانعه او بائعه فالقول له الا ان تقيم الزوجة
 البينة ٢١ فيه اى فى المتاع الموضوع ٢٣ او لورثته و كذا المشكل لو
 ماتا يكون لورثة الزوج [٥٣] ١٣ الواجب عليه قضاء او ديانة ١٥ بالوط
 اى الواجب عليه ديانة فلا يتكرر مع ذكر فقد العنة لوجوب الوط
 مرة قضاء ١٥ احصان بلا تنوين عطف على ما قبله بعاطف محذوف و
 كذا امثاله [٥٤] ه كصغر و فى البزازية و لا يصح خلوة الغلام الذى
 لا يجمع مثله و لا الصغيرة التى لا تجماع مثلها و خلوة الصبي المراهق
 توجب كمال المهر ١١ مدنف من ادنفه المرض اثقله [٥٥] ١٤ التأديب
 دون ولاية المال ٢٠ حيث شاء و ما فى هامش البيهجة من الفتوى
 التى حاصلها لو تزوجها فى بلدها و اراد نقلها الى قريته ما دون السفر
 لها الامتناع و ان اوفها المعجل ظاهره مخالف لجميع المعترات فلا
 يعول عليه تدبر و فى البزازية اذا اراد ان يخرجها الى بلاد الغربة مدة

السفر بلا اذنها يمنع من ذلك لان الغريب يؤذى و يتضرر و له ان يخرجها من القرية الى المصر و بالعكس لانه كالنقل من محلة الى محلة [٥٦] ٢٠ شتمه اى الاجنبى ٢٠ بخويا حمار اى مما لا يعزر به غيرها الا اذا كان المقول له فقيها او علويا [٥٨] ٢١ ان تخرج الا ان يخشى الفساد [٥٩] ١٤ التمسها اى بعد تسليم نفسها فى بيته فانه يجب عليها قضاء [٦٠] ٥ عن الحبز بالفتح ١٠ اخذ الاجرة اى بعقد الاجارة [٦٢] ١٦ و الايلاء اى بلا فى ١٦ و اباء عطف على العنة ١٧ يلحق اى المرأة فى كل منها ٢٢ بعض الاحكام اى فى تأكد المهر و لزوم العدة ان صحت الحلوة و الا فى لزوم العدة فقط ان خلا فى النكاح الصحيح [٦٤] ٢٠ لو بدأ هو بان يقول تزوجتك على ان امرك بيدك فقبلت و ما فى البزازية من قوله تزوجتك على ان امرك بيدك الى شهر بعد ما تزوجك جاز و امرها بيدها شهرا بعد التزوج مؤول بما اذا ابتدأت هى ٢٠ قبل النكاح لانه فوض قبل قبولها الذى به يحصل النكاح ٢٤ بعد ما تزوجها لا قبله و لا يجبر على ذلك القول بعد التزوج فلا تحفظ لنفسها حق الطلاق [٦٥] ٢ الى الاجنبية كما لا يصح تخير الطلاق عليها و لا تعليق الا بالتزوج ٢ تعليقه اى الا ان يعلقه بالملك اى التزوج فيصح كتعليق الطلاق عليه فانه يكون تفويضا بعد تزوجها [٦٨] ١ المبيحة له تدبر ما فيه مع ما سياتى بعده و ما مر فى حقوق الزوجين من استحباب تحمل اذا هن من الشافى ظاهرا [٧٠] ١ صحيح فلا بد من كفائة زوجها ايضا او اذن وليها ٤ و تنقضى بالنصب ٩ فرق بينهما اى ان كانت جاهلة بشرائط التحليل و الا لم تصدق لان اقدامها على النكاح اقرار بشرائط الحل فتناقض نفسها ١٠ على القلب اى اخبرت ان الثانى وطئها و انكر او لم يقل شيئا صدقت لعدم التناقض بين قولها و فعلها [٧١] ١١ بالتفريق فى مجلس واحد او مجالس [٧٢] ١ و تركها

عطف على تطليقها ١١ وكذا اى حسن سنى ١٥ نوى بذلك الكلام
 ١٧ خالفهما اى الاحسن والحسن ٢١ تطليقها اى غير المدخولة ٢٤
 مضطرة اليه اى الى ايقاع الثلاث اذ لو وقعت اقل لم يقع شئ للتعليق
 بالمشيئة [٧٣] ١٠ الا طلاق من الافعال دون الثلاثى او التفعيل [٧٥]
 ٢ ولو قال اى بلا ترديد ولا عطف [٧٧] ١١ الا الاول فله ان يتزوجها
 بلا تحليل [٨٠] ١٥ او لا بل قالت للقاضى ان زوجى قال لى كذا فيحلفه
 ان انكر نية الطلاق به و فى البرازية سمعت بطلاق زوجها بأثنا او
 ثلاثا ترفع الامر الى القاضى فان لم يكن لها بينة يحلفه فان حلف فلاثم
 عليه [٨١] ٨ فى غير الغضب بلا مذاكرة فان قوله اخرجى مثلا فى حال
 الرضا بلا مذاكرة ظاهر فى عدم نية الطلاق بخلاف ما اذا قاله فى
 الغضب او المذاكرة تدبر ١٣ فان حلف اى على عدم القول او نية الطلاق
 به [٨٣] ١٧ و ان يوكل به غيره و الوكيل بالطلاق لا يوكل فلا يقع
 طلاق وكيله و لا اجازته طلاق الفضولى بزازية [٨٦] ٨ رده الخ كذا
 فى ردالمحتار و فى البرازية لو اختارته خرج الامر من يدها تأمل [٨٧]
 ٨ فان قالت فى جواب الاولى و الحاصل انه يقع فى جواب كل من
 الثلاث طلاق بأثن و ان وقعت رجعا الا فى طلق نفسك واختارى الطلاق
 فرجعى و ان وقعت بأثنا و ثلاث فى الكل ان اوقعها و قد نواها
 الزوج سوى اختارى ٢٣ تفويض الزوج و قد فوضها رجعا [٨٨]
 ١٠ نية الثلاث لانها تحتل العموم دون الثانية ١٣ و ان لم تذكرها
 المرأة بخلاف الاولى ١٩ فى العدد الذى ذكره الزوج [٨٩] ٦ فوض
 به كما تقدم فى الثلاث ٦ بالباثن اى و منه التخير و الامر باليد ٢١
 طلق لان اليوم للنهار مع فعل ممتد كالامر باليد و لمطلق الوقت مع غير
 الممتد كالطلاق [٩٧] ١٣ و جد فيه و له ذلك قل او كثر بخلاف المهر
 اى فيلزم مهر المثل ١٤ اصلا اى و قد اوجبه بالماضى الاصلى [٩٨]

١٥ بجميع المسمى كذا قيل و ظاهره مخالف لما سياتى من انه لو قال انت طالق اربعا الخ و لما فى البزازية: انت طالق ثلاثا على الف فقبلت الواحدة بالف لا يقع شئ و لو وكله بطلاق امرأته ثلاثا على الف فطلقها واحدة بالف وقع فان تصرف الزوج مع امرأته يقتضى المطابقة بين الايجاب و القبول صورة و معنى و الوكالة مبناها على عدم المخالفة [٩٩] ٢٣ و دته كذا قيل و الظاهران هذا اذا خالعا على مهرها و قد قبضته كما قيد به فى البزازية [١٠٠] ١٤ الخلع اى الشرعى الذى يتوقف على قبولها لدلالة لفظ الخلع و المبرأة على عدم المطالبة بشئ [١٠١] ١٥ تزوجها و ان تزوجت من غيره فله ان يأخذ الولد منها و ان اتفقا على تركه عندها لان هذا حق الولد و ينظر الى مثل امسالك الولد فى تلك المدة و يرجع عليها به هذا اذا تزوجت من غير محرم الصغير [١٠٢] ٢٣ من زوجها و لو بصرح الطلاق [١٠٣] ٤ فى ذمة الزوج كما كان و قيل يصح الخلع فى حق الطلاق دون المال ١٠ كالمجنونة و افترى فى البهجة ان المجنونة مطبقا لو خالت زوجها على مهرها فلها ان ترجع بمهرها بعد الافاقة على زوجها فافهم ١٢ المريضة و لو اختلفت فى صحتها و هو مريض جاز الخلع بالمسمى قل او كثر و لاميراث لهما مات فى العدة او بعدها ١٨ و الثلث اى ثلث المهر [١٠٤] ١ او معلق اى فى صورة التعليق و الا فهو منجز ايضا و يصير موليا كما قال بخلاف نحو ان زرت فلانا فوالله اقربك فانه لا يصير موليا ما لم تزره ١١ على وجه متعلق بالحلل ١١ الا بالحنث حتى لو حلف لا يمس جلدى جلدك ناويا لا يكون ايلاء لانه يمكنه ان يلف ذكره بخرقه و يجامعها بغير تماس الفرج فلو لم يطاها اربعة اشهر لا تطلق بهجه ١٨ بلا لزوم شئ اى على الوطء ١٩ ثم يقرها اى يمكنه ذلك [١٠٥] ١٥ دون الطلاق اى الا ان يتعدد الايلاء كما سيذكر [١٠٧] ٤ هو الظاهر و كذا فى الموقت بوقت طويل

كعشرين سنة ١٥ بعد التحليل، و لو بانّت مرة او مرتين و تزوجت
 بآخر و عادت الى الاول عادت بثلاث تطليقات و تطلق كلما مضى اربعة
 اشهر حتى تبين بثلاث ١٧ سقط اي الايلاء و بقي مجرد يمين ٢٤
 شهران اي فلا ايلاء [١١٠] ١٨ منذ نكحها اذ لو وصل اليها ثم صار
 محبوبا او عنيئا لا خيار لها ٢٢ لهما اي الرقاة و القرناء [١١٢] ١٨ فان
 نكل، و ان خلف فقد مر حكمه [١١٣] ١٣ لو قذف منكوحته الخ حاصلة
 ان من قذف زوجته بصريح الزنا او نفى نسب ولدها و طالبت به بموجبه
 (او طالبا هو عند ارادة نفى الولد عن نفسه) و ثبت ذلك شرعا و جب
 عليهما الملاعنة اذا تحققت شروطها باسرها و التفريق بينهما و ينفي
 القاضي نسب الولد منه ١٧ فاسدا لعدم تصور التفريق الذي هو طلاق
 بأن في الفاسد ١٨ و عدم عفة الخ و لا حد بقذف غير العفيفة فلا
 لعان ١٨ في دار الاسلام اقول هل يجب على القاضي في ديارنا اجراء
 الملاعنة عند تحقق سائر شروطها اولا؟ الظاهر عندي انه يجب لا
 سيما اذا اراد الرجل نفى الولد عن نفسه لتيقنه بانه ليس ولده (كما اذا
 ترك زوجته في بلد آخر سنتين فصاعدا فولدت) لوجوب نفيه عند
 التيقن فلو امتنع القاضي عن اجراء الملاعنة (لعدم تيسر اجراء حد
 القذف على القاذف اذا اكذب نفسه) و قطع نسب الولد عنه يلزم
 الزامه نسب الولد منه و اي ظلم و وزر اعظم منه. و اما عدم تيسر
 اجراء الحد في بعض صور الملاعنة فلا يوجب ترك الملاعنة لعدم اجراء
 الحدود الشرعية في بعض دار الاسلام ايضا لتيسر التعزير بالحبس
 بدل الحد على ان اكذاب النافي نفسه في غاية الندرة بمنزلة الموهوم،
 و لا اقل من الوجوب على من ابتلى به من القضاة عند ارادة نفى رجل
 نسب الولد عن نفسه ان يشاور في اجراء الملاعنة و قطع النسب عنه مجلس
 التمييز و الرياسة العلمية [١١٤] ٦ عن الزنا اي لم يثبت زناها ١١ خاص و

هو قطع نسب الولد عنه بعد التفريق ١٩ بالترك و الظاهر انه ليس له ان يأمر انما في ترك النفي لوجوبه عليه اذا تيقن ذلك نعم له ان يبين النافي ان الولد قد يبقى في بطن امه سنتين عندنا و اربع سنين عند الشافعي فلعله وطئ زوجته في تلك المدة و انه ولده فان امتنع عن النفي فيها و الا فان وجدت شروط اللعان باسرها اجرى الملاعة و قطع نسب الولد عنه و الحقه بامه [١١٥] ٤ لاعتن اى على الوجه الآتى [١١٦] ٥ الوقاع و الدواعى فيفارقها بالطلاق فان امتنع فرق القاضى بينهما هندية [١١٨] ١٣ خارج البيت سواء اقعده في الفراش او لا [١١٩] ١٦ من الثلث و طلاقهم فرارا [١٢٠] ٦ و كذا اى ترث منه [١٢١] ٣ قبل موته متعلق باسلمت ٥ وقت ظرف للاهلية ٢١ فلا يصح النكاح اى و لا توارث بالفساد ٢٤ رضاها لثلاث ترثه فيصح الاقرار و الوصية لها [١٢٢] ١٧ براءة الرحم اى كما في المدخولة مطلقا ١٨ او اظهار حرمة كما في المتوفى عنها زوجها قبل الدخول ١٨ و الحزن الخ كما في المطلقة و المتوفى عنها زوجها بعد الدخول ٢٠ ان الحكم كذلك اى يبطل حكم الرجعى فيكون الزوج فارا به فترته ٢٢ ما سبق و هو ارثها بفعلة ذلك بعد ما طلقها رجعا و عدم ارثها بفعلة ذلك بعده [١٢٣] ٢ في النكاح الصحيح لا في الفاسد و شبهه الا بالوطء ٢ موت زوجها اى في النكاح الصحيح فان عدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد ٩ صحة الطلاق و وجوب النفقة و التوارث كل ذلك في بعض صور العدة ١١ من نكاح اى من وطئه فيه و لا عدة على الحامل من زنا ١٤ كله فان العدة تستمر الى وضع آخر التوأمين فصاعدا ١٥ قيل، و اعترض عليه في رد المختار لكن افتى به في البهجة ١٨ من زنا كأن مات عنها صبي فولدت بعد موته للنصف حول فأكثر ١٩ من زنا بان ولدت من لم تقر بمضى العدة بعد سنتين مذ طلقها بائنا و لم يدعه [١٢٤] ٤ عليه و لا على الواطئ اصلا

لما سيأتي ٦ الفرقة طلاقا كانت اولا [١٢٥] ٣ فلها ان تزوج و
الاحوط عدم تزوجها لاحتمال انها وطئت بشبهة بان وجدها غير زوجها في
فراشه و ادعى الاشتباه فانه يثبت بذلك نسب ولدها منه فلا يصح النكاح
حينئذ ١٦ علما بذلك و ان لم يعلم فعلها العدة فان كل نكاح اختلف
العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود (فان مالكا شرط الاعلان لا الاشهاد)
فالدخول فيه يوجب العدة اما منكوحة الغير او معتدته فالدخول فيه
لا يوجب العدة ان علم لانه لم يقل بجوازه احد فلم ينعقد اصلا كما في
البحر و افق في البهجة بوجوب الاقل من مهر المثل و المسمى بعد
التفريق مع التعزير اقول لان الوطأ لا يخلو عن مهر او حد و قد سقط
الحد بشبهة العقد [١٢٧] ١٣ في النكاح الصحيح قيد للاخير ١٧ في الاسناد
انه طلقها مذ كذا ٢٣ وقت صلاة و هو ما يسع الاغتسال و التحريم من
آخر الوقت [١٢٨] ٢٢ زوجها الاول او بعد ستين او تسعين يوما مذ طلقها
[١٢٩] ٥ في حق الحكم و لو اقر ثم غاب يقضى كما في البزازية و فيها :
اراد تزوج امرأة فشهدا عنده او عند الحاكم انها ذات زوج و مع ذلك
تزوجها لا يفرق بينهما لعدم الخصم و كذا اذا شهد جماعة انها امرأة
الغائب لا يفرق في الحال بينهما لعدم الخصم اى لا يحكم بالفرقة و
اما التفريق بينهما بالابدان حتى يأتى زوجها فلا مانع منه بل الظاهر
وجوب ذلك عليه رفعا للمعصية ٢٤ الاول اى لو لها زوج [١٣٠] ١٧
زمانا فان خروجها من بيته على سبيل الدوام ليس بشرط لسقوط
نفقتها فانها اذا خرجت زمانا و سكنت زمانا لا تستحق النفقة كما في
المحيط [١٣١] ٦ و لا حداد لعدم التكليف او عدم وجوب الحزن
على المفارقة الواجبة عليهما ١٢ و لا تخرج اى المعتدة عن رجعى و
لونها را [١٣٢] ١٧ من وقت الزوج و لو لاقل من وقت الوطء ١٩
سكوته اى طويلا بخلاف نحو يوم او يومين ٢٣ يثبت منه و لا يصح نفيه

لعدم شرط اللعان فان من شروطه كونها عفيفة من الزنا وتهمة [١٣٣]
 ٧ ان اقربه و قول البحر في باب المهر: و لو اختلفا في الدخول فالقول
 له، يشهر بثبوته بالسكوت ايضا كما هو الظاهر ١٨ من زنا فلا يفسد
 ١٩ ادعاه فيثبت ح و يصح النكاح [١٣٤] ١ منه اى اذا ولدت لاقل
 من الستة ١٤ صدقها في اقرارها بمضى العدة لامكان العلوق بعد
 الاقرار لتحقق مدة الحمل ١٥ احدا شرطين كأن تقر المعتدة بالحيض
 قبل الستين او ولدت قبل نصف حول من وقت الاقرار [١٣٥] ٦
 بلا تحليل مع عدم علمهما بفساد النكاح و ان علما يثبت ايضا عند
 الامام على ما في الهندية ١٢ ما ذكرنا من انه ان صح الاقرار لا
 يثبت النسب و الا ثبت ان ولدت لاقل من سنتين بلا دعوة ١٣ لا
 يثبت و ان لم تقر بانقضاء العدة ١٨ و ان لم تصدقه، و يعلم منه انها لو
 اقرت بمضى العدة يثبت ايضا ٢١ بان اقرروا اى و لو بعد الولادة بكثير
 على ما هو الظاهر ٢٢ او رجلا ن عطف على فاعل احد الفعلين المذكورين
 [١٣٦] ٨ لا يثبت على ما هو الظاهر من التقييد السابق و لا يتلاعنان
 لما تقدم ١١ و ان لأكثر من الستة فلا تيقن الا اذا ولدت لاقل من
 تسعة اشهر من الطلاق فح المدخولة وغيرها بل المقررة وغيرها سواء الا اذا
 اقرت قبل الثلاثة باسقاط السقط ثم ولدت لتمام الستة من الاقرار و لو لاقل
 من التسعة من الطلاق لامكان العلوق بعد العدة تدبر ١٢ الحبل اى
 في الثلاثة ١٣ لاقل من تسعة اى و لستة اشهر فأكثر مذ زوجها
 ١٦ فى العدة و الظاهر انه من الزوج ١٧ و لم تدع الحبل عطف اللازم
 على الملزوم لزيادة الايضاح ١٨ و من تسعة اشهر و الا فلا يثبت ٢٢ لتمام
 ذلك اى لتمام التسعة من الطلاق و تمام العشرة و عشرة ايام من الموت
 [١٣٨] ٢ لاقل من سنتين فى غير الرجعى او بعدها فيه ١٣ النسب و الولادة
 و عندها لا بد من شهادة امرأة على الولادة حتى يثبت النسب و

رجحه بعضهم ١٥ لتمام سنتين كذا في بعض الشروح و الظاهر عدم
 الفرق في ذلك بين ولادتها قبل سنتين او بعدها بل الصحيح كما ذكره
 بعضهم انه لا يثبت ولادة المعتدة مطلقا الا باحد الاربعة [١٣٩] ٢٢
 في باب النكاح وفيما مر في [١٢٥] ١٦، ٢٤ على قول آخر و هو
 قول الامام على ما نقلنا من الهندية في مطلقة الثلاث [١٤٠] ٩ الاول
 بلا تجديده ١١ كسرهما و عليه اقتصر في شرح الملتقى ولذا اشتهر في السنة
 الطلاب ٢٠ لارضاعى فانه يسقط حقها بتزوجها منه [١٤١] ٨ منهن
 اى المتزوجات ١٠ عند اعسار الاب و الظاهر ان الحكم كذلك اذا
 مات ابوه ١١ الاب سواء كان للولد مال او لا ١٥ في ذلك اى ما ذكر
 من الشروط ٢٢ مؤنة ارضاعه فيه اشعار بان الارضاع من جملة النفقة
 فيكون اجرة الرضاع اجرة نفقة الطعام ما لم يحتج الى الطعام مع
 الرضاع ٢٣ الرجعية و اما معتدة البائن فالمختار انها تستحقها و ان
 افترى في البهجة بعدم استحقاقها بعد الفطام معتمدا على ما اجاب به
 قاضى القضاة فخرالدين حين سئل عن مبتوتة هل لها اجرة الحضانة
 بعد الفطام فقال لا [١٤٢] ٧ غالبا و الحكم يبنى على الغالب ١٨
 لاب و في بعضها اخرت الحالة الى ما قبل العمة ١٩ ثم الحالة و في رواية
 بنت الاخت لاب [١٤٣] ١ كذلك على الترتيب المذكور ٢٠ بالطلب يعنى
 عند عدم تعيينه على ما هو الظاهر ٢٢ سواها من النساء و الرجال
 [١٤٤] ٩ متبرعة اى بالحضانة فان المتبرعة بالارضاع احق و لو اجنبية
 ١٩ لمال الصغير لو له مال [١٤٥] ٦ بنت سنة و قيد بعضهم بما اذا
 كانت تشتهى و هو غير مأمون [١٤٦] ٥ لا عكسه هو من مصر الى
 قرية قريبة [١٤٨] ١٠ في طلاق الزوجة اى على الزوج الحاضر دون
 الغائب ١٢ و قيل، و ليراجع الى كتاب الشهادة من ردالمحتار [١٤٩] ٦
 على الزوج و ان لم تصر ديننا عليه قبل الفرض او الصلح على مقدار

معين ٦ و لو فقيرا ما لم تجب على من تجب عليه نفقة زوجها بكونه فقيرا عيلا محتاجا الى خدمتها او بوجود فرعها الموسر كما سيأتي ٨ الصغير او الكبير الزمن ٩ الكبيرة و لا الصغيرة بالاولى لسقوط نفقتها ١٠ في الملتقى حيث اوجبها على الاب ظاهرا بلا ذكر الرجوع على الابن و لم ار من افق بذلك و ان افق في البهجة بوجوب نفقة زوجة الاب على ابنه و اعل مراده وجوبها عليه اذا كانت امه و هي ايضا معسرة او كان الاب عيلا محتاجا الى خدمتها كما سيأتي او وجوب الادانة ليرجع عليه اذا ايسر [١٥٠] ٥ قبضته و الا فلها الامتناع عن الخروج معه و لها مهر المثل و الظاهر سقوط نفقتها ٧ الى منزله لان الانتقال حقه و النفقة حقها و لا يسقط حقها عليه بعدم طلب حقه عليها ١٤ السكنى الا اذا اكرت منزله ٢٤ بذلك فالظاهر سقوط نفقتها بامتناعها [١٥١] ٥ طلاقا و اما الفرقة باللعان و العنة و الايلاء فطلاق مضاف الى الزوج فلها نفقة العدة ١٠ بردها و غيرها فيسقط سكنها ايضا ١٢ بعد الدخول و لا يسقط مهرها لتأكده بالدخول ١٥ من قبله و منه ابائه عن الاسلام عند اسلامها لان الفرقة بابائه لا باسلامها ١٦ و ان بمعصية و منها عدم اسلام المشتركة عند اسلام زوجها ١٩ معتدة البائن مثلا لفساد نكاح كل معتدة من غير زوجها [١٥٢] ٥ او امتنعت عطف على خرجت ٦ بلا حق متعلق بخرجت ٨ لعدم اداء الخ او خرجت باذنه الى زيارة اهلها مثلا معه، و لو بدونه فالظاهر انها كالحاجة بدونه [١٥٣] ١٩ في النفقة اى الكاملة لانها محبوسة لاجله ١٩ في مصالحها و قيد بعضهم بما اذا منعها عن الخروج و خرجت و الظاهر الاطلاق كالحاجة بدونه لخروجها لمصلحتها بل الظاهر سقوط نفقتها بالكلية لانه لا يشترط في سقوط نفقتها خروجها عن بيته على سبيل الدوام فلها اذا خرجت زمانا بلا اذنه و سكنت زمانا لا تستحق النفقة [١٥٤] ٢ سيذكر و في

البرازية و الزوج هو إلى الاتفاق الا اذا ظهر مطلقه فح يفرض القاضي
 النفقة و يأمره ان يعطيها ما ينفق على نفسها فان ابى حبسه ١٥ بالبلد
 على الراجح او فيما دون السفر على اختيار بعضهم ١٥ لم يجز فلا تلزم
 عليه ما لم تفرض بحضرته [١٥٥] ٧ تجب حينئذ على احدها ان وجد
 و الا فعلى من تجب عليه نفقته بعدها من اقاربه على الترتيب الآتى و
 كذا اذا كان لها ولد موسر منه و هى معسرة ايضا تجب نفقتها عليه و
 ان لم يكن عليها كما سيأتى ٩ بالاستدانة فسرهما فى بعض الفتاوى ان
 ان يقول القاضي لها: اشترى اللحم و الخبز و الكسوة و كلى و اشربى
 و البسى لترجع بثمنها على الزوج لان التوكيل بالاستقراض غير صحيح
 ١٠ اذا ايسر الظاهران المراد بالايثار القدرة على قضاء الدين لا
 الغناء الشرعى لان المعتبر فى حقوق العباد القدرة دون الغناء ١٢ فالقول له
 كذا فى البرازية و غيرها و فى شرح الملتقى: و لو ادعت انها نوت الاستدانة
 عليه و انكر فالقول لها اى و عليه البينة و لا يخفى ما فيه من وجوب
 البينة على المنكر بل و على النفى ٢٠ الادانة و فى شرح الملتقى ان الامر
 بالاستدانة اذا لم يكن لها اخ او ابن موسر او من تجب عليه نفقتها لو لا
 الزوج و ان كان يؤمر الابن او الاخ بالاتفاق عليها و يرجع به على
 الزوج و يحبس كل منهما اذا امتنع و انظر اى فرق بين الادانة
 الواجبة و الاتفاق المأمور به للرجوع؟ و الظاهران الادانة لا تجب
 قضاء على معين ما لم تأمره القاضي بها ٢٣ نفقتها اى من اقاربها ٢٤ ان مات
 فان المستدانة بالاذن لا تسقط بالموت او الطلاق [١٥٦] ١ من غيره و لو
 منه وجبت عليه نفقتها ١ اجبر ظاهره و لو كان لزوجها اب موسر ٢
 على الترتيب و ان لم يوجد من اقاربها موسر فالظاهر مما سيأتى وجوب
 الادانة على ابيه الموسر بل على ابنه من غيرها لتقدمه فى نفقة ابيه
 على جده فالظاهر منه تقدمه عليه فى الاتفاق على زوجة الاب ايضا ٣

نفقتهم من اقرارهم من جهة الاب او الام على الترتيب الاتي ٢٣ بمضى
الزمان بلا قبضها اى ما دام النكاح و ان لم تكن مستدانة ٢٤ نفقته
فانها تسقط به ما لم تكن مستدانة بالاذن ٢٥ و زمانته سوى زمانة
الاصول الذين لهم فروع موسرون على الراجح [١٥٧] ٢٣ فتسقط
و لو كانت مفروضة [١٥٨] ١ فتراد و لا تكون بذلك غير مفروضة
فلا تسقط بمضى شهر بلا قبض ١٩ صالحته اى على دراهم معلومة
٢١ و تسقط عنه لانها لا تصير ديناً عليه قبل الفرض او الصلح على
مقدار معين فيقدر القاضي نفقتها من وقت الحصة و لا من وقت
عدم الانفاق [١٥٩] ١ التزام بالفرض او الصلح ٥ احدها فان مات
فليس لورثتها ان ترجعوا على الزوج او مات فليس لها ان ترجع على
تركته الا اذا استدان عليه بالاذن و قد صرحت باستدانها عليه ٦
فتسقط اى المفروضة الغير المستدانة ٧ و قيل لا و به ائق بعضهم [١٦٣]
٥ احضاره و لو سهل احضاره فلا بد منه حتى تلزمه المفروضة و قيل
احضاره مما دون مدة السفر سهل فلا بد منه ١١ بالتقضاء لانها امر
مجتهد فيه فلا تجب الا بالتقضاء ١٣ فى منزله اى حاضر فى بلده غير
وديعة و لا دين على غيره بقرينة المقابلة ١٤ و الكسوة اى من جنس
حقهم ١٥ و لا يباع اى للانفاق ١٨ ان علم و فى البزازية : طلبت النفقة
فى مال الغائب ان علم القاضي بالنكاح و له مال حاضر يفرض النفقة فيه
و يأخذ كفيلاً بعد ان يحلفها على عدم استيفاء النفقة منه و عدم مزيل
النفقة منها كالنشوز و غيره، و ان لم يكن له مال حاضر لا يفرض بطريق
الاستدانة خلافاً لزفر و اليوم القضاة يفرضون النفقة اخذاً بمذهب زفر و
الامام اثنان لحاجة الناس اليه، و فيها : و لوله مال حاضر و لم يعلم القاضي
بالنكاح فبرهنت على النكاح لا يقبل عند الامام و عند الثانى يقبل و يفرض
النفقة و لا يقضى بالنكاح ٢٠ لم يترك اى لم يدفعها معجلة ٢٤ او غيره كاجرة

عمله التي لم يقبضها [١٦٤] ٧ فيه اي في المال الذي اعترف به او علم به القاضي ٧ اليينة اي على الزوجية او النسب ١٩ بلا رجوع وفي البرازية ان انفق بلا امر القاضي ضمن ولا يبرأ عن الوديعة والدين و يرجع على من انفق. و لعل ذلك اذا شرط الرجوع عليها ان طالبه صاحب المال ١٩ و يبدأ عطف على ما سبق من قوله فانه يفرضها [١٦٥] ٦ باخذها اي بمجلة ١٨ نفقة الفروع، و مدة كسوة الصبيان اربعة اشهر على ما في البرازية ٢٠ اذا كان ظرف لتجب ٢٢ و كذا اي تجب نفقة الولد على من تجب عليه لولا الاب اذا كان الاب الفقير زمنا فانه تسقط عنه ح نفقة الاولاد دون نفقة الزوجة الا اذا كان عليلا محتاجا الى خدمتها او كان لهما ولد موسر كما سيأتي [١٦٦] ٢١ بيانها وهي التي كان زوجها فقيرا عليلا محتاجا الى خدمتها ٢١ على غير ازواجهن كسائر الناس ٢٢ ازواجهن اي الفقراء المحتاجين الى خدمتهن ٢٤ اذا كان اي كسبها [١٦٧] ١٣ طالب علم شرعي كما قيد به في البرازية وغيرها ١٤ ولا يشاركه الخ و ان كان قد تسقط عنه بالكلية نفقة الاولاد والزوجة و تجب كلها على غيره اذ لا يلزم من عدم مشاركة غيره له فيها اذا وجبت عليه عدم سقوطها عنه اصلا كما لا يخفى ١٧ فيه اي الانفاق ١٨ النفقة على الاب و ان لم يكن غائبا ١٨ ميسرته و في شرح الملتقى: يفرض على الميسر بقدر الكفاية و على الموسر بقدر ما يراه الحاكم اي بحسب ميسرته و عرف البلد فانه ينظر اليهما [١٦٨] ٨ و انفق المأمور و هو من تجب عليه النفقة لولا الاب فيؤمر بالانفاق على اولاده اذا لم يكن له مال حاضر و لو عند مودع او على مديون ليرجع عليه اذا حضر و على تركته اذا مات ١١ لا تسقط اي بمضي شهر فاكثر بعد فرضها ١٥ مطلقا لا بمضي المدة و لا بالموت ١٧ سوا الخ بيان للاطلاق ٢٣ محارم الولد فانه لا يشترط في المرضعة كونها من محارم الولد بخلافه

الحاضنة ٢٤ الاجرة اى اجرة المثل [١٦٩] ١ على الآب اى الفقير
 ٥ متبرعة اى بالحضانة ٦ و الا اى و ان لم ترد الام حضنته ٧
 عندها و لا عند غيرها ممن امتنعت عن الحضانة ٩ منكوحته اى الاب
 ١٩ من ام الام اى المقدمة عليها فى حق الحضانة ٢١ لا يدفع الى الام
 اى للارضاع بالاجر لكن ترضع غيرها اى عند الام مجاناً ٢٤ بالاجراى
 على الحضانة [١٧٠] ١ بغير اجراى على حضنته و نفقته ٢ فافهم بان
 ما فى قاضىخان لا يؤيد ظاهر فتوى على افندى بل ينافيه و لا ما فى
 جامع الفصولين فان المراد ان نفقة الصغير من ماله اذا لم يوجد متبرع
 بها كما يشهد بذلك قوله و ان غير الام الخ فان الارضاع نوع من النفقة
 فالظاهر ان يقال لام الام: اما ان تمسكه و تربيه مجاناً او تدفعه لام
 الاب المتبرعة التى هى محرم الصغير ايضا ٥ حولان و فى البرازية: خالهما
 على ارضاع ولده و لم يوقت صح و ترضعه سنتين و لو مات الولد بعد
 سنة فعليها قيمة ارضاعه سنة اخرى الا اذا شرطت ان الولد اذا
 مات قبل المدة تكون بريئة ١٠ الذكور او احدهم ١١ بعده لسقوط
 الولاية و النفقة عنه ببلوغ الولد لا سيما اذا كان رشيداً ١٣ و يحفظ
 اى ان لم يكن محتاجاً و الا فله ان يأكل من مال ولده [١٧١] ٣
 يؤمر به سواء كان له اب او ابن موسر او لا فان نفقتهم عليه ٥ غير
 زمن و الا صار ملحقاً بالاموات و سقطت عنه نفقة الاولاد ١٢ بمجرد
 الاعسار و ظاهر فتوى البيهجة يحتمله حيث افتى بوجوب نفقة ولد
 الابن الفقير المحتاج على جده من غير تصريح بزمانة الابن و لا برجوع
 الجد عليه ١٣ اصلاً فيرجع المأمور عليه مطلقاً ١٩ الاب اى القادر
 على السؤال ٢٣ و تسقط عنه اى اذا وجد قريب موسر و الا
 فتجب عليه و يؤمر بالسؤال اذا لم تدفع الكفاية من بيت المال كما
 تقدم ٢٤ النفقة اى نفقة الاولاد و اما نفقة الزوجة فلا بل يرجع

المسأور بالانفاق عليها الا اذا كان مع فقره عيلا محتاجا الى خدمتها او كانت ام ابنه الموسر وهى معسرة كما سيأتى [١٧٢] ٤ لا يشارك الاب بخلاف الام فانه يشاركها فى نفقة ولدها كل من يرث معها من اصول الولد (سوى الاب) و حواشيه المحارم بل من فروع الغير الصليبية على ما سنبذكر ١٢ و نفقة الاب اى فى الفرع المذكور ١٦ اقربائه اى من جهة الاب او الام على الترتيب الآتى ٢١ الام اى الواجبة عليها نفقة ولدها ٢٤ تساووا اى كلهم او بعضهم فى القرب ورث بعضهم دون بعض فهى على الوارث فان تعدد الوارثون فعلى الجميع بقدر الارث [١٧٤] ٢ مع الام اى او الجدة كما هو اظهر ٦ حواشى فقط لم يتعترض للفروع لعدم تصور الفروع للصغير ٧ زوجة ابنه اذ لا نفقة لمحرم غير ذى رحم و لذلك ايضا لا تجب على الولد نفقة زوجة ابيه كما يظهر ذلك من اسباب النفقة المتقدمة ايضا ٨ او الغائب و ما ائق به فى البهجة من وجوب نفقة زوجة الابن الغائب (و اولاده الصغار) على ابيه اما مبنى على خلاف الصحيح او المراد وجوب الانفاق ليرجع عليه اذا حضر اذ لا تسقط عن احد بغيوبته نفقة الغير الواجبة عليه و ايضا اذا لم تجب على الاب نفقة زوجة ابنه الصغير الفقير الذى زوجه بولايته عليه على ما هو الصحيح لا تجب عليه بالاولى نفقة زوجة الكبير الغائب الذى لا ولاية له عليه على ان وجوب الانفاق عليها على ابيه على الاطلاق يخالف ما هو الراجح من قولهم: يجبر الا بعد على الانفاق اذا غاب الاقرب ليرجع عليه اذا حضر فان ذلك يقتضى ان يقدم ابنها ثم ابوها ثم سائر اقاربها فى الانفاق عليها ليرجع على زوجها و كذا ما فى القنية من قولها: تجب الادانة على من تجب عليه نفقتها لولا الزوج و قولهم: يجبر الاب على نفقة امرأة ابنه الغائب و ولدها. و ما فى البرازية من ان الابن يجبر على نفقة زوجة ابيه و لا

يجبر الاب على نفقة زوجة ابنه اما متاول بانه يجبر اذا كانت امه الفقيرة بلا رجوع او يجبر اذا لم يكن لها قريب موسر ليرجع و اما مبنى على القول المرجوح، ثم ما فيها من عدم اجبار الاب على نفقة زوجة ابنه قول البعض ايضا اذ قد سوى في الملتقى بين الاب و الابن في ذلك فعلى الناظر في كتب الفتاوى ان يتدبر في المراد بعد معرفة الاقويل المختارة و لا يغتر بظاهرها لثلا يقع في الخطأ و الخبط كما يغتر كثير من قضاة زماننا بظاهر قول الملتقى: و نفقة زوجة الاب على ابنه و نفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا او زمنا، فيقضون على الاب او الابن بنفقة زوجة الآخر (دون قريبها الموسر) بلا شرط الرجوع عليه اذا ايسر او حضر ١٨ لزوجها اب فانه يحصل بذلك توفيق بين الكلامين لكن يقتضى صريح ما تقدم من الراجح و ما ذكر ههنا في ردالمحتار و شرح الاحكام ان يقدم قريبها على ابي زوجها في الانفاق عليها ليرجع ١٨ على الاب اى ان لم يكن لابنه ولد موسر لوجوب نفقتهما ح على الولد كما سيأتى [١٧٥] ٢ في نصيبه ظاهره انه لا يقدر للبنت في نصيبها بقدر ما يقدر الابن ٨ لا يضمن و قيل يضمن غير الوصى مطلقا الا باذن القاضى و فى البرازية: و لو ان الكبار انفقوا على الصغار ثم لم يقرؤا بذلك و اقرؤا ببقية انصاء الصغار يرجى ان لا يكون عليهم شئ فى ذلك و نظيره اذا عرف الوصى دينه على الميت و قضاء و لم يعلم القاضى و لا الورثة لا يأتى فيما فعل ١٨ دون ملك شئ فضلا عن ملك نصاب فاضل [١٧٦] ٩ اصلا ناظر الى بنت البنت و ابن الابن او قدرا ناظر الى الابن و البنت ١٥ و ان اشركا اى البنت و ابن الابن ٢١ على الولد وحده فانه لا يشارك الولد الصلبي فى نفقة ابويه احد ٢١ لابيک و فى البحران للابوين تأويل فى مال الولد اى و لا يختص بالام ٢٢ فعلى الاب وحده فانه لا يشارك الاب فى نفقة ولده الصلبي احد ٢٣ لم يختلف الحكم

اى قياسا لهما على الاب والجد و يحتمل ان تكون الام والجدة فيهما سواء
 بان تكون النفقة فيهما بقدر الارث بل هو الاظهر لان الام ليست كالاب
 فانها يشار إليها في نفقة ولدها اصوله الوارثون معها (سوى الاب) كاب الاب
 وكذا الخواشي كالاخ فان نفقة ولدها عليها وعلى الجد او الاخ جميعا
 بقدر الارث فالظاهر ان يشار إليها فيها ابن الابن ايضا ولم اعثر على
 من صرح باحد الامرين [١٧٧] ٤ كانت اى زوجة الاب ٦ او اخ او
 غيرهم من الاقارب المحارم على الترتيب ١٤ دون الابن وانما تجب عليه
 نفقة ابيه المعسر بلا رجوع عليه ١٤ موسرة ولا تجب على الفروع
 نفقة اصولهم الموسرين كما تقدم [١٧٨] ٢ نفقة زوجة الغير خلافا
 لظاهر الملتقى كما مر ٦ الكسوب بخلاف الموسر فانه تجب عليه نفقة
 اصله المعسر ما لم يكتسب بالفعل ٨ اكسبه فضل وفي البرازية: الاب
 اذا طلب من ابنه النفقة و ادعى الابن الفقر فالقاضي لا يجبر الابن
 على النفقة الا ان يعلم انه يطيق ذلك فان زعم الاب قدرته على الكسب
 نظر الى انه هل يفضل من قوته شيء؟ فان فضل اجبره على النفقة
 من الفاضل على المختار و الا يؤمر ديانة بالانفاق عليه اذا كان وحده
 و ان كان له زوجة و اولاد يجبر القاضي الابن بالانفاق عليه ان يجعل
 والده واحدا من عياله و لا يجبره ان يعطيه شيئا على حدة لان طعام
 الاربعة اذا فرق على الخمسة لا يتضرر به كل واحد ضرارا فاحشا و
 اما اذا اخذ شيء منه يلزم الضرر و فيها: و ان قال الاب: الابن
 كسوب يقدر ان يكتسب قدر ما يكفيه و يكفيني لكن يدع العمل عمدا
 فينظر القاضي و يسأل اهل حرفته فان علم ان الامر كما قال الاب
 اجبر الابن على نفقة ابيه و اخذه بذلك ١٠ فيه اى لو كان الفاضل
 كافيا لنفقته على ما هو الظاهر اذ لو كان قليلا فلا شك ان الاولى للاب
 ان يضمه الى نفسه او عياله [١٧٩] ١٨ لو لم يف اى اقلته او لكثرة

من وجبت نفقتهم كعدة اخوة و اخوات [١٨٠] ٣ و لا تفرض اى نفقة ذى رحم محرم على غائب فلو فرض القاضى على الاخ او العم او الخال الغائب الموسر و استدان المفروض له لم تلزمه ٢١ لا حقيقته اى الارث [١٨١] ٣ فعلى الاخوة اى كلها لا ثلثها كارثهم مع ابن العم ٤ منهم الا اذا كان الوارث فقيرا فعلى الموسر منهم و لو غير وارث كما سيأتى، و اما اذا لم يكن مع غير المحرم من يرث معه منهم كخال مع ابن عم فتجب عليه بجعل غير المحرم كالمعدوم كما تقدم [١٨٢] ١٦ الباقيين اى الموسرين [١٨٥] ١٦ و لو زمنا اذ لو يكن زمنا لم تجب على ابيه الموسر نفقته اصلا بخلاف الابن الموسر [١٨٦] ٥ فتجب اى نفقة زوجته و لو غنية ٧ نفقتهما اى الابوين ١٢ الكفر اى كفر الاصل او الفرع ١٦ كأن اسلمت و كمن اسلم دون ولده البالغ فعليه نفقته لو فقيرا زمنا ١٧ و كالولد الوالد فتجب على الذمى نفقة ابويه المسلمين ١٨ المراهق و البالغة و اما البالغ فيجب قتله [١٨٧] ٥ فننققتها اى ازوجة ١٠ اصلا اى و لو اقل من الشهر ١٧ بيعها اى للحفظ ١٨ حضوره فله ح الاتفاق منه على الحواشى ايضا ٢٠ بقدر متعلق بالبيع ٢٢ اصلا و لو للحفظ [١٨٨] ٦ لاعساره اى القريب من غير الفروع و عجزه لو كان من الفروع.

و خلاصة القول فى باب النفقة على الراجح حتى يسهل على الطالب معرفة نفقة كل احد اراد ان يعرف ان نفقته على من تجب: ان نفقة كل انسان سوى الزوجة تجب من مال نفسه (و لو صغيرا الا ان يتبرع ابوه او غيره بالاتفاق عليه من مال نفسه) اذا كان له مال كاف لنفقته بانواعها الثلاثة (و لو مدة قليلة) او كان فقيرا كسوبا يكتسب بالفعل بقدر كفايته (و لو صديا او زمنا او اثنى غير متزوجة فان نفقته من كسبه)، و ان لم يكف ماله (كأن يملك السكنى فقط او بعض غير

ذلك) او كسبه (كأن يشتغل بالكسب احيانا فلم يكفه مكسوبه) نفقته
او لم يكن له مال اصلا وجب عليه ان يكتسب (كل يوم) بقدر الكفاية
(ولو كان له اصول و حواش موسرون او ولد كسوب) لو كان ذكرا قادرا
على الكسب (و لو غير بالغ الا اذا لم يدفعه والده في عمل او حرفة فيجب
عليه ح نفقته كلها او لم يكف مكسوبه فعليه اتمام كفايته فقط كغيره ممن لا
يكفيه مكسوبه الذي امكنه، و لا يجب الكسب على الاثني ولا على الزمن
الا اذا لم يكن اهما من تجب عليه نفقتهما و لم تدفع كفايتهما من بيت المال
فيجب ح و لو بمسئلة الناس كما سيذكر) الا اذا كان له ولد موسر (فاكثر) فح
تجب نفقته (ان لم يكتسب) على ولده (و ان سفل عند عدم الاقرب الموسر او
الكسوب) وحده (اذ لا تجب على غير الفروع نفقة الذكر القادر على
الكسب فتجب على فروعه و حدهم على الوجه الآتي فيمن له فروع).
و ان لم يكن قادرا على الكسب بقدر الكفاية (لزمانته او انوثته او
جنونه او صباه او لعدم تيسره مع قدرته على العمل) وجب ح اتمام
كفايته فقط (من الطعام او اللباس او السكنى) على من تجب عليه
نفقته (من الفروع او الاصول الاغنياء او المكتسبين او الحواشي الاغنياء)
على الترتيب الآتي (في وجوب نفقة غير الزوجة). و اذا كان الاصل
الذكر (من الاب او الجد) الفقير قادرا على الكسب و ولده فقيرا
كسوبا لا تجب على الولد الكسوب (و لا على غيره بالاولى و لو غنيا)
نفقته (و لا نفقة زوجته و اولاده) بل يتكسب و يتفق على نفسه و
زوجته و لو غنية (الا اذا تبرعت بالانفاق من مالها) و اولاده المحاويج
(و ان لم يكف مكسوبه لجميعهم فالظاهر انه يصرف في نفقته لحديث
قدم نفسك و يفرض نفقة كل من زوجته و اولاده على من سيذكر
فان فضل شئ منه يصرف الى نفقة زوجته لانها بمنزلة الاجرة فتفرض ح
نفقة اولاده على من سيأتي ممن تجب عليه نفقتهم لو لا الاب و لم ار من

تعرض لهذا التفصيل). و ان لم يقدر على الكسب (نزمانته او انوثته و نحوهما وجبت نفقته و نفقة اولاده المحاويج على غيره على الترتيب بلا رجوع عليه لكونه ملحقا بالاموات فينظر) فان كان له ولد فقير كسوب و كان لكسبه فضل عن نفقة نفسه و زوجته (و لو غنية غير متبرعة بمالها) و ولده العاجز (ان كان له ذلك) و كان الفاضل كافيا لنفقة ابيه الزمن (و طلب ان يعطى نفقته على حدته) وجبت عليه نفقته (فان الظاهر من كلامهم تقدم الولد الكسوب على الاصول و الحواشي و لو موسرين في الانفاق على ابويه) و نفقة امه الفقيرة (و اما نفقة اولادها فعلى الجد دون الاخ كما سيأتى، فان تعدد اولاده المكتسبون و كان لكسب كل واحد فضل فالظاهر ان نفقة الاصل تقسم عليهم بالسوية كالموسرين). و ان لم يكن لكسب ولده فضل كاف يؤمر ديانة (و لا يجبر) بضم ابويه المحتاجين الى نفسه و ياكلان معه ما اكل (و ان لم يضمهما فالظاهر انه يجب نفقتهما على من يجب عليه بعد الولد على الترتيب)، و ان كان لولده الكسوب عيال يجبر على ضم اصله الى عياله و جعله كاحد عياله (و لو تعدد اولاده المكتسبون و لم يشتركوا فى الاكل فالظاهر انه يجبر كل واحد بضم اصله الى عياله بالمناوبة)، و ان لم يكن له (اى للفقير الزمن او الفقيرة) ولد موسر او كسوب وجبت نفقته على غيره من اقاربه الموسرين (مطلقا او المكتسبين من الفروع او الاصول) على الترتيب الآتى (و ان لم يكن له قريب يعوله وجبت نفقته من بيت المال على الراجح فان لم تدفع كفايته منه وجب عليه التكفف من الناس الى آخر ما سيذكر).

و اما الزوجة (المنكوحة نكاحا صحيحا و المعتدة عن طلاق و نحوه مما سيذكر) فنفقته لو غنية او مكتسبة على زوجها (ما لم تكن ناشزة او صغيرة و نحو ذلك ممن لا تجب نفقتهن على ازواجهن. فان ما طل فى الانفاق

عليها وعلى اطفاله و خاصته فرض القاضى بحضوره نفقتها و نفقة اطفاله عليه فان ما طل في اعطاء المفروضة باع عليه ماله في النفقة على ما تقدم متنا) و لو فقيرا قادرا على الكسب، فيجبر على الكسب و الانفاق (بالحسب حتى يمتثل) الا اذا كان له منها ولد موسر فتجب عليه ح نفقة ابويه الفقيرين و لو قادرين على الكسب كما تقدم. و لو كانت امه موسرة فعلى الولد نفقة ابيه فقط (و تنفق الام باذن القاضى على نفسها و ولدها منه من مالها و ترجع على زوجها كما سيذكر) و كذا اذا كان ولده الموسر من غيرها لا تجب عليه نفقة زوجة ابيه (على الصحيح و لو فقيرة بل عليه نفقة ابيه وحده و انما يؤمر ولده الموسر بالانفاق عليها اذا كانت فقيرة ليرجع عليه اذ لم يكن لها قريب يعولها) ما لم يكن الاب عيلا عاجزا عن خدمة نفسه (فح تجب كما سيذكر). و كذا المعتدة عن طلاق بجميع انواعه او عن فرقة (عن نكاح صحيح) جاءت من قبله و لو بمعصية (كالردة او فعل ما يوجب حرمة المصاهرة) او من قبلها بغير معصية (كخيار البلوغ و التفريق لعدم الكفاية او نقصان المهر). فاذا مات زوجها فهي كسائر الناس على الترتيب (فان كان لها مال و لو بالوراثة من زوجها او غيره او اكتسبت بالفعل بقدر كفايتها فنفقتها من مالها و الا فعلى اقاربها على الترتيب الا ترى)، و كذا (تكون كسائر الناس) اذا سقطت نفقتها عن زوجها بغير نشوزها (و اما الناشزة فالظاهر سقوط نفقتها عن كل احد فلا يجبر القاضى احدا على نفقتها بل يأمرها ان تعود الى زوجها فان اشتكت عليه سوء معاملته بها و ظهر صدقها منه و عزره بما يليق بحاله و كذا لو خرجت المعتدة عن بيت زوجها بلا ضرورة فلم ينفق عليها) او سقطت نفقة عدتها عن فرقة جاءت من قبلها بمعصيتها (كردتها و فعلها ما يوجب حرمة المصاهرة). و اذا كان زوجها فقيرا عيلا محتاجا الى خدمتها (و خدمته) وجبت نفقتها و لو غنية (ان لم تتبرع بالانفاق

من مالها) على كل من تجب عليه نفقة زوجها (لأنها ح من جملة نفقته)،
و نفقة اولاده ح على اقربائهم على الترتيب الآتى عند عدم الاب (لسقوط
نفقة اولاده ح عنه وأسا لكونه كالميت)، و ان لم يحتج الى خدمتها و
لكنه زمن غير قادر على العمل و الكسب (وجبت نفقته بمطالبة - لا
نفقة زوجته - على قريبه الموسر بل على ولده او اصله الفقير الكسوب
على ما تقدم و نفقة اولاده المحاويج ساقطة عنه ايضا بالزمانه و وجبت
على اقربائهم على الترتيب الآتى) فان استدان بنفسه او تكفف من
الناس (و لم يطلب ان تفرض النفقة على غيره) و انفق عليها و على اولاده
غيرها و الا فلها ان تستدين عليه باذنه و تنفق على نفسها و اولادها منه، و
ان لم يأذن لها بالاستدانة عليه او لم تجد من تستدين عليه فرضت
نفقتها بمطالبتها عليه بقضاء القاضى او الصلح على مقدار معين لكل يوم،
و تفرض بمطالبتها - او مطالبة - نفقة اولادها منه على من تجب عليهم
نفقتهم لو لا الاب على الترتيب. فاذا فرضت نفقتها و نفقة اولادها منه
عليه و لا مال له و لم يتيسر له الكسب مع عدم زمانته فان كان لها مال او كانت
مكتسبة بالفعل تؤمر بالانفاق من مالها على نفسها و اولادها منه لترجع
عليه اذا ايسر (و على تركته اذا مات)، و ان لم يكن لها مال و لا اكتساب
تستدين عليه باذن القاضى لنفقتها و نفقة اولادها منه و يجب الادانة
لنفقتها على من تجب عليه لو لا الزوج من اقاربها على الترتيب (الآتى
من الابن من غيره ثم الاب الى آخر ما سياتى فيؤمر بالانفاق عليها)
و يرجع على زوجها اذا ايسر و على تركته (الموجودة) اذا مات
(لوجوبها عليه) و تجب الادانة لنفقة اولادها منه على من تجب عليه لو لا
الاب من اقربائهم على الترتيب و يرجع على ابيهم اذا ايسر، و ان لم يكن لها
قريب موسر (او كسوب من فروعها او اصولها) يؤمر ابن زوجها الموسر
ثم ابوزوجها بالانفاق عليها (و تستدين منه عليه) و يرجع عليه اذا ايسر و

على تركته اذا مات، و ان لم يكن لزوجها ابن او اب موسر (و لم تقدر على الكسب) وجبت كفايتها من بيت المال (على الراجح)، فان لم تدفع كفايتها منه تكففت من الناس و انفقت و جعلت مسؤولها باذن القاضي دينا على الزوج و ترجع عليه اذا ايسر و على تركته اذا مات (و ان لم تقدر على التكفف وجب على من عم بها ان يطعمها او يدل عليها من يطعمها، و الظاهر من جعل مسؤولها دينا على زوجها ان يجعل ذلك ايضا دينا عليه باذن القاضي و لم ار من صرح بذلك).

فان كان لفقير (غير الزوجة) مستحق لنفقة الغير (على التفصيل السابق ذكرا كان او انثى) ولد صلبى (موسر او كسوب) فنفقته على الولد الموسر وحده (سواء كان زمنا او لافانه لا يشترط فى الاصل سوى الفقر اذا كان الولد موسرا يسار الفطرة، و سواء كان له اصول و حواش ايضا او لافانه لا يشارك الولد الصلبى فى نفقة ابويه احد. فان تعدد اولاده الموسرون قسمت نفقته عليهم بالسوية بين الذكور و الاناث لو اختلطوا) او الكسوب (بشرط كونه الفقير زمنا او اثنى غير مكتسبة) على ما تقدم بيانه (من انه ان كان لكسب ولده فضل الخ)، و ان لم يكن له ولد صلبى موسر او كسوب و هو زمن (عليل او صغير او اثنى غير مكتسبة او مجنون او اخرق) فنفقته على الاب (ما لم يقدر الذكر على الكسب او ما لم تتزوج الانثى) وحده (لا يشاركه فى نفقة ولده الصلبى احد من الاصول و الحواشى كما لا يشارك الولد فى نفقة ابويه احد)، و ان لم يكن له اب او كان فقيرا زمنا ملحقا بالاموات (حتى سقطت عنه نفقة الاولاد راسا) فان كان له فروع (غير صلبية لتقدم حكمها) موسرون بلا اصول (موسرين سواء كان مع الفروع حواش او لا لسقوط النفقة عن الحواشى بالفروع) فنفقته (ولو ذكرا قادرا على العمل) على جميعهم بالسوية (بين الذكور و الاناث لا

بقدر الارث) اذا تساوا في الدرجة، و الا فعلى الاقرب منهم (و لو صليبا، فان تعدد الاقربون قسمت على جميعهم بالسوية كالصليبين). و ان كان له اصول فقط موسرون (سوى الاب تتقدم حكمه) و كلهم وارثون منه (لومات) و حبت نفقته على الجميع بقدر الارث، و ان لم يرث كلهم (او اثنان كام و اب الاب) فعلى الاقرب منهم ورث او لاء، فان تساوا (كلهم او بعضهم) في القرب فعلى الوارث منهم (فان كان واحدا فيها و الا قسمت عليهم بقدر الارث). و ان كان له اصول و فروع (و كان زهنا او اثنى غير مكتسبة و الا فهي على الفروع و حدهم و ان سلفوا) فان كان له ولد صليبي (و لو اثنى او صغيرا او مجنونا) و اب موسران او كسوبان فعلى الولد الصليبي وحده (واحد كان او اكثر كما مر)، و ان لم يكن له ولد صليبي (موسر او كسوب) فعلى الاب وحده كما تقدم (فان كان له اب و ابن ابن او بنت بنت فاكثر و ان سفلوا فعلى الاب وحده) و ان كان له اب الاب و ابن الابن فعليهما بقدر الارث (و كذا لو كانت معهما جدة و اارثة تجب عليها ايضا بقدر ارثها معهما و الظاهر ان الحكم كذلك لو كانت معهما الام كما اسلفناه). و ان كان له اصول و حواش ذرو محارم موسرون (من كلا الصنفين و لو مكتسبين فعلى الاصول فقط لاشتراط يسار الحواش) فان كان من كلا الصنفين (كلا او بعضا) وارثون فنفقته على جميع الوارثين منهم بقدر الارث (الا في صورة واحدة و هي ما اذا وجد الحواشى الموسرون مع الام او الجدة و اب الاب و ان علا فالنفقة على الجد وحده و لا شئ على الام او الجدة فانه يجعل الجد هنا لحجبه الحواشى كلاب بخلاف ما اذا لم يكن معهما حواش موسرون فان النفقة ح على الام او الجدة و الجد جميعا لعدم تحقق الحجب فلا يجعل كلاب، و الحواشى المعسرون كالاموات على ما هو الظاهر)، و ان لم يرث من كلا الصنفين فهي على الاصل ورث او لا

(فان تعدد الاصول يعتبر فيهم ما اعتبر عند عدم الحواشي معهم). و ان كان له حواش محارم فقط موسرون فان ورث جميعهم فعلى الجميع بقدر الارث، و الا فعلى الوارثين منهم بقدر الارث.

و او كان فى الحواشى وارث غير محرم كابن العم و ان سفل يجعل كالمعدوم (اعدم وجوب النفقة على غير المحرم) و تقسم النفقة على المحارم منهم بقدر ارثهم بدونه، و كذا اذا كان مع الموسرين (الذين وجبت عليهم نفقة الغير بقدر الارث) معسر (فاكثر من تسقط عنه نفقة الغير بمجرد الاعسار او مع انضمام الزمانة الى الاعسار) ان كان محرزاً جميع الميراث (حاجباً لجميع الموسرين فانه يجعل ح كالمعدوم و تقسم النفقة على الموسرين و حدهم بقدر ارثهم بدونه)، و الا قسمت (ابتداء) على الجميع بحسب الارث ثم تجعل كلها على الموسرين بقدر ارثهم (بان تقسم على سهام الموسرين فقط).

و اذا غاب الاقرب (الذى وجبت عليه نفقة الغير) و لم يترك مالا حاضرا من جنس النفقة (و لو على مديون او عند مودع) تفرض عليه نفقة غير الحواشى (من الزوجة و الفروع و الاصول، و اما نفقة الحواشى فلا تفرض على الغائب اصلا) و يؤمر المفروض له بالاستدانة عليه (حتى يحضر) و يجب الادانة على الابد (الذى تجب عليه النفقة لولا الاقرب على الترتيب السابق و يؤمر بالانفاق عليه) فيرجع عليه اذا حضر. و اذا لم يكن له (لفقير) احد ممن تجب عليه نفقته و هو زمن (عاجز عن العمل و الكسب) و جب عليه سؤال قوت يومه (من الطعام و اللباس المحتاج اليه) و عياله العاجزين (ان لم تدفع كفايتهم من بيت المال و لم يتصدق عليهم بدون السؤال)، و ان عجز عن السؤال ايضا (لصغر او مرض او جنون او حبس) و جب على من علم به ان يطعمه او يدل عليه من يطعمه، فان امتنعوا عنه حتى مات

اشتركوا في الأثم، و ان امتنع هو عن اكل الميتة حال الخمصة حتى مات اثم. فاعتنم هذا الاجمال الحسن الذي لا تجده في غير هذا الكتاب، وتدبر فيه مع التفصيل المذكور في اصل الكتاب [١٨٨] ١٧ في هذه العجالة فاني تعجلت بها في عدة شهور مع سائر المشاغل العائقة، آخذا وقته من اوقات النوم و آناء الاستراحة، ثم اخذت مني الى زمن الطبع فلم يتيسر لي تنظيم جميع ما فيها نظم الفرائد، لكن احمدته تعالى على ما وفقني من جمع ما فيها من اجل المقاصد و اعظم الفوائد، فجاءت مشتملة على ما يتمناه الطالبون و يشتهي الراغبون [١٨٩] ٢ على غير المختار كما نهينا على ذلك في مواضع كثيرة شرحا و تحشية والله الهادي الى الصواب، و اليه المرجع و المآب.

— فهرست ما في الكتاب —

- ٢ حكمة مشروعيه النكاح و تحريم السفاح، ٣ شروط النكاح، ٦ شروط الشاهد لصحة النكاح، ٧ اركان النكاح، ٨ شروط الايجاب و القبول، ٩ ليس لاحد الزوجين الرجوع بعد العقد الصحيح و لا خيار الرؤية و العيب و غيرهما، ١٠ ثبوت النكاح بالتصادق، ١١ صفة النكاح و اقسامه و الفرق بين الفاسد و الباطل منه، ١٢ حكم النكاح النافذ و غيره، ١٤ «موانع النكاح»، ١٥ المحرمات نسباً، ١٦ المحرمات مصاهرة بسبب النكاح، ١٨ المحرمات مصاهرة بسبب الزنا و نحوه، ١٩ المحرمات رضاعاً، ٢٠ بيان الرضاع و مدته و ما يثبت به، ٢١ بيان قاعدة في الرضاع يعرف بها ما لا يحرم رضاعاً مما يحرم نسباً، ٢٢ بيان تلك القاعدة نظماً، ٢٤ ما يحرم جمعه في النكاح من محارمهن، ٢٥ حرمة نكاح زوجة الغير و معتدته، ٢٥ بيان الوطء بشبهة، ٢٥ حرمة نكاح المشركة و كراهة نكاح الكتابية للمسلم، ٢٥ المولود مطلقاً بين المسلم و الكتابية مسلم، ٢٦ انفساح النكاح

في الحال بارتداد احد الزوجين و عدم صحة نكاح المرتد احدا، ٢٦ اذا
اسلم احد الزوجين او كلاهما، ٢٨ انفساح نكاح مسلمة بلغت وهي لا تعقل
الاسلام و عدم صحة نكاح كبيرة لا تعقله، ٢٨ ((الولى في النكاح و شروطه))،
٣٠ تزويج القاضى الصغيرة عند عضل الولى، ٣١ ((الكفو في النكاح))،
٣١ بيان انحصار اعتبار الكفائة في ديارنا في اربعة امور، ٣٢ تزويج
الولى الاقرب غير المكلف، ٣٣ لزوم النكاح بتزويج الاصل او الفرع
غير المكلف و او بغير كفو و نقصان مهر بشرطين، ٣٤ ثبوت خيار
فسخ النكاح الذى عقده غير الاصل و الفرع من الاولياء اغير المكلف،
٣٥ توقف تزويج الولى مكلفا على رضاه، ٣٦ اختلاف الزوج او الولى
و البكر البالغة في سكوتهما عند الاستيذان او الاخبار، ٣٦ نفاذ تزويج
المكلف بنفسه من شاء، ٣٧ نفاذ تزويج المكلفة من كفو مع مهر المثل او
باذن الولى العصبه في غير الكفو، ٣٧ عدم صحة تزويج المكلفة من غير كفو
بلا اذ وليها قبل العقد او لزومه على الاختلاف، ٣٨ نفاذ تزويج المكلفة
بنقصان المهر مع عدم لزومه على الولى العصبه، ٣٨ من له الاعتراض من
الاولياء و من لا ٣٩ جواز توكيل المكلف و المكلفة و الولى بالنكاح و شروط
نفاذ عقد الوكيل، ٤١ توقف تزويج فضولين او فضولى مع غيره على
الاجازة، ٤٢ ((المهر و اقسامه))، ٤٣ ما يلزم فيه المهر المسمى و ما يلزم فيه
مهر المثل، ٤٤ اختلاف الزوجين في المهر، ٤٥ تسمية المهر بشرط شئ، ٤٦
مهر السر و العلانية، ٤٦ ما يتأكد به لزوم كل المهر على الزوج، ٤٧ ما
يلزم فيه نصف المسمى او المتعة، ٤٨ وجوب المهر و عدمه عند انفساخ
النكاح بارتداد احد الزوجين، ٤٨ الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد
او مهر الا في صورتين، ٤٩ من له ولاية قبض المهر، ٤٩ المهر ملك
الزوجة، ٤٩ جواز تعجيل كالمهر او بعضه و تأجيله، ٥٠ الزيادة في المهر
بعد النكاح، ٥٠ الخط في المهر و البراء عنه و هبته، ٥٠ اختلاف الزوجين

في المبعوث اليها انه هدية او من المهر، ٥١ استرداد ما بعته الى المخطوبة من الهدايا او المهر و ما عوضته، ٥١ عدم وجوب تجهيز البنت على الاب و عدم حق استرداد شئ منه، ٥١ اذا سلم احد الابوين البنت بجهاز ثم ادعى انه او بعضه عارية، ٥٢ الجهاز ملك المرأة لا ينتفع بشئ منه زوجها الا برضاها، ٥٢ اختلاف الزوجين في متاع البيت ٥٣ لا رجوع لاحد الزوجين في هبته للآخر و لو بعد الفرقة، ٥٣ ﴿الحلوة الصحيحة و الفاسدة﴾، ٥٤ ﴿حقوق الزوجين﴾، ٥٤ وجوب اربعة امور للزوجة على الزوج سوى النفقة، ٥٥ ثبوت ولاية التأديب له عليها، ٥٦ له ان يضربها لاثني عشر امرا، ٥٧ عدم ولايته في اموالها، ٥٧ ما يجب عليها ان تطيعه فيه و ما لا، ٥٨ لها منعه عن اربعة حقوق حتى يوفيقها معجل مهرها، ٥٨ المواضع التي يجوز خروجها اليها بلا اذنه، ٥٩ ما يجب له عليها قضاء و ما لها عليه، ٦٠ عدم جواز اخذها اجرة منه على الطبخ و سائر اعمال البيت، ٦٠ جواز العزل له باذنها و جواز سد الرحم لها باذنه اثلاثا تحمل، ٦٠ جواز اسقاط الحمل لها باذنه قبل نفخ الروح، ٦١ ﴿القسم﴾، ٦٢ بيان جميع فرق النكاح اجمالا، ٦٣ ﴿الطلاق و حكمة مشروعيته﴾، ٦٤ ثبوت حق الطلاق للزوج بمجرد النكاح و للزوجة بالشرط او التفويض، ٦٥ شروط صحة الطلاق، ٦٦ ركن الطلاق، ٦٧ بيان الطلاق بالكتابة، ٦٧ الفاظ الطلاق و صفته و عدده، ٦٨ الطلاق الرجعي، ٦٩ البائن بنوعيه و التحليل، ٧٠ بيان ما يقع به الرجعي و البائن، ٧١ اقسام الطلاق من الاحسن و الحسن و البدعي، ٧٣ صريح الفاظ الطلاق، ٧٣ عدم تجزئ طلقة واحدة، ٧٤ تعلق الطلاق بالزمان و الافعال دون المكان، ٧٥ وقوع الطلاق بعدد و مصدر صفة قرن به لا بالطلاق، و به اذا لم يذكر ذلك معه، ٧٧ اذا فرق على غير المدخولة لم تقع الا واحدة الا في ثلاث صور من التفريق، ٧٩

كنايات الفاظ الطلاق، ٨٠ احوال الزوج عند صدور واحدة منه من الكنايات، ٨١ المرأة كالقاضي في عدم تصديق الزوج، ٨١ لحاق الطلاق الطلاق في العدة، ٨٢ «تفويض الطلاق اليها»، ٨٣ التوكيل بالطلاق، ٨٤ وقوع طلاق الصبي في موضعين و طلاق المجنون في ثلاثة، ٨٤ الفاظ التفويض، ٨٨ مخالفتها عددا او وصفا في الجواب، ٨٩ «تعليق الطلاق»، ٩٠ يشترط في التعليق ستة امور سوى شروط التنجيز، ٩٢ الفاظ التعليق، ٩٤ بطلان التعليق بزوال الحل لا بزوال الملك، ٩٥ «الحلع»، ٩٥ حرمة اخذه منها شيئا من بدل الحلع لو النشوز منه، ٩٧ لزوم المسمى في بدل الحلع و الطلاق على مال و عدم لزومه، ٧٩ الحلع و الطلاق على مال يمين في حقه و معاوضة في حقها، ١٠٠ اسقاط لفظ الحلع و المبارأة حقوق الزوجين المتعلقة بذلك النكاح ١٠١ و لو خالعهما على ان يمسك ولده منها، ١٠٢ جواز خلع الاب غير المكلفة من زوجها، ١٠٣ خلع المريضة، ١٠٣ «الايلاء»، ١٠٥ حكم الايلاء ١٠٦ الايلاء الموقت و المؤبد، ١٠٨ الفيء باللسان، ١٠٩ «العنين و احكامه»، ١١٣ «اللعان و شروطه»، ١١٧ عدم انتقاء نسب الولد في اربع، ١١٨ «طلاق المريض و احكامه»، ١٢٢ كون المرأة فارة، ١٢٢ «العدة باقسامها الثلاثة»، ١٢٣ عدة الحامل، ١٢٣ عدة الحائض، ١٢٤ لطلاق او الفسخ، ١٢٤ عدة الحائض للموت، ١٢٥ انتقال عدة المعتدة الى اخرى، ١٢٧ بيان تمام العدة و انقطاع الرجعة، ١٢٨ و اذا ادعت انقضاء عدتها، ١٢٩ وجوب الاعتداد في منزل الفرقة، ١٣٠ وجوب الحداد، ١٣١ «ثبوت النسب»، ١٣٢ ثبوت النسب باعتبار اقل مدة الحمل، ١٣٤ ثبوت نسب ولد معتدة الرجعي ما لم تقر بانقضاء العدة، ١٣٥ ثبوت نسب ولد غيرها من المعتدات الى سنتين فقط، ١٣٦ و اذا كانت المعتدة مراهقة، ١٣٧ بطلان اقرار المعتدة بمضي العدة، ١٣٨

عدم ثبوت ولادة المعتدة عند الإنكار إلا بأحد أربعة، ١٣٨ فروع في بيان نسب ولد معتدة الغير أو زوجته المتزوجة بآخر، ١٤٠ (الحضانة و شروطها الثمانية)، ١٤١ استحقاق الحاضنة اجرة الحضانة، ١٤٢ ترتيب الحاضنات في حق الحضانة، ١٤٣ الام احق بحضانة ولدها، ١٤٤ اذا امتنعت الام عن الحضانة مجاناً، ١٤٤ و اذا لم يكن للصغير احد من محارمه النساء او لزم اخذه من الحاضنة بعد تمام مدة الحضانة، ١٤٥ ليس للاب اخذ الولد من الحاضنة، ١٤٦ ليس لحاضنة غير الام نقل الولد من بلده بلا اذن ابيه، ١٤٧ عدم الخيار للولد قبل البلوغ في السكنى، ١٤٧ و اذا بلغ الغلام او الجارية، ١٤٨ قبول شهادة الحسبة في اربعة عشر شيئاً، ١٤٩ (نفقة الزوجات)، ١٥٠ وجوب النفقة لمعتدة الطلاق والفرقة، ١٥٠ و لو انكرت انقضاء عدتها، ١٥١ لا نفقة لاثنتي عشرة سوى السكنى، ١٥٣ نفقة المأكل، ١٥٤ شرط تقدير النفقة على الزوج، ١٥٤ اجبار الزوج على نفقة الزوجة، ١٥٧ تقدير نفقة المأكل، ١٥٨ سقوط النفقة الماضية، ١٥٩ و لو ابرأته عن النفقة، ١٦٠ نفقة الملبس، ١٦٠ و لا يجدد لها الكسوة ما لم تحرق، ١٦٠ نفقة المسكن، ١٦٢ وجوب ما تحتاج اليه المرأة من المتاع على زوجها، ١٦٣ تقدير النفقة لزوج الغائب، ١٦٥ (نفقة الفروع)، ١٦٧ و اذا شكت الام عدم انفاق الاب على اولاده، ١٦٨ سقوط النفقة الماضية المفروضة للفروع سوى المستدانة بالاذن، ١٦٨ و لا تجبر ام الطفل على الارضاع الا اذا تعينت له، ١٦٩ استيجار الام على الارضاع، ١٧٠ للاب اجبار الذكور البالغين حد الكسب و انفاقهم من كسبهم، ١٧٠ اجبار الاب على نفقة الاولاد، ١٧١ سقوط نفقة الاولاد عن الاب بالموت و بالزمانة مع الاعسار و وجوبها على اقربائهم على الترتيب، ١٧٢ بيان ترتيبهم في وجوب النفقة، ١٧٤ عدم وجوب نفقة زوجة الابن و لو صغيراً فقيراً على الاب الا اذا كان الابن الفقير عليلًا

محتاجا الى خدمتها، ١٧٤ و اذا مات الاب الموصر كانت نفقة اولاده من انصباهم، ١٧٥ ان لم يكن وصى الاب يفرض القاضى اكل واحد من الصغار فى نصيبه بقدر ما يحتاج اليه من النفقة و ينصب وصيا ينفق عليهم و يحفظ فضل اموالهم حتى يدركوا، ١٧٥ «نفقة الاصول»، ١٧٦ بيان من تجب عليه نفقة فقير زمن له اصول و فروع موسرون منهم، ١٧٧ و لا تجب على الولد الموصر نفقة زوجة الاب الموصر الا اذا كانت امه المعسرة او كان الاب الموصر عليلا محتاجا الى خدمتها، ١٧٨ وجوب نفقة معسر على ولده المعسر الكسوب، ١٧٨ «نفقة ذوى الاحام المحارم»، ١٨٠ لو كان لقريب فقير نحو منزل مما يحتاج اليه تفرض له النفقة ما عداه و لا يؤمر بالبيع، ١٨٠ و لا تجب النفقة على ذى رحم غير محرم فان كان وارثا يجعل كالمعدوم، ١٨٢ و اذا اجتمع فى قرابة فقير محتاج لنفقة الغير موسرون و معسرون، ١٨٦ و لا تجب على الفقير نفقة غير الفروع و الزوجة و لا تجب النفقة مع اختلاف الدين لغير ازوجة و الفروع و الاصول الذميين، ١٨٦ و تسقط النفقة المفروضة الماضية للاصول و الحواشى ايضا الغير المستدانة بالاذن، ١٨٧ جواز بيع الاب عروض ولده الكبير الغائب للنفقة و الحفظ و بيع عروض و عقار ولده الصغير و المجنون، ١٨٨ و نفقة الشيخ الكبير و الزمن و المريض على بيت المال اذا لم يكن لهم قريب يعولهم، ١٨٨ «وجوب نفقة الحيوان و العقار و الزروع ديانة على مالکها لا قضاء الا المشترك منها»، ١٨٩ «بعض تصحيح الوقف عند الطبع من التغير، ١٩٢ «بعض الايضاحات»، ٢١٢ خلاصة الاول في باب النفقة مع بعض زيادات لم تذكر فى الاصل.



